أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

مقدمة :

إن الطموح نحو توحيد العالم ودمجه هو طموح قديم ، وقد ظهر في مختلف الأديان والفلسفات والأيديولوجيات على مرّ التاريخ ، كما ظهر في الماضي أيضا طموح الاستعمار القديم والرأسمالية الصاعدة نحو تحقيق هذا الهدف لكن الفارق الذي يحدث اليوم هو توافر وامتلاك الوسائل والتقنيات القادرة على تحقيق هذا الدمج ، حيث عاش العالم في القرن الماضي ظواهر العالمية ،حددت اصطلاحا بمصطلحات المعينة عرفت مثل" التغريب "ثم "الحداثة" تم "ما بعد الحداثة".

وكل مصطلح من هذه المصطلحات مثّل فترة زمنية محددة عاشها العالم في القرن 20 وانتهت جميعها إلى مرحلة العولمة المتزامنة ، والتي بدت في أفق العالم منذ العقد الأخير من القرن 19 وبالتحديد عند انهيار إ .السوفيتي وتفتته إلى دويلات صغيرة ، مما أدى إلى انفراد الو، م ، أ بمعادلة القوة العالمية ، الأمر الذي جعلها تحاول فرض هيمنتها على العالم فدشنت مصطلح العولمة Globalization المزعومة ، وذلك في عام 1991 حينما ظهر المصطلح في قاموس أكسفورد.

إذ تمثلت ظاهرة العولمة في العقد الأخير من القرن 20 كأبرز الظواهر المجتمع في المحيط الدولي ، فإنها قد أصبحت تتطلب علما خاصا بها يقوم على تقنين الظاهرة ووضعها في الإطار المعياري وتفسير إشكاليتها ، وتحديد علاقاتها بالظواهر والمفاهيم الأخرى ، وتحليل مفرداتها والتحركات الأيديولوجية المحركة لوجودها ، وتأصيل تاريخية الظاهرة وخصائصها ومسارها المستقبلي.[1]

ولكن الحديث عن ظاهرة العولمة كظاهرة أو كعملية رأسمالية بحتة ، يحي في الأذهان مكانة الأفكار الرأسمالية التقليدية التي نادي بها الرأسماليون الأوائل مثل "آدم سميث" وخلال الحقبتين الماضيتين وبعد سنوات من التجارب المتباينة لتطبيق السياسات الداخلية من قبل الدولة في الميدان الإق ، سواء بصورة كاملة كما كان الشأن في إ ،السوفيتي أو بصورة جزئية في العديد من الدول الغربية مثل بريطانيا وفرنسا والو ، م ، أ منذ أزمة الكساد العظيم وعلى هدى من المبادئ الكينزية ، شهد العالم تحولات الجذرية سواء على المستوى الدولي في صورة تعاظم دور كل من الشركات والمنظمات الإق الدولية ، كما هو الشأن بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك

(1) د. خالد الحربي ، العولمة بين الفكر الإسلامي و الغربي ،(توزيع منشأة المعارف الاسكندرية ،الطبعة الأولى سنة 2003) ،ص 12.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الدولي ، أو على المستوى الإقليمي في صورة إنشاء اتحادات من ، إ ، الأوروبيeuropean union والنافتا nafta[1] شمالا إلى الميكروسور (أمريكا الاتنية) والأبيك (دول آسيا والباسفيك جنوبا) ، أو على المستوى القومي لكل دولة من العا لم تقريبا حيث تطبيق واسع نطاق لسياسات التحرر الاق من خلال خصخصة وحدات القطاع العام ، والسباق للانضمام للإتفاقيات الدولية الداعمة لحرية التجارة الثنائية منها والمتعددة الأطراف.

وعلى ما يبدو فإن العنصر الرئيسي البارز اليوم في العولمة هو كثافة انتقال المعلومات وسرعتها ، أو كما يقال اليوم تحول العا لم إلى القرية واحدة ، وهذا بالطبع يجعلنا أمام مرحلة جديدة ونوعية مختلفة عن مرحلة التسعينات ، أي مرحلة الدولة القومية والحدود السياسية والجغرافية الواضحة للدولة ، وذلك عن طريق التقنيات الإعلامية ووسائل الاتصال أي من قناة تلفزيونية واحدة وطنية إلى تعدد القنوات العابرة للحدود الوطنية المعلوماتية، وشبكة الانترنت وتأثيرها على مجالات حقوق الإنسان خاصة في الوطن العربي الذي انصبت اهتماماته على القضايا الداخلية وغدا الحفاظ على أمن واستقرار النظم السياسية فيه غايته الأسمى، فلم تحظى مسألة حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها باهتمام كبير من جانبه، ، إلا أن النظام العربي لحماية حقوق الإنسان متمثل في مشروع " الميثاق العربي لحقوق الإنسان " معد في إطار الجامعة العربية ، نص على حقوق المدنية والسياسية ، والإق ، والأج ، والثقافية ، كالحقوق الفردية زيادة على حقوق الإنسان والشعوب بالسلام العالمي ، إضافة إلى تحديد حقوق" الثقافية القومية" .

ولقد أضحت حقوق الإنسان جزء من الوعي المتمدن المعاصر ، وإطارا عاما لكل مجالات الإنسانية وخطابا تتصارع حوله سياسات الدولية ، وتتنازع حجج لدعم اتجاهاتها موضوعا للتفاعل والتواصل بين المختلف الثقافات والحضارات والمجتمعات ، وهي مظهر من مظاهر الحداثة وأهم ملامح عصر المعلوماتية، وتزايد عدد المنظمات الحكومية وغير الحكومية المتخصصة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ، وما يوجه إلى الدول من الاتهامات فقد أصبحت سمة العصر الحاضر[2].

إن النقاش حول علاقة العولمة بحقوق الإنسان والعرب هو موضوع الجدل الذي ميز الحوارات عبر الأزمان الماضية ، إذ أنها ترتبط بمكانة وطبيعة الحوار حول الثقافة ، وذلك على اعتبار أن حقوق الإنسان مكون ذو طبيعة

---

(1) NAFTA ،هو اختصار لي اسم منطقة التجارة الحرة لدول شمال أمريكا.

(2) د سحر الياسري ، انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان ،(**جريدة الأهالي** ،العراق ،العدد 1، 14 ماي 2002) ،الصفحة 01.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

ثقافية ، فالصراع في ميادين حقوق الإنسان لا يعدو أن يكون صراعا ثقافيا ، فالاختلاف يتأسس حول العلاقة مابين الثقافة السائدة في الوطن العربي ، وبعض المظاهر الثقافة النقيض (ثقافة الاستقلال وثقافة التبعية) ثقافة الأصولية وثقافة العلمانية ، وثقافة حق تقرير المصير وثقافة مكافحة الإرهاب الأخرى من الدولي .التي من شأنها تهدد الأقطار العربية بالتباعد والتشتت والفرقة ، وذلك عبر تبني نماذج دستورية قلما يتفق الاثنان في الشكل وفي الممارسة .

وفي تزاحم الأضداد تأتي أطروحة الإصلاح الأمريكية لتجعل من منظومة القيم الأمريكية هي ثقافة مجتمع الدولي وهو ما يعني (نظريا وواقعيا) الاعتداء على قيم حقوق الإنسان القائمة على تنوع مابين البشر في الأعراف وفي اللغات وفي الأجناس وفي المرجعيات ، لذلك كان لابد من أن تحدث المقاومة عنيفة ليس ضد المفهوم ، وإنما ضد الأنماط والمضامين والطريقة التي يراد أن تفرض بها ، وفي هذا السياق تنامي التيار الانغلاق ، وزاد حدة نزعات التصدي لكل ما هو آت من الآخر وهو أمر قاد إلى العديد من الإشكاليات .

إن هذه الإشكالية أفرزت لنا جملة من التداعيات ، ولعل أبرزها تراجع الإبداع في مجالات حقوق الإنسان ، والعلم والفنون والاختراعات والفلسفة والفكر والتقنية وفي الدبلوماسية ، وفي الدور الحضاري إجمالا وفي أغلب البرامج التنموية، فعاش الوطن العربي بدولة متعددة المراحل من التخلف عن ركب الأمم المتقدمة[1] .

والحق يقال أن ما مر على الإنسان العربي من ظروف تاريخية وما استتبع من هيمنة ثقافية وسيطرة الاق وتفاعلات الأج ، وطغيان المنظمات الدولية (السياسية والمالية) قد لا ترتكز جميعها على ضعف ذاته وهوانه على نفسه ، وإنما ساهمت المعطيات الخارجية ، والعراقيل الحضارية التي ظلت تمارس من قبل قوى سياسية دولية في زيادة تعطيل الدور وشلّ القدرات وقد وصل التأثير إلى درجة من القوة بحيث طال جلّ المؤسسات الفاعلة في الدولة العربية ، ولم يستثن أدوات التشريع ، وشكل التنفيذ ومؤسسات القضاء وبما انعكس سلبا على المركز القانوني والسياسي للمواطن العربي وعلى منظمات المجتمع المدني .

وتتقدم الدول العربية (المتعددة) اليوم في مسيرة الحضارة الإنسانية مع بداية القرن 21 بنماذج سياسية لشكل الدولة ، ولا تعبر عن حقيقتها ، ولم تكن من صناعتها وليس هو بتعبير عن تطلعاتها المستقبلية ، وتنازعها

---

(1) د سحر الياسري ، المرجع نفسه، الصفحة 04.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

في مجال حقوق الإنسان تيارات خصوصية وعالمية ومعطيات السيادة والتدويل وتباينات الشرعية ومن كل هذا يظهر جليا تأثير العولمة على السيادة الدولة العربية في الداخل والخارج. [1]

حيث تعتبر ظاهرة العولمة اليوم من المواضيع الرئيسة في الساحة الثقافية السياسية في الوطن العربي ، والتي تقام حولها ندوات المتعددة وجلسات حوار المختلفة وفي سبيل هذه الدراسة نحاول الإجابة على بعض الإشكاليات التي تتجسد في ثلاثة شقوق:

ما مفهوم العولمة ؟ وهل هي ظاهرة جديدة أم قديمة ؟ وما المستويات أو الآليات التي وصلت إليها اليوم على أرض الواقع سياسيا واقتصاديا وثقافيا وحتى اتصاليا .

ما هي حقوق الإنسان في الوطن العربي ؟ وما هي المعوقات التي تمنع الدول العربية من تحقيقها على الأرض الواقع ؟

ما هو أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي ؟

ونحاول في دراستنا الإجابة على كل هذه التساؤلات اعتمادا على المعطيات كل من الماضي والحاضر آملين في رسم صورة أكثر وضوحا و استشراقا للمستقبل ، ومن ثم فإن الإجابة على هذا التساؤل نتبع الخطة التالية التي رسمناها على الشكل التالي .

نستعرض في **الفصل الأول** : ظاهرة العولمة والتي تنطوي على مبحثين في **المبحث الأول** نتعرف على المفهوم هذه الظاهرة وإطارها التاريخي أما **البحث الثاني** تناولنا فيه أهم المقومات العولمة ، وآلياتها والأهداف التي تتحقق من خلال آلياتها

أما **الفصل الثاني** : فتتمثل دراسته في حقوق الإنسان في الوطن العربي التي يقتضي منا دراسة واسعة وشاملة في هذا المجال وقد تفرع هذا الفصل بدوره إلى مبحثين ،**المبحث الأول** استعراض لأهم حقوق الواردة في الميثاق والرقابة على احترام هذه حقوق أما **المبحث الثاني** تعرض لدراسة الممارسة حقوق الإنسان في الوطن العربي والمعوقات التي أعاقت ممارسة هذه حقوق على أرض الواقع .

---

(1) د سحر الياسري ، المرجع نفسه، الصفحة 05.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

أما فيما يتعلق بالفصل الثالث : فيتمثل في انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي والذي يندرج تحت مبحثين هامين وهما المبحث الأول تناول حقوق الإنسان في عصر العولمة واقعها على هذه الحقوق ، وأثرها على مجالات حقوق الإنسان وتأثر خصوصية العربية بالعولمة أما فيما يتعلق بالمبحث الثاني من هذا الفصل الذي تعرضنا فيه لأهم الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة ومدى أثرها على السيادة الدولة

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الفصـــل الأول: ظـــاهـــرة العـــولمـــة

ظهرت عدة كتب التي حاول من خلالها أصحابها وقوف على تعريف شامل ودقيق يحدد مفهوم العولمة علما أن العولمة اليوم ليست ظاهرة منجزة ونهائية و ثابتة ولكنها كغيرها من الظواهر صيرورة تاريخية من الممكن تدخل في سيرها تبدو أنها الديناميكية الرئيسية أو الآلية المحورية المحركة للعالم على الرغم من عدم تحققها ووجود معارضات لها ومعوقات وآليات دافعة و محركة أخرى.

رغم أن العولمة ليست ظاهرة مكتملة ,إلا أنها في طور التشكيل على الرغم من محوريتها فإنها تحتوى في ثناياها على جوانب موضوعية حتمية لا يمكن التنكر لها مثلما تحتوي على جوانب ذاتية أي فعل المجتمعات مختلفة و تأثيرها فيها .فالعولمة ظاهرة كلية ،في ما هو موضوعي خارج عن نطاق القبول أو الرفض وفيها ما يتبع لفعل الذات وتأثيرها ,أي وعي وفعل الأفراد والجماعات.

أما الجانب الموضوعي فيتمثل في الثورة العلمية التكنولوجية التي فرضت نفسها على العالم وبقوة ، لذلك يغدو الاعتراف بهذا الواقع الموضوعي الحتمي في ظاهرة العولمة شرطا ضروريا و أساسيا كبداية للفعل والتأثير فيها وذلك بصرف النظر عن المستفيد من هذه الثورة.

كما ظهرت مواقف مختلفة بشأن هذه الظاهرة بين الرفض والقبول، فيراها البعض أنها شئ مفروض لا مجال للخيار فيه ويعتبرها الآخرون تعبيرا دعائيا لما انتهت إليه الليبرالية الاق.

ولذا من خلال هذا سوف نتطرق إلى مفهوم هذه الظاهرة والمقومات والآليات التي تقوم عليها و الأهداف التي تصبوا إليها هذه الظاهرة.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

المبحث الأول:مفهوم ظاهرة العولمة

يثير موضوع العولمة مشاكل وآراء متباينة في صفوف المفكرين والسياسيين والكتاب بين المهلهل وبين الرافض للظاهرة جملة وتفصيلا، بينما يحاول البعض الآخر التوفيق بين الرأيين ، وعليه نحاول هنا أن نلتمس طريقا ثالثا، عن طريق النقد الموضوعي لظاهرة العولمة وتحليل بعض تجلياتها التي ظهرت من خلال التطرق مجموعة من الباحثين إلى تعريف العولمة وكذا الإطار التاريخي لها.

المطلب الأول : تعريف العولمة

يعتبر مفهوم العولمة من المفاهيم التي كثر استعمالها في الوقت الراهن كما هو الحال بالنسبة لبعض المفاهيم الأخرى التي ظهرت في مرحلة ما بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة مثل مقولةٌ نهاية التاريخٌ لصاحبها فرنسيس فوكوياما ومقولة صدام الحضارات التي طرحها هانتييفون صامويل فإن مفهوم العولمة يثير الكثير من الجدل والنقاش.

الفرع الأول :تعريف العولمة لغة

إن العولمة هي كلمة واحدة من عدة كلمات عربية التي جرى طرحها للترجمة وهي كلمة الإنجليزية Globalization

تعنى الكوكبة أو الكونية والعولمة في لسان العربي من العالم ويتصل بها فعل عولم على صيغة فوعل ونلاحظ على دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل وهذا ما نلاحظه على صيغة zation في الإنجليزية واستعمال كلمة "الكوكبة "كون Globalization هي كلمة مشتقة Glob أي الكرة الأرضية أو ذلك الكوكب[1].

أي إلى الكون الذي يعيش فيه إلى وحدة معمورة من الكوكب الذي نعيش عليه و من تم فإن المصطلح يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى أفاق أوسع تشمل العالم بأسره.

(1) د. أحمد الصديقي الدجاني ، ندوة العرب و العولمة ، (م، د، و، ع، بيروت، الطبعة الأولى سنة 1998) ،ص 62.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

إذن يظهر أن العولمة أو الكوننة هي عملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول و الشعوب التي تنتقل فيها المجتمعات من حالة تجزأ إلى حالة الاقتراب و التوحد ، و من حالة الصراع إلى حالة التوافق، وبذلك يتشكل الوعي و قيم عالمية موحدة.[1]

الفرع الثاني :العولمة اصطلاحا

العولمة اصطلاحا هي اندماج أسواق العالم في حقول التجارة العالمية والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى والثقافات ،ضمن إطار الرأسمالية وحرية الأسواق ، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية بما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، والانحسار الكبير في سيادة الدولة لفائدة الشركات الرأسمالية الضخمة متعددة الجنسيات[2]

ولقد سعى الكثير من الخبراء والأساتذة المختصين في الحقول العلمية إلى محاولة تعاريف مختلفة تتصف بصفة الشمولية ونذكر منهم :

أولا: تعريف "إدوارد غولت سميث" : "إن العولمة هي تغير طبيعة المجتمع من صناعي إلى معلوماتي، دون الاقتصار على المكانة والثقافة واحدة".

ثانيا: تعريف "جيمس دورنادو" : "لا يمكن ضبط تعريف الشكل التي تظهر من خلاله إلا بالتطرق إلى ثلاثة عمليات جوهرية وهي :

1-عملية انتشار المعلومات عبر كافة أرجاء الدول.

2-عملية تدوين الحدود بين الدول.

3-عملية زيادة المعدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات".

ونجد أن هذا التعريف يوافق تعريف إدوار سميث في عدة نقاط مثل تشكل مجتمع المعلوماتي عالمي وتوحيد الثقافات.

---

(1)Friedman Jonathan:cultural i denty and global process, (Gage publications, London,1994)، page 52

(2) د غالب أحمد عطايا ، العولمة و انعكاساتها على الوطن العربي (ورقة عمل مقدمة الملتقى التربوي الأول) .html العولمة و انعكاساتها على الوطن العربي File :/A//. التوقيت 14:00

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

ثالثا: تعريف "*صادق الجلال العظيم*": "هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة النظام عالمي للتبادل غير المتكافئ".

ومن هذا التعريف تظهر لنا العولمة بأنها طبيعة جديدة للهيمنة القديمة للدول القوية مع بقاء اللاتكافؤ في التبادل الدولي[1].

أولا- تعريف ظاهرة العولمة بأنها حقبة تاريخية

يرجع هذا التعريف للعولمة إلى اعتبارها حقبة محددة من التاريخ أكثر مما هي ظاهرة الأج أو إطار نظري ، وهي تبدأ في نظر البعض بشكل عام منذ بداية ما عرف بسياسة الوفاق tnente'L التي سادت في الستينات بين القطبين المتصارعين في النظام الدولي آنذاك ونعنى الو م أ و إ – السوفيتي ، إلى أن انتهى الصراع و الذي يرمز بانهيار حائط برلين الشهير ونهاية الحرب الباردة.

وهذا التعريف يقوم على ازمن باعتباره العنصر الحاسم ، وبغض النظر عن الموضوع السببية ، ونعني الأسباب التي أدت إلى نشأة ظاهرة العولمة.

وعلى ذلك فالعولمة في نظر أصحاب هذا الرأي، هي المرحلة التي تعقب الحرب الباردة من الناحية التاريخية ومصطلح العولمة مثله في ذلك مثل مصطلح الحرب الباردة الذي سبقه، يؤدي دوره كحد أدنى زمني لوصف سياق التي تحدث فيه الأحداث كأن يقال مثلا نحن نعيش في عصر العولمة لتبرير أو فهم سياسات معينة إق ، سياسية ، إج ، وهي وفق هذا التعريف يمكن اعتبارها حقبة تاريخية بالمعنى الذي سبق أن وصفت به الفاشية باعتبارها تاريخية أكثر مما هي نظاما سياسيا أو كما يشار لمرحلة الكساد depression باعتبارها متميزة وبتطبيق هذا المنهج الزمني يمكن القول أن العولمة بدأت بإدخال سياسة الوفاق بين الو م أ و إ. السوفيتي وبانهيار الوسط الليبرالي في نفس الوقت بين الرأسمال في كثير من الدول أوربا الغربية .

وقد شهدت هذه الحقبة صعود تهج لسوق الليبرالية إلى الإدارة الإق على حسابات السياسات الكنزية نسبة إلى الاقتصادي الإنجليزي الشهيّر كينزّ.

---

(1) د صادق جلال العظيم ، ما هي العولمة ، (المنظمة العربية للتربية الثقافة ،تونس، الطبعة الأولى، سنة 1996) ، ص 15.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

واتسمت بالجمود ولعل هذا التيار هو الذي تدفق حتى تبلور في إطاره ما يسمى سياسةّ الطريق الثالثّ أي مجالات التعريف الأخلاقي بين الإيجابيات الاشتراكية والرأسمالية في ضوء فتح الحدود بين الدول بلا قيود تطبيقا لمبدأ الحرية في سياق جديد هو سياق العولمة [1].

ثانيا-تعريف ظاهرة العولمة بأنها ظاهرة الاقتصادية

على عكس التعريف السابق الذي ينظر للعولمة من المنظور التاريخي ،فإن هذا التعريف يركز على الدولة وظيفيا باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاق ، وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق ، خصخصة الأموال ، وانسحاب الدول، من أداء بعض وظائفها وخصوصا في مجال الرعاية الإج ، ونشر التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات لإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتكامل بين الأسواق الرأسمالية في تعريفها الضيق ،كما تشير كظاهرة إلى انتشار واسع المدى في كل أنحاء العالم للمبيعات ، والإنتاج وعمليات التصنيع ، مما شكل إعادة الصياغة للتقسيم الدولي للعمل.

وهذا التعريف يمكن أن نطلق عليه تعريفا اقتصاديا للعولمة ، ولكن في الوقت الذي يركز فيه على تمويل الإنتاج والتكنولوجيا وتنظيم السلطة لعوامل التغير فإنه يشير في نفس الوقت إلى أن العديد من هذه الأنشطة ليست جديدة.

ثالثا- تعريف ظاهرة العولمة بهيمنة القيم الأمريكية

لعل خير ما يعبر عن هذا الاتجاه هذا تعريف كتاب المفكر الأمريكي ياباني الأصل "فوكوياما" نهاية التاريخ و الذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفياتي و انهيار الكتلة الاشتراكية انتصارا حاسما للرأسمالية على الشيوعية' و هو يرى أن الحرب الباردة بعد نهايتها تمثل المحطة النهائية للحركة الإيديولوجية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين و م أ و هي الحقبة التي تم التركيز فيها على سمو القدرات التكنولوجية الأمريكية وعلى تفوق المؤسسات و النظم على الطريقة الأمريكية .

---

(1) د محي محمد مسعد، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق ، (مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية ، القاهرة ،الطبعة الأولى ،سنة 2000)، ص 43.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

ووفق لهذا المنظور فالعولمة معنى المعياري للكلمة ظاهرة جيدة و تمثل تقدما في التاريخ لأنها ترمز في الوقت إلى انتصار ظواهر التحديث و سيادة الديمقراطية كنظام سياسي و المنادون بهذا الرأي يستهدفون إلى حد كبير أنصار نظرية التحديث في الفكر السياسي الأمريكي و التي وفقا لها فإن التجانس في القيم يكون من خلال التمسك بمبادئ الرأسمالية و الديمقراطية [1].

رابعا: تعريف ظاهرة العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية و اجتماعية

النظر للعولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية و اجتماعية يعارض بوضوح التعريف الثاني الذي لا يرى في العولمة سوى مجموعة متشابكة من الأنشطة الاقتصادية و على العكس من ذلك التعريف إن العولمة هي شكل جديد من أشكال النشاط تم فيها الانتقال الشكل الحاسم من مفهوم الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم لما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية.

و هذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية صناعية تسعى إلى تدعيم السوق الكونية الواحدة بتطبيق سياسات مالية و إنمائية و تكنولوجية و اقتصادية شتى.

و هذا التعريف الذي ألمعت سماته الأساسية لا يرتكز فقط على العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية ولكنه أيضا يهتم بإحياء المجتمع المدني ككل كالنقابات و الاتحادات المهنية و الأحزاب السياسية.

لذا انتهى جور *هات* 2001 إلى أن الجيل الأول من العولمة بدأ مع اكتشاف التلغراف خلال الستينات القرن 19 حيث ربط انجلترا بشمال أمريكا بشبكة معلومات نمت على إثرها الأسواق مالية ، و استمرت تلك الموجة حتى ح ع 1 خلال الأربع حقب السابقة على ح ع 1 انخفضت تكاليف النقل فنمت التجارة ، و قد اعتمدت تلك الموجة على تخفيض التعريفات الجمركية و ثورة المواصلات التي سهلت نمو التجارة[2]

---

(1) د محي محمد مسعد ، المرجع نفسه، ص 45-46 .

(2) Adrew.Hartman: the globalization of movement, (Humanisit organization, november-december 2001) page 15.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

المطلب الثاني : الاطار التاريخي لظاهرة العولمة

باعتبار أن ظاهرة العولمة هي قائمة على فكرة شمولية سواء في إطار العلاقات الجغرافية أو سواء في إطار ميادين و مجالات الحياة التي تهتم بها العولمة و التي سنضبط محتواها من منظور واقعي الذي يشكل أصل الانطلاقة.

و عليه ضمن هذا المسعى ينبغي توضيح أولا التطرق إلى نشأة العولمة و تطورها ثم ننتقل إلى ظروف بروزها و تبلورها في ثوبها المعاصر.

الفرع الأول : نشأة و تطور العولمة

العولمة من أكثر العناوين و المصطلحات استخداما في عصرنا الحاضر بل أكثر قضايا العصر على نطاق واسع،و بدأت كعلم فرض نفسه و اعتبرها البعض، أنها لم تنشأ فجأة و لم تلعب فيها تكتيكات المباغتة دورا بل أن العولمة نتيجة حتمية لطموح صاحب جميع القوى السياسية و الاقتصادية و تطورها و مسيرتها التاريخية .

كما أن العولمة لا تزال مادة خام يتم تشكيلها و تصنيعها ، و تأخذ خلال كافة المراحل و هي في كل هذه المراحل تستجيب لقوى التشكيل، و التطوير و إعادة التكوين و الهيكلة، و إذا كان الفكر العربي يرجع نشأة العولمة إلى لحظة انتصار الغرب التاريخي بانهيار المعسكر الاشتراكي و سقوط جدار برلين، و كيف أن هذا المصطلح صاحب الإنسان في كافة المراحل التاريخية على هذا الكوكب الذي يعيش فيه.[1]

أولا: مرحلة التكوين:

يطلق عليه البعض مصطلح الجنينية، لاعتبار أن العولمة مثلها مثل الكائن الحي لابد أن يمر بمرحلة جنينية، و يكون فيها المصطلح محل المراجعة، محل تفاوض و نقاش و إقناع و اقتناع، مرحلة مد و جزر وامتداد و انحصار و قد مر بها مصطلحه في بداية تكوينها.

(1) د :محسن أحمد الخضيري ، العولمة ، (مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية سنة 2000)، ص 39 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

و يمكن القول أن مرحلة العولمة جذورها ترجع إلى فتحات الفراعنة القدماء سواء في رحلاتهم إلى بلاد الصومال أو إلى بلاد الفنيقين "الشام" و لم تكن هذه الإمبراطوريات قصرت على الجانب العسكري أو الجانب المتصل بشخصية القائد التاريخي و لكن كانت تتضمن الجوانب الفكرية و العقائدية بشكل رئيسي .

ومن هذا فإن هذه المراحل كانت تتعامل مع الذات و من الذات و في الذات و في هذا الصدد يرى *الدكتور صبري حافظ* أن الصورة الجنينية الأولى لمصطلح العولمة هو تعبير القرية الكونية و الذي *ساند" مارشال ماكلوهات"* في أواخر الخمسينيات فقد اهتم هذا الأخير ببلورة فكرة تقليص سرعة حركة المعلومات للمسافات الجغرافية في الكرة الأرضية التي تحولت إلى مجرد قرية واحدة يعرف كل شخص فيها يدور في أي مكان بها وعلاقة تغيير مفهومنا حسب الزمان و المكان بالتغير التي يتغير فيه مفهوم الثقافة الذي يفتح أفاق جديدة أمام الإنسان بما يترتب عليها من بلورت بطاقات جديدة واقتحام لا يسمع فيها ، حيث وقع منذ قدم البشرية من قبل، واعتبارا من هذا لم تظهر فكرة العولمة لا في الستينات ولا حتى في السبعينات وفي هذا الصدد يقول *رونالد روبرتسون* أن المرحلة الجنية استمرت في أوربا منذ بداية القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر ، وشهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية وتخفيف حدة النظام المعتدي على القومية السائدة في القرون الوسطى ، كما اتسع مجال الكنيسة الكاثوليكية وتعمقت خلالها الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية وسادت النظرية المركزية للعالم وبدأت الجغرافيا الحديثة[1].

ولقد امتدت هذه المرحلة إلى سنة 1870م وما بعدها حيث بدأت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية وزادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول وبدأ يظهر الاهتمام الكبير بموضوع القومية والعالمية[2].

وفي هذه المرحلة برزت قضية العولمة ضمن قضايا إنسانية أخرى ومحاولة تنظيمها على مستوى العالم التي تتمثل في الألعاب الأولمبية ، جوائز نوبل ، وبعض المؤسسات المالية التي ظهرت بعد ح، ع ، 2 المتمثلة في الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

---

(1) د محي محمد مسعد ، المرجع نفسه، ص 40 .

(2) د محي محمد مسعد ، المرجع نفسه، ص 41 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

وفي هذه المرحلة تعاملت وتداخلت العديد من العوامل المتشابكة ومن أهم هذه العوامل التي تأسس من خلالها مصطلح العولمة هي على الشكل الآتي.

- الغزو والاجتياح العسكري من أجل استلاب الآخرين والحصول على ما لديهم بالقوة وفرض شرعية القوي على الضعيف، وقد مارست هذا العمل القبائل والعشائر في حربها من أجل الماء والكلأ ثم من أجل المغانم والثروات، ومن أجل فرض الجزية والضرائب.

- التجارة والتبادل القائم بين الأفراد مع بعضهم البعض ومع الدول مع بعضها البعض تنتقل من خلاله فائض السلع وينتقل معها و بها الفكر ، وتجمع من خلالها البيانات والمعلومات التي يتم من خلالها بناء التعامل معها ، وبناء مرتكزات الدخول إلى الأسواق العالمية.

- الحوار والفكر وما تتبعه من وسائل الإقناع والتدمير أي المقاومة لعملية العولمة ، وإيجاد الروابط المصلحية من أجل إنتاج مزيد من قوى الدفع نحو التعولم.

- الرؤية والتصور المشترك نحو العالم الغد ، وذلك العالم التي تسعى العولمة نحو إيجاده وتحقيقه القائم على تغير طبائع البشر وتحرير القيود وتعديل نظام الدولة وتذويب الهوية القومية تدريجيا، والقيام على تلاشيها بالانخراط في تيار العولمة.

- الإعلام الذي استطاع أن يمكننا من المعايشة الحدث حال وقوعه فعليا ، وأن يؤثر فينا ويدفعنا للقيام بعمل معين أو الامتناع عن العمل الأخر ، وإن يسلب ذلك إرادتنا وحريتنا على التفكير المنظم وعلى التعامل مع الحدث وفقا لبعد الزمن الفصل ، بل أصبح متدخل في صياغة الخبر والإعلان عن الحدث الواقع للارتجالية القرار.

- السيطرة الحضارية بقيمها ومبادئها التي تفرض على الانبهار والإبهار، ومن ثم تسلب إرادة الإنسان الذاتية والتي تحول من قادر على الفعل إلى مجرد متلقي لهذا الفعل.

- إملاء إرادة الإخضاع والخضوع ، وبدون التوقف بل جعل الآخرون يستسلمون بإراداتهم إلى ملاحقة ومتابعة الدول المركز وتناسي ذاتهم ، والتشوق إلى الجديد التي تقدمه دول المراكز.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

وفي واقع الأمر أن المرحلة الجينية لمصطلح العولمة قد تظافرت وتدافعت فيها العديد من العوامل الحركية التي ساهمت في هذا النمو الحقيقي لمصطلح العولمة وفي الوقت ذاته جعلت الإحساس به والترقب لميلاده أمر يتراوح بين الحذر والخوف ، وبين التفاؤل والاستبشار منها[1].

ثانيا: مرحلة الميلاد المصطلح (المرحلة النشوء)

ترجع الإرهاصات الأولى لميلاد المصطلح إلى فترة الوفاة ّ **دتنتّ** التي سادت فترة السبعينات بعد انتهاء الحرب الباردة والتي كانت مستعملة بين القطبين الرئيسين في العالم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، وانتهت بتفكيك هذا الأخير والكتلة الاشتراكية ، حيث ساعدت على انتشار العولمة على توحيد إيجاد التقارب الفكري على المستوى العالم ، وفي الوقت ذاته أدت إلى تذويب الفواصل والفوارق بين الدول وتلاشي الحدود والفوارق الزمنية ، حيت أصبح العالم بمثابة سوق واحدة ضخمة تربط بينهما شبكة عصبية من مواصلات المعلومات والبيانات وفي الوقت ذاته زادت عملية التماثل والمحاكاة والتنميط مابين الدول .

وبالنظر إلى مجريات الأحداث خلال العقد السابق إزاء ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية أي اتفاقية واشنطن وهو ما يعني اقتصاد السوق العالمي الواحد .

وفي هذا الصدد يرى الباحثّ أنتوني جيدنز في كتابه الطريق الثالث الصادر السنة 1998م أن كلمة العولمة لم تستخدم في الأعمال الأكاديمية أو الصحافة إلا منذ عشر سنوات فقط .

ويرى أيضا الدكتور *"الطاهر لبيب"* إن مصطلح العولمة ظهر في بداية الثمانينات وارتبطت بمرحلة جديدة في العولمة المالية وفي الثقافة الأنجلوساكسونية ، ويرجع الدكتور *"رمزي زكي"* بتنظيرات الاقتصاد السياسي حول العولمة المالية إلى سنة 1910م وذلك بجهود المفكر النمساوي " ّ*رودولف هلفردنج* ".[2]

أما الدكتور "*صادق جلال العظيم*" فيرى أنه :"منذ زمن طويل ونحن نتداول مفاهيم ومصطلحات وتصورات هامة نتداو لها عمليا وسياسيا و إعلاميا ، وحتى شرعيا مثل الرأسمالية العلمية الاقتصاد العالمي ، الامبريالية العالمية ، السوق الدولية، النظام الاقتصادي العالمي ...إلخ و صولا إلى العولمة كمصطلح في بداية

---

(1) د: رونالدو ربرتسون ، تخطيط الوضع الكوني للعولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي، (**مجلة المستقبل العربي** ، العدد 228، سنة النشر 1988)، ص 09.

(1) د: أكرم عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية لتكتل الاقتصاد العربي، (مكتبة مدبولي، بيروت ، الطبعة الثانية سنة 2003/2002)، ص 116.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الثمانينيات، و يرى "*رولاند روبرتسون*" أن العولمة ومرادفها التدويل أصبحت في النصف الثاني من الثمانينات مصطلحا شائعا في دوائر الثقافية و التجارية و الإعلامية و غيرها من عملية التي تكتسب عددا من المعاني وبدرجة متفاوتة من الدقة [1].

كما انتهى كل من ليفين و وليام مسون سنة2000 من دراستهما عن تاريخ بدأ العولمة بالقول أن العولمة لم تبدأ منذ 5000 أو حتى 500 سنة كما ادعى البعض إنها بدأت مع بداية القرن 19 و من تم فإنها ظاهر شديدة الحداثة

"Globalization, did not Begin 5000 years a go, or even 500 years a go, It begin.in the early 19 th country .in That sensé, It Is a modern phénomène"[2]

و من مجمل ما سبق تناوله من آراء نخلص إلى نتيجة مفادها أن المصطلح محل بحث العولمة على مستوى الإستخدام المباشر له لم يظهر في الكتابات العملية، أو تم تناوله في الكتابات الفكرية أو الأدوات الإعلامية إلا منذ نهاية عقد الثمانينيات مثلها يحدده أنتوني في الكتابات الفكرية [3].

ثالثا: مرحلة النمو و التمدد

و هي مرحلة تتسم بالتداخل و التشابك الواضح للأمور الاقتصادية و السياسية و الثقافية والاجتماعية.... و أن تصح المصالح المتداخلة و المتفاعلة، و أن تكون العواصم مفتوحة دون حواجز,و دون وجود حدود لسياسية بين الدول و الفواصل الزمنية و جغرافية فالتزامن حضوري فوري قائم على وسائل الاتصال و من المفيد أن نتوقف قليل عند الأسباب التي ساعدت على ترويج و تسويق العولمة و نموها و تمددها و التي يمكن إيجازها فيما يلي :

---

(1) د: صادق جلال العظيم ، العولمة، ، (**مجلة الطريق بيروت** ، العدد الرابع، ،سنة النشر 1998)، ص 28 .

(2) .Rouke.J.Williamson: whend did globalization begin? (National Bureau of économic Research .March 2000) page 35.

(3) د: عبد الحميد محمد راشد، العرب والعولمة، (نموذج المعرفي لظاهرة العولمة وآثارها على الأمة العربية ' دراسة غير منشورة) ،ص 14 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

1-ملء الفراغ الإيديولوجي بعد انهيار المعسكر الشيوعي و التحديد نهاية الثمانينات و مطلع التسعينات بشكل خاص تفكك الاتحاد السوفيتي و فشل الإيديولوجية ، فقد نهض المعسكر لتحرير العالم من سحر و جاذبية الاشتراكية و الشيوعية و مركزية الدولة و التي انتشرت وعمت الكثير من دول العالم و ذلك بترويج الإيديولوجية بديلة.

2- السهولة اللفظية على السادة و المعنيين إدارة السياسة الاقتصادية فهي تمتاز ببساطة اللفظ من ناحية إضافة إلى جاذبيتها فيكونها عقيدة أو مذهبا أو اقتصاديا.

3- أمن هؤلاء الوزراء المعنيين بقائديه جاهزة من الأهداف و سبل تطبيقها كآلية اقتصادية لتنظيم ما هو في واقع الحال معقد و صعب على الواقع الاقتصادي.

4-تملك سحر لاجتذاب الأموال و العملات الصعبة للبلدان في الوقت الذي تسهم في خرائق كل من البنك العالمي و صندوق النقد الدوليين.

5- صدور العولمة من عاصمة الإمبراطورية الحديثة "واشنطن" جعل لها فعل سحر بطريقة عجيبة أضحت العولمة بما تتضمنه من أحكام وصفة طيبة لإطار الإيديولوجية بديلة تصلح لكل البلدان في الوقت الراهن و في قيادة سياساتهم بل لكل الأفراد في قيادة أفكارهم و حياتهم الخاصة و كذلك كمقياس للحكم على السياسات العامة.

6- إن ضعف المواقف الإيديولوجية المناهضة للاقتصاد السوق و الرأسمالية العالمية و التي وجهت بشراسة دعائية تشويهية مضادة وكذلك الحاجة لتجديد صياغة الطبيعة الإدارية السياسية لاقتصاد السوق غرض الوصول إلى أسرع و أسهل السبل في العملية التحويلية متمثلة في تطبيق نظام الإصلاح الاقتصادي و الذي بدأ بتطبيقه في روسيا و دول أوربا الشرقية وكذلك الدول الأسيوية على أثر الأزمة المالية .

7-الأدوات التي استعملت في معنى هذا الفكر للعولمة و هي المؤسسات العالمية صندوق النقد الدولي، البنك العالمي و اللذان جعل سياسة منح الديون لدول مشروط بتطبيق أحكامه .[1]

(1) د: عبد الحميد محمد راشد، المرجع نفسه، ص 15 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

و خلاصة القول نقول أن العولمة تعد رغيف لتنامي الرأسمالية، عبر القرون الأربعة الأخيرة إن كانت العولمة الراهنة تبدو مختلفة عن أشكالها أولية بما تتميز به من أدوات آليات و تفاعلات داخلية.

كما يرى البعض أن العولمة الحديثة هي عولمة التحالفات الإستراتيجية بالغة الضخامة فإن العولمة في الواقع الفعلي تبنته لذاتها فلقد أثارت العولمة و أطروحاتها الكبيرة من الجدل و الاختلاف في الرؤية في الطرح و في مداولات الفهم و التحليل و ما أفرزته من نتائج حتى الآن وردود الفعل ما بين تأيد و رفض و ما بين إيجاب و سلب. ومن هنا نستنتج إن العولمة ليست ظاهرة حديثة ، بل ظاهرة ذات جذور لها أصولها التاريخية و أسبابها الموضوعية بعيدا عن التتبع التاريخي لظاهرة العولمة و بعيدا عن ما جرى فان العولمة بخيرها و شرها واقعا ملموسا و نحياها و يصعب إن لم نقل مستحيل الابتعاد عنها .

الفرع الثاني : ظروف بروز ظاهرة العولمة

تعتبر العولمة ظاهرة قديمة، وقد ارتبطت بالحركة الاستعمارية التي نشرت نماذج مستوردة من الغرب تدعمت شيئا فشيئا مع الثورة الصناعية.

و تتمثل العولمة في الوقت الراهن في انتشار ظاهرة الاقتصاد الحر و اقتصاد السوق ويرى *ستا نداز* : " أنه يقود هذا النظام الدولي الجديد, ا لو, م, أ, بعد انهيار المعسكر الشيوعي سنة 1991 الذي كان يشاركها في زعامة العالم و إنهاء الحرب الباردة، مع انهيار الأسوار الحديدية التي كانت تحتمي بها الدول الشيوعية المعاصرة لكل تعتيم تحاول بعض الأنظمة في العالم القيام به.

و هناك ما يسمى العولمة المشروعة أو التي تخضع لقواعد قانونية و عولمة موازية فوضوية ، ذات طابع إجرامي أحيانا[1].

يخضع مسار العولمة إلى منطق متعدد الجوانب، من تشابك المبادلات من أنواع مختلفة و منافسة متزايدة بين شركات متعددة الجنسيات و البحث عن الأسعار المنخفضة بالنسبة للمنتجات و فتح الحدود، حيث هناك

---

(1) د: جلال أمين ، العولمة والدولة ندوة العرب وعلومه ، (م، د، و، ع ، بيروت ،الطبعة الثانية، سنة 2000)، ص 172.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

فائض من الإنتاج العالمي في الدول الصناعية و الحاجة القصوى إلى تسويقه خارج حدود الدول، فكان لابد من شتى الوسائل لترويج السلعة ,فكانت العولمة في آسيا و إفريقيا سببا في البحث عن الاستثمار و الربح المضمون هدف نقل رأسمال نقل حرا لا تحده حدود و لا تقيده قيود، ومنه أصبح العالم عبارة عن شبه قرية كونية بتطور وسائل الاتصال في السبعينيات أي التقنيات الحديثة للإعلام و الاتصال التي تتجلى في ظاهرة الانترنيت فانعدمت بها المسافات فكانت ثورة الاتصالات و الإلكترونيات و تطور تكنولوجي هائل.

تطور العولمة بعد ذلك و اتصافها بالبعد الثقافي تغذيه انتشار الصوت و الصورة عبر بقاع العالم في لحظات معدودة مما أعطى الظاهرة تأثيرا أخرى ، تجاوز الجانب الاقتصادي ليطال الأشخاص و الهوايات و القيم بل ليطال أيضا السياسات و الإيديولوجيات.

و عليه تعتبر العولمة عامل تغيير جغرافية العالم و قد يؤدي انتشارها إلى إيجاد تفاوت كبير ، إذا تزايد أقطاب الثالوث العالمي و المدن العالمية قوة و تساهم في إنشاء الفضاءات ازدهار جديدة في دول الجنوب و كما تؤدي أيضا إلى إقصاء وتهميش الفضاءات و المجتمعات أخرى[1].

المبحث الثاني – مقومات العولمة وأهدافها

لابد من تأمل على هذه الظاهرة الخطيرة من منظور يختلف عن منظور الزائف التي تطرحه وسائل الإعلام الأجنبية المختلفة

لقد كان للعولمة تأثيرا كبيرا داخل المجتمعات ، بعد أن أدت إلى انقسامات داخل هذا المجتمع أي بين القادرين على استخدام التكنولوجيات الحديثة و وسائل الاتصالات والمعلومات من جانب ، وبين العاجزين على ذلك بسبب الفقر والافتقار إلى المصاريف والمهارات اللازمة من جانب الآخر ، وهذا ما يؤدي إلى الحصول على فجوة بين الدول المتقدمة في استخدام هذه الآليات المتوفرة عليه بشكل واسع ، وبين الدول الفقيرة ومن بينها الوطن العربي الذي يفتقر إلى هذه الآليات المستحوذة ، حيث من خلال آليات العولمة يمكنها – العولمة من تحقيق أهدافها الخطيرة على المجتمعات العربية بالخصوص.

(1) د: جلال أمين ، المرجع نفسه، ص 173.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

وعلية سنوضح ما هي هذه المقومات التي تقوم عليها العولمة وما هي آلياتها التي من خلالها يمكنها تحقيق أهدافها؟

المطلب الأول – قوى العولمة :

يمثل بروز ظاهرة العولمة إشكالية مزدوجة على مستوى الدول الصناعية والو– م– أ على الوجه الخصوص وكذلك على المستوى الدول العربية ، فالدول الصناعية تتخذ من قوى العولمة وسيلة أساسية لزيادة استثماراتها في الدول النامية ، ودعما لمركزيتها الاق مارست ضغوطا على الدول العربية وقد أكدت الدراسات أن معظم الزيادات في الدخل الصافي ستكون من حصة بلدان متقدمة النمو بينما لا تحصل الدول الضعيفة إلا على نسبة قليلة جدا من هذه الزيادة بسبب ضعف مساهمتها في التجارة العالمية.

ومع تعدد قوى العولمة فسوف نتعرض لمجموعة من قوى العولمة الفعلية وهي كالأتي:

الفرع الأول: الشركات متعددة الجنسيات

تسمى أيضا بالشركات العابرة والقوميات أو شركات عالمية النشاط والتي تعبّر في كل معانيها على أحد سمات العولمة فهي تؤثر على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطاتها في شكل استثمارات مباشرة ، من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية ، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية ، والتسويقية ... أي أن هذه الشركات قامت بتحويل الفن الإنتاجي إلى فنا إنتاجيا كثيف المعرفة.

تقترن ظاهرة العولمة بسعي مجموعة من الشركات الاحتكارية المتعدية الجنسية للسيطرة على العملية الاق الدولية ، أي على مجمل مراحل عملية الإنتاج على النطاق الدولي وتشير الإحصائيات إلى عدد من الحقائق الدالة على ذلك[1] .

- ازداد عدد الشركات متعدية الجنسية في 14دولة الصناعية في فترة ما بين 1970-1990م من 7 آلاف إلى 24 ألف شركة، ثم بلغ عددها 38 ألف الشركة عام 1993.

(1) د عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، (دار الجامعية تانسي ،الطبعة الثانية سنة 2003/2002)، ص 27

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

- – امتلكت 40 ألف شركة الاحتكارية ، 25 ألف شركة الفرعية حتى نهاية عام 1993 ، وبلغت قيمة مبيعاتها الإجمالية في العام نفسه أكثر من 5500 مليار دولار ، وقيمة صادراتها 4000 مليار دولار.

- – أن ضخم الشركات الصناعية في العالم توظف ثلث سكان العالم وتسيطر على 28 % من الناتج الاق العالمي.

- – بلغ إجمال الثروة 100 شركة كبيرة أي 24 من مجموع الشركات متعدية الجنسية حتى منتصف العقد الأخير من القرن الماضي 3500مليار دولار ، واستحوذت هذه الشركات عام 1990 على ثلث التوظيفات الإجمالية ، وعلى ربع المبيعات أي بنسبة 16% من مجموع العاملين في الشركات المتعدية الجنسية.

- 80% من مجمل التجارة الدولية كانت عام 1995م تحت هيمنة تلك الشركات المتعدية الجنسية .

وتطرح دراسة إسماعيل صبريّ أرقاما ونسب أخرى على مستوى إجمالي إيرادات هذه الشركات في المقارنة بالناتج الإجمالي لبعض الدول ، وأيضا بالناتج الإجمالي العالمي مما يطرح وبشكل ضمني وضعية الدور الذي تمارسه هذه الشركات في إطار سياسات العولمة فمثلا : بلغ إجمالي إيرادات الشركات 500 عام 1996 (11,430) أي إحدى عشر تريليونا وأربعمائة وخمسة وثلاثين دولار ، بينما مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم عام 1995 كان أكثر من 378 تريليون دولار ، وكان الناتج المحلي الإجمالي لو م أ ستة تريليونات وتسعمائة و اثنين وخمسين مليار دولار.[1]

(1) د عبد المطلب عبد الحميد، المرجع نفسه ص ،_28 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الفرع الثاني – المِؤسسات الاقتصادية العالمية

تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكيك الإتحاد السوفيتي سابقا وبالتالي المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر وإنشاء المنظمة التجارة العالمية WTO في أول جانفي 1995م وانضمام معظم دول العالم إليها ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الإق، العالمي التي تمثل العولمة أهم سماته وهي الوليد الشرعي له

ومن هنا تصبح هناك ثلاثة مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلالا مجموعة السياسات النقدية والمالية و التجارية المؤثرة في السياسات الاق لمعظم الدول العالم و من أهم هذه المؤسسات هي على الشكل التالي :

أولا : منظمة التجارة العالمية

وهي تعد المنظمة الرئيسية المسئولة عن تنفيذ سياسات العولمة على المستوى التجاري والاقتصادي حيث تعمل على تحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة إلى اقتصاديات مفتوحة مدمجة فعليا في الاقتصاد العالمية وأيضا على محاولة إيجاد وتأسيس مجموعة من القواعد الارتكازية الداعمة لحرية التجارة وتنمية الروابط التي توحد الأسواق العالمية عن طريق إزالة كافة الحواجز الجمركية التي تقف أمام حركة التجارة سواء في السلع أو الخدمات أو الأفكار من أجل تأسيس قواعد التخصص وتقسيم العمل الدولي ، وهي تضم 134 دولة حتى منتصف عام 1999 وتشارك بنحو 95% من التجارة الدولية[1].

وفي الإطار التحليلي للتوجه الأيدلوجي للفلسفة الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية يعتبر "إبراهيم العيسوي" أن المنظمة تمثل الجانب الظالم في العولمة خاصة من منظور دول الوطن العربي الساعية نحو التنمية ، إذ تخوض هذه المنظمة في اتجاه التوحيد القانوني والاقتصادي للعالم بهدف تحويل العالم إلى سوق واحدة يتمتع فيها رأس المال بحرية الحركة والتصرف ، وإلى تنميط العلاقات المنظمة للمعاملات التجارية والسلوك الإق لمختلف الدول وبخاصة في مواجهة الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها العملاقة متعددة الجنسيات".

---

(1) د محمد حسين أبو العلا ، ديكتاتورية العولمة ، (مكتبة مدبولي ،ب يروت ، الطبعة الثانية ، سنة 2004)، ص 138 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

وفي إطار استعراض سياسات منظمة التجارة العالمية وتفنيد التوجه الأيديولوجي العام لها على اعتبار أنها سياسات المخالفة لتاريخية حركة النمو الاقتصادي وغير محققة لمبدأ التكافؤ بين الدول الصناعية الكبرى ودول الوطن العربي ، إذ تصادر القرارات الاقتصادية الوطنية في هذه الدول لصالح القرارات الإق العالمية.

وعلى ذلك فإن تلك المعطيات المنبثقة عن محاور سياسات منظمة التجارة العالمية تمثل في حقيقتها مسارات العولمة وفلسفتها التطبيقية التي لا تعتمد مبدأ الموضوعية بين الكيانات الإق القوية والضعيفة.

ثانيا –صندوق النقد الدولي :

وتتمثل وظيفته في دعم استقرار أسعار الصرف والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء وتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف والمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين دول الأعضاء وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية.

فقد أسهم الصندوق في دعم اتجاهات العولمة وفي تحقيق مزيد من الدافع على التعولم والانخراط في تيار العولمة الاقتصاد العالمي من خلال وظائفه التي يؤديها وإضافة إلى هذه الوظائف فقد استطاع صندوق النقد الدولي أن يعمل على تدعيم التعاون النقدي الدولي من خلال تنظيم دائم يوفر الأجهزة اللازمة للتشاور والتعاون حول المشكلات النقدية الدولية[1] .

وعن التحول في سياسيات صندوق النقد الدولي في إطار متغيرات ظاهرة العولمة فإن **Mrs france** تشير أنه إذا كان الهدف الآني لتدخل صندوق النقد الدولي في السياسة الإق الداخلية للبلد العضو هو مساعدته على توفير الشروط المناسبة لإعادة توازن ميزان المدفوعات ، فإن الهدف الأساسي له هو انفتاح الاقتصاديات أي تطبيق الهياكل الإق ، والأج لمختلف الدول بحيث تصبح ملائمة ومستجيبة لمقتضيات مسيرة الاقتصاد الدولي ، بمعنى أن الهدف الأساسي لنشاط الصندوق هو ازدهار التجارة الدولية وليس استقرار العلاقات النقدية إلا وسيلة.

ثالثا : البنك الدولي

---

(1) د محمد حسين أبو العلا ،المرجع نفسه ، ص 139.

ويقوم هذا البنك بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض بالعديد من الوظائف مثل : تقديم المعونة الفنية إلى الدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراض ، تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو وتوسع القطاع الخاص وبما يساعد على تأصيل العادة الادخارية وإيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية وخلق قطاع جوهري وديناميكي واجتذاب رؤوس الأموال إضافية ورجال الأعمال إلى محيط النشاط الإق لدعم نشاط التنمية .

كما اتجهت سياسات البنك نحو إستراتجية العولمة بإحداث تغيرات جذرية في اتجاه تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب كإلغاء سياسات الحد الأدنى من الأجور وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج والحد من التزام الدولة بالخدمات الإج، وكذلك التخلص من القطاع العام لصالح القطاع الخاص بصورة التامة وتحرير التجارة وزيادة التصدير خلال إلغاء السياسات الحمائية وإحلال الرسوم الجمركية محل القيود الجمركية مع تخفيض هذه الرسوم وتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية ، وفي نفس الاتجاه يؤكد "لودج" أن البنك في بداية الثمانينيات قد صاغ توجيهات جديدة فيما أسماه قروض ضبط البنية التي تهدف إلى الزيادة قدرة الدول العربية على المنافسة في الاقتصاد العالمي ، وتقتضي هذه التوجيهات بتشجيع وتسريع التغيرات السياسية الخاصة بالتحول إلى الأسواق المفتوحة وتقليص الدعم والخصخصة وتقليل دور الحكومات كما عكست سياسات البنك انحيازه إلى الإيديولوجية الفردية الأنجلو الأمريكية.[1]

الفرع الثالث: الحركات الاجتماعية

ظهرت الحركات الإج ونمت وتوسعت ، في إطار العمل التضامني واقتصادي وإقامة النظام الاقتصادي جديد بديل عن العولمة.

وإن كانت هذه الحركات الإج هي قوة الإضعاف والأقل تأثيرا ،فهي القوة الأكثر عددا ونقصد بالحركات الإج تلك الجماعات والمنظمات والجمعيات التي ندخلها عادة تحت اسم منظمات المجتمع الأهالي وهي إشارة إلى الأفراد والمنظمات النقابية والجمعيات الثقافية والبيئية وهي على نوعين :

(1) د محمد حسين أبو العلا ، المرجع نفسه، ص 140 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

أولا :النوع الأول: يتمثل في شبكات من الجمعيات والمؤسسات الدولية المتخصصة في العالم التضامني الإنساني ، مثل : الجمعيات المحاربة للجوع في العالم أو جمعيات الصحة العالمية و منظمات حقوق الإنسان ، وجمعيات حماية الطبيعية والبيئة ، وهي على العموم تضم الملايين من المنخرطين والمساهمين فيها ماليا وعمليا ،يضمنون لها تسيرا رفيعا ،إذ لها الكثير من الموظفين في الميادين المختلفة وفي دواليب حكومية، يتصفون بالمهارة والحنكة التنظيمية والإعلامية .

ثانيا : أما النوع الثاني فهو عبارة عن حركات واسعة تناضل من أجل إيجاد بديل للعولمة اليبرالية، مثل الجمعية سن الضريبة على المعاملات المالية لمساعدة المواطن ، التي ظهرت في فرنسا سنة 1998م وانتشرت في أكثر من 50 بلدا في العالم .

إن ظهور وانتشار حركات الاجتماعية كان بسبب ضعف السلطات العمومية وتخليها عن ممارسة سلطتها اتجاه العولمة ،وهي تحمل في طياتها أسلوبا جديدا في الرفض والتحدي وقد تساهم بعض التنظيمات الدولية في استخدام المنظمات لغرض التأثير على الرأي العام اتجاه قضايا المحددة[1] .

إلا أن في السنوات الأخيرة تعززت الصلة بين الدول وهذه الحركات الإج أصبحت أكثر تنظيما بغية تبادل المعلومات وصياغة المواقف المشتركة وتوحيد مطالب وبلورة استراتيجيات ، كما أن الاجتماعات الدولية التي يعقدها ممثلو الحكومات مع ممثلي الرأسمال العالمي الكبير لتقرير مصير الكرة الأرضية وشعوبها ، حيث باتت مترافعة أكثر فأكثر مع اجتماعات الموازية لها يعقدها ممثلو المنظمات الشعبية والنقابية وحركات النساء وسائر المنظمات غير الحكومية وحركات حماية البيئة.

الفرع الرابع : الحكومات

من القوى العولمة الأساسية الحكومات أي الدول والأنظمة ، فقد تكون هذه الحكومات من بلدان متطورة ، فتطبق هذه السياسات العولمية طواعية أو برغبة منها وكذلك بالنسبة للبلدان غير المتطورة التي تسير على خطى الحكومات الأولى ، مثل الشيلي والمكسيك، أما البعض الدول فقد تطبقها مرغمة .

---

(1) د: عبد المطلب عبد حميد ، المرجع السابق ،ص 24.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

إلا أن السياسات التجارة والاستثمار وإلغاء التعريفة الجمركية ، تكون موضوع مفاوضات بين شركات يوقعون على اتفاقيات تسمى" باتفاقية الإقليمية " وتكون اتفاقات بين بعض الدول والو ، م ، أ حيث وقعت على أول اتفاق ثنائي مع إسرائيل عام 1985م ، ثم تلاه اتفاق ثنائي مع كندا عام 1989م ، ثم اتفاق ثلاثي ضم المكسيك 1998م ، وعرف باسم اتفاق التبادل الحر,بين بلدان أمريكا الشمالية ، وهناك ترويج لفكرة إقامة مناطق التبادل الحر تكون بوضع تنازلات من قبل أطراف الحكومات دون وضع الشعوب هذه البلدان في حقيقة الرهانات والنتائج المترتبة عنها ، واعتبار هذه الفكرة ديمقراطية ببين الأجهزة التنفيذية الحكومات.

وعليه ما على السلطات التشريعية غالبا التصديق على نصوص الاتفاقيات كما هي وبعد إبرامها ، وبالتالي فإن الحكومات لم تعد تستند في وجودها واستمرارها إلى شعوبها وناخبيها ، بقدر استنادها إلى المؤسسات الاق الدولية أو الشركات العملاقة وكرد فعل في تعاظم العولمة أدى إلى تراجع الديمقراطية. [1]

المطلب الثاني: آليات العولمة

تتميز ظاهرة العولمة بخاصيتين أساسيتين هما : عالمية الظاهرة وما تعنيه من وجود عوامل مشتركة بين الكيانات الدولية ، بفعل تيار المعلوماتية المحقق لمفهوم التجانس الكوني ، وكذلك تتميز بوجود آليات لها مصداقيتها التي تطرح من خلالها إيجابية سياسات العولمة وتفرر فلسفتها في إطار نقاط تماس كثيرة بينها ، وتقوم هذه الآليات بنوع من الأداء المؤسس القائم على اتجاه أحادي تمثله أهداف خاصة ترتبط بضرورة الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي ،ومن ثم استمرارية المشروع الرأسمالي وتطبقها كل دول العالم ، وذلك بغض النظر عن الشوط الذي قطعته على طريق التحرر من التخلف ، أو عن المستوى الذي أحرزته عن طريق التقدم الإق.

وكما أن لهذه الآليات دور فعال في حركة الاقتصاد العالمي قبل أن تتجسد ظاهرة العولمة في الواقع ، فإن دورها المعاصر قد اختلف مع تغير طبيعة السياسات وفي إطار الوجود المتصاعد لظاهرة العولمة سوف نتحدث عن أهم آليات العولمة وفق ثلاثة فروع وهي كالآتي :

---

(1) جوزيف عبد الله ، العولمة ماذا؟ وكيف؟ لمن ا HTM.URFIG:A//:FILLE التوقيت 14:00.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الفرع الأول: شبكة الاتصالات العالمية

على مّر التاريخ، استغل الإنسان نمو معرفته بالبيئة المحيطة واكتشافه لقوانين الطبيعة المختلفة في تطوير وسائل الاتصال، حتى اشتملت على الهاتف اللاسلكي، وبرق الكاتب، والهاتف الخلوي وشبكات الحاسب الآلي، والاتصال عبر الأقمار الصناعية[1].

أولا : مفهوم الشبكات

يقصد بها مجموعة من أجهزة الكمبيوتر ، والأجهزة المحيطة بها ، المرتبطة فيما بينها بواسطة كابلات لاسلكية ، أو غير سلكية بفضلها يتم الاتصال فيما بينها ، وتتيح لمستخدميها أن يشاركوا في الموارد والأجهزة المتصلة بالشبكة مثل الطابعة وغيرها ،كما يجب أن يكون الحد الأدنى لمكونات شبكة الكمبيوتر العناصر الآتية:

1- جهاز كمبيوتر على الأقل .

2- بطاقة شبكية وتمثل جسر الاتصالات بين الكمبيوتر وأسلاك النقل التي تربط مكونات الشبكة .

3- وسط ناقل للاتصال بين عناصر الشبكة مثل الكبلات أو الأسلاك أو الأمواج القصيرة أو الألياف الضوئية .

4- برتوكول الاتصال يحدد الخوارزمية تخاطب مكونات الشبكة، والمواصفات التقنية الواجب توافرها مثل : طريقة ترتيب المعلومات وكيفية إرسالها وغيرها من المواصفات[2] .

5- نظام تشغيل يقدم خدمة تنظيم صلاحية وحقوق المستخدمين في الوصول إلى الموارد والأجهزة المشتركة على الشبكة ومن الأمثلة : ويندوز 98 ، ويندوز 2000 .

ثانيا : تطور شبكة الاتصالات عبر التاريخ

(1) د حسن عماد المكاوي ، التكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات ، (دار المصرية اللبنانية ، قاهرة، ،الطبعة الثانية سنة 1997)، ص 20.

(2) بن دحو أحمد ،التجارة الإلكترونية وواقعها في الجزائر ، (مذكرة التخرج في العلوم التجارية ، مركز الجامعي دكتور مولاي الطاهر بسعيدة ، السنة الجامعية 2006/2005)، ص 05 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الاتصال المباشر وهو الأسلوب الأقدم لتقنيات الاتصال التي عرفها الإنسان واستمر استخدامه حتى الآن ،على الرغم من تطور التقنيات أخرى ، وهذا الاتصال يعتمد أساسا على نقل الرسالة شخصيا بواسطة مندوبين لتواصل مضمونها .

وتحسن الاتصال بين الأشخاص والجماعات مع ظهور اللغات واللهجات ، واستحدث الإنسان أول نشرة أخبار عرفها التاريخ تمثلت في الشخص المنادي الذي ينتقل من مكان إلى آخر ، ويجذب انتباه الجماعة بإلقاء الأخبار والمعلومات كما ظهر أول استخدام للاتصال للترفيه ، والتعليم ، والتثقيف ، وظهرت للمرة الأولى مهنة الرواة والشعراء .

ومع ظهور الكتابة برز فجر العصر الجديد من الاتصال المباشر بين البشر ، حيث مرت الكتابة بمراحل رئيسية كان أهمها ظهور الطباعة ، وقد أصبحت الجرائد والكتب منذ اختراع الطباعة وتطورها من أهم وسائل الاتصال الجماعي وازدادت أعداد القادرين على الكتابة والقراءة اللتين أصبحتا إحدى الصفات الضرورية للإنسان المتحضر ، وتولت الدول تنظيم أسلوب تداوله ، حتى أصبح يغطي جميع أنحاء العالم ، واستحدث أخيرا ما يطلق عليه البريد السريع بواسطة الانترنت ، أو من خلال الشركات الخاصة تضمن وصول الرسائل إلى أي مكان ، وفي وقت قصير [1].

استمر الإنسان في سعيه الدائب لاستحداث وسائل الاتصال وتطويرها حيث أنشئت أول شبكة برق الكاتب في الو ، م، أ امتدت أعمدتها موازية لخطوط السكة الحديدية لتربط بين جميع أنحاء البلاد وسمحت الشبكة الجديدة بتبادل الرسائل ، خلال أسلاك البرق الكاتب عبر آلاف الأميال في ثوان معدودة وفي عام 1858 مد أول كبل بحري للبرق الكاتب عبر المحيط الأطلسي ،ولكن هذا الكبل تحطم خلال أسابيع قليلة وتكررت المحاولة في عام1866وقد جعل هذا الكبل نقل الرسائل ، عبر المحيط الأطلسي ، خلال دقائق قليلة فقط ، إضافة إلى التأثير الإج و الاق ، والسياسي لاختراع البرق الكاتب ، فقد أثر تأثيرا كبيرا في الأعمال العسكرية ،

(1) د:أحمد ثابت ،وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، (المركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ،مارس سنة 2004)، ص 151.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

إذ استخدام خلال الحرب الأهلية الأمريكية في توجيه القوات وتوفير الإمدادات والمعاونة وإبلاغ المعلومات الاستخبارية المرتبطة بأعمال القوات المعادية وتحركاتها.[1]

وفي عام 1861م نجح العالم الألماني *خوان فليب رايس* johanphilipreis في صناعة أول آلة الهاتف تنقل صوت إلكترونيا ولكن ينيب الاختراع الفعلي العملي لجهاز الهاتف إلى العالم *ألكسندر جراهام بل* alexandergrahambell

وهو وسيلة لنقل الصوت بواسطة التيار الكهربائي ومثله مثل البرق الكاتب ، حقق تأثيرا بالغا في الاقتصاد والأداء الحكومي والعسكري والسياسة الخارجية ، وكل مجال من مجالات نشاط الإنساني .

ولم يمض أكثر من 25 سنة على اختراع الهاتف حتى أصبح شائع الاستخدام في مختلف أنحاء أوروبا وأمريكا ، وخلال السبعينات والثمانينات من القرن 19 م مدت المسافة الطويلة من خطوط الهاتف كونت شبكة ضخمة ساعدت على تحقيق الاتصالات الشخصية ، ومنذ البداية القرن العشرين أصبح الهاتف موجودا في كل مكان خاصة في الدول الصناعية.

وقد واكب اختراع الهاتف اختراع آخر استغل شبكات خطوط الهاتف التي أصبحت تغطي معظم سطح الكرة الأرضية وهو اختراع الفاكس fax الذي ينقل سلكيا صورة وثائق المختلفة من مكان إلى أخر وقد عاون هذا الاختراع إضافة إلى الهاتف والبرق الكاتب ، على تغليب الاتصالات على عقبات الزمن والمسافة والموقع.

وتطور تكنولوجي آخر أدى إلى مرحلة جديدة من مراحل ثورة الاتصالات ، وهو اختراع الصمامات الإلكترونية ففي عام 1907م اخترع المهندس لي دي فورست eedeforestl أول صمام تكبير ثلاثي استطاع تكبير الإشارات الكهربائية الضعيفة المتولدة في الميكروفون إلى الحد الذي يلاءم نقلها عبر أسلاك الهاتف ، وبدلك أمكن تحقيق الاتصال الهاتفي عبر المسافات طويلة مع الاحتفاظ بالوضوح كامل للصوت ، وكان آخر ما

(1) د:أحمد ثابت ،وآخرون المرجع نفسه ، ص 152.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

استحدث من وسائل وأساليب هو استخدام كبول الألياف الضوئية وهو أحدث نقلة تكنولوجيا كبيرة في عالم الاتصال.

وبعد اختراع صمامات التكبير وهندسة أجهزة الإرسال والاستقبال اللاسلكية ، نشأت فكرة الإذاعة المسموعة ، وفي عام 1920م كان هناك أكثر من 600 محطة إذاعة ، منتشرة في الو ، م ، أ فقط وخلال سنوات قليلة أصبحت محطات الإذاعة الوطنية منتشرة في كل بلاد العالم.

ولا يمكن إغفال دور وسائل الاتصالات اللاسلكية في مجالات العمل والكشف عن النفط والصناعات والزراعات المختلفة ، وفي تنمية رؤوس الأموال ، وحركة البورصات أعمال البنوك ، وإدارة أعمال الطائرات والسكك الحديدية ، وسائل النقل والمواصلات المختلفة.[1]

منذ اختراع التصوير الفوتوغرافي وتطوره وانتشاره ، أصبحت الصورة الفوتوغرافية أحد مصادر المعلومات الرئيسية المهمة المتبادلة عبر أنحاء العالم ، إذ أن صورة واحدة تغطي عن مقال من ألف كلمة ، ومنذ ذلك الوقت ، بدأ علماء التفكير في نقل الصورة عبر وسائل الاتصال المتاحة ، ففي عام 1922 اخترع المهندس الأمريكيّ *فايلو تايلور فارنزوورثّ* rthphilotaylorfarnswo أسلوبا لمسح الصورة في خطوط متتالية وأعلن تطوير نظام التليفزيون الكهربائي وفي هذه الأثناء اخترع المهندس الأمريكيّ *فلاديمير كوزما زوريكن* ّvladimirkosmzworykih عام 1923 صمامات شاشات التليفزيون .

وبحلول عام 1960أصبح التلفزيون أحد أهم التقنيات الحديثة في المجتمعات المتطورة وغير المتطورة، إذ أصبح إحدى الوسائل الرئيسية لتعليم، والترفيه، والدعاية والثقافة والإعلام.

و تضاعفت إمكانيات البث التلفزيوني، بعد استفادة مما وفرته الأقمار الصناعية، فربطت بين جميع أركان الكرة الأرضية، ربطا فوريا، وساهمت في تحقيق المؤتمرات المرئية، أو الاتصالات بالصوت والصورة.

وفي محاولة الإنسان للتغلب على المسافة وتأثير الموقع، توصل إلى فكرة استخدام الأقمار الصناعية في المدارات التي يرتفع بعضها عن سطح الكرة الأرضية مسافة 36 ألف كم للربط بين شبكات الاتصال المختلفة وتبادل الإشارات : الهاتفية والتليفزيونية ، والرسائل الرقمية متخطيا بذلك جميع العوائق .

---

(1) بن دحو أحمد ،المرجع السابق ، ص 07 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

وقد أحدثت تكنولوجيا الأقمار الصناعية تأثيرا جذريا في النظام العالمي على كل المستويات ، ولقد استخدم الإنسان الاتصالات اللاسلكية في الوسائل المحمولة جوا والوسائل الفضائية ، وقد وفرت التقنية الحديثة الهاتف الخلوي الذي يستخدم بعض الترددات اللاسلكية ، وأصبح وسيلة مهمة وأساسية في اتصال البشر ، عبر قارات الدنيا وتبادل المحادثات المرئية والمسموعة ، وفي مجالات أخرى كثيرة استغلت فيها الاتصالات اللاسلكية. (1)

وقد واكب هذا التطور شبكات التحويل التي يتحكم فيها الحاسب الآلي ، والتي أتاحت الفرصة لتنفيذ شبكة الاتصال الخطية عالمية ، باستخدام كبول الاتصال ، أو الموجات المتناهية في القصر ووصلات الاتصال عبر الأقمار الصناعية ، وأصبح مستخدموا أجهزة الهاتف الذين يتجاوز عددهم 700مليون مستخدم في العالم قادرين على الاتصال ببعضهم البعض ، بيسر وسهولة ووضوح باستخدام وحدات الخاصة ، أطلق عليها اللفظ العلمي المودم modem وهي وحدات تعمل على ربط الحاسب الآلي من خلال شبكة الاتصال القائمة أصبح من الممكن اتصال الحاسبات الآلية ببعضها البعض و تبادل المعلومات فيما بينها، مما أدى إلى ظهور شبكة المعلومات العالمية (الأنترنات) كما يسر العديد من المهام منها حجز مقاعد الطائرات و الفنادق في أي مكان في العالم و تطوير خدمة البريد الالكتروني وتطوير خدمة النظام المصرفي العالمي .

و لقد ساعدت ثورة الاتصالات على إبراز النواحي الايجابية و المميزات الهائلة لثورة الحاسبات ذات السرعة العالية و القدرات التخزينية الكبيرة ،و القدرة المتقدمة على التعامل مع البيانات الرقمية و هذه الثورة كانت نتيجة حتمية لثورة المعلومات ، فلم يكن الإنسان ليستطيع أن يستوعب هذا الكم الهائل من المعلومات لولا استخدام الحاسبات في ترتيب هذه المعلومات و تخزينها و معالجتها و تسخير هذه الثورات الثلاث لمصلحة البشرية جميعا.(2)

الفرع الثاني: شبكة الإنترنيت

تعتبر هذه الشبكات أحد أهم الآليات المعرفية لظاهرة العولمة و قد برزت كنتيجة منطقية للنمو المطرد في المسار التكنولوجي و المعلوماتي كما ساعد و جود هذه الشبكة على شيوع مصطلح الاقتصاد المعرفي على خارطة

---

(1) د حسن عماد المكاوي ، المرجع السابق، ص 60.

(2) د: راسم الجمال، الأقمار الصناعية ووظائفها الاتصالية ، (مكتبة الصباح ، القاهرة ، الطبعة الأولى سنة 1989)، ص 175.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

التفاعل العالمي ، و تتعدد إيجابيات الشبكة على مستويات عدة منها: الاتصالات، الدراسات و الأبحاث الأكاديمية ، الثقافة العامة، إتاحة الفرص للصفقات الاق و التعاملات المالية و الخدمات .

أولا: تعريف الانترنيت

الانترنيت هي شبكة عالمية ترتبط عدة آلاف من الشبكات و ملايين أجهزة الكمبيوتر المختلفة الأنواع و الأحجام في العالم و تكمن فائدة الانترنت التي تسمى أيضا The net في كونها وسيلة يستخدمها الأفراد و المؤسسات للتواصل و تبادل المعلومات.

و كي تتمكن أجهزة الكمبيوتر من تبادل المعلومات و الاتصال فيما بينها لا بد لها من التوافق مع مجموعة من معايير الاتصال التي تدعى بروتوكولا.

و يتكون العمود الفقري للإنترنيت من خطوات الاتصال تنقل البيانات بسرعة عالية و تربط العقد و أجهزة الكمبيوتر المضيفة الرئيسية، و عبر هذه الخطوط تسري حركة البيانات بكميات كبيرة.

و الجدير بالذكر أن موفري خدمة الانترنيت الرئيسين هم الذين يمتلكون أكبر الشبكات التي تشكل عند اتصالها معا خطوطا سريعة لنقل البيانات عبر العالم و هذه الخطوط السريعة هي العمود الفقري للإنترنيت.

ولا يمكن لأي جهة أن تعطل الإنترنيت على مستوى العالم بأكمله، إذ ليس هناك عقدة واحدة أو كمبيوتر واحد يتحكم بالإنترنيت فقد تتعطل عقدة واحدة أو أكثر دون تعريض الإنترنيت بمجملها للخطر،و دون أن تتوقف الاتصالات عبرها و المقابل فإن مناطق العالم بأكمله تتفاوت في الاحتمال تعرض خدمة الإنترنيت فيها للأعطال إذ يضم العمود الفقري للإنترنيت أعداد متفاوتة من النقاط الفائضة في مناطق مختلفة.[1]

ثانيا : نشأة الإنترنيت:

قد صمم النموذج الأول للإنترنيت على أساس الموثوقية العالية إذا بدأت الإنترنيت أصلا بشبكة اللامركزية تدعى الأربانيت ARPANET أنشأتها وزارة الدفاع الأمريكية عام 1969 لضمان استمرارية الاتصالات في حالة حدوث هجوم نووي و في المراحل التالية ، ارتبطت بشبكة الأربانيت شبكة مهمة أخرى مثل شبكة اليوزنت USNET و شبكة البتنيت BITNET و شبكت إن إس إف إنت.

---

(1) د: محمد أديب رياض غنيمي ،" شبكات المعلومات الحاضر والمستقبل ،(مكتبة الأكاديمية ، الطبعة الأولى ،سنة 1998)، ص 02 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

و تتيح الإنترنيت التي تمتد حاليا عبر أكثر من 170 دولة خدمات عديدة منها : البريد الإلكتروني و تقل الملفات باستخدام برتوكول نقل الملفات و خدمة تيلنت TELNET التي تتيح الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر بعيدة و اللوحات الإخبارية و مجموعة الأخبار إضافة إلى الخدمة الأكثر أهمية ألا و هي خدمة شبكة الويب العالمية word with web التي تمت بسرعة هائلة خلال التسعينات.[1]

و عن الدور الفعال لشبكات الإنترنيت يرى د *محسن الخضيري* أن هذه الشبكات تمارس دور الرئيسي في توحيد العالم وزيادة ترابطه و اتصاله و في تحقيق عناصر فورية و جاهزة و الحضور و الإتاحة، و هي تطور الطرق و الوسائل التي يتوصل بها الناس و يتعاملون بها مع المعرفة وتبادل السلع و الخدمات ، و لقد ساعدت شبكات الانترنيت على جعل العولمة ظاهرة مادية ملموسة تمد خبراء التسويق و الإعلان و إعلام البيع الالكتروني بمزيد من الأفكار الإبداعية كما ساعدت هذه الشبكات على تسريع اللحظة الحاضرة و زيادة إحساس الفرد بأنه جزء من هذا العالم و عنصر فاعل فيه.

و يشير أيضا تقرير التنمية البشرية إلى أنه في بداية التسعينات تحولت شبكة الإنترنيت من أداة متخصصة من أدوات الأوساط العلمية إلى شبكة أسهل استعمالا محدثة تحولا في التفاعل الأج فقد ارتفع عدد الحواسب المستقبلة للإنترنيت من أقل من 100.000 شخص عام 1988 إلى أكثر من 36 مليون شخص عام 1998 كما أن هناك 143 مليون شخص يستعملون الإنترنيت حتى منتصف عام 1998 و سيصل هذا العدد إلى 700 مليون شخص عام 2001 ذلك إضافة إلى أن البلدان الصناعية التي يقل مجموع سكانها عن 15% من مجموع سكان العالم بها 88 % من مستعملي الإنترنيت و يوجد في أمريكا الشمالية بمفردها و التي لا يقل سكانها عن 5%من مجموع سكان العالم 50% من مستعملي الإنترنيت و على عكس ذلك فإن سكان جنوب آسيا يتجاوز 20%من مجموع سكان العالم لكن عدد مستعملي الإنترنيت فيها يقل عن 1%من المجموع العالمي لمستعملي الإنترنيت.[2]

---

(1) Joe.R.Feagin: Social justice and sociology, Agendas for the Twenty First contury,(American Sociological Review Febrauary 2001.)page 04.

(2) د : محمد حسين أبو العلا ، المرجع السابق ،ص 145-146 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الفرع الثالث: التجارة الالكترونية

هناك العديد من التعريفات للتجارة الإلكترونية، ولا يوجد تعريف موحد عالمياً بهذا الشأن،.إذ تعرفها منظمة التجارة العالمية:" بأنها مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات وتأسيس الروابط التجارية وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات الإلكترونية"، بينما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها:" صفقات تجارية تنجز من خلال الشبكات المفتوحة".

كما يعرفها البعض على أنها:" نشاط تجاري يشمل توزيع وتسويق وبيع أو تسليم السلع والخدمات باستخدام الوسائل الإلكترونية، كما تعرف أيضاً:" بأنها استخدام وسائل إلكترونية لتمكين عمليات التبادل، بما في ذلك بيع وشراء المنتجات والخدمات، التي تتطلب النقل في صورة رقمية أو مادية من مكان إلى أخر.

بينما يرى البعض الأخر أنها:" تنفيذ بعض أو كل العمليات التجارية في السلع والخدمات، عبر شبكة الإنترنت والشبكات التجارية العالمية الأخرى، أي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي وسيلة سهلة وسريعة لإبرام الصفقات التجارية الإلكترونية، سواء كانت التجارة في السلع والخدمات أو برامج الكمبيوتر".

ولقد ظهر مصطلح التجارة الإلكترونية مع عدة مصطلحات مرادفة لها، مثل الأعمال الإلكترونية (e-business) وغيرها من المفاهيم الجديدة، التي أنتجتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مما أدى إلى الخلط بينهما والاعتقاد بأنه لا يوجد فرق بين التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية.

فالتجارة الإلكترونية هي البيع والشراء باستخدام الوسائط الإلكترونية الرقمية Digital Media.

أما الأعمال الإلكترونية فإنها بالإضافة إلى التجارة الإلكترونية تشمل كلا من تطبيقات المكتب الرئيسي(التنفيذي)، المعني برسم سياسات الشركة، وتطبيقات الأعمال الإدارية الخاصة بالشركة، والتي يتم إنجازها داخليا ولا يطلع عليها العامة مثل: الحسابات، وأعمال الخدمات، والتخزين، والإدارة.

كما أن التجارة الإلكترونية كانت بنظر معظم المشاركات هي عملية التسوق عبر الإنترنت فقط. مما يدل على نقص الوعي الثقافي الخاص بالتجارة الإلكترونية عموماً. وتستخلص مما سبق ذكره أنه يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بشكل عام بأنها: "العمليات التجارية التبادلية التي تتم باستعمال الوسائل الإلكترونية".[1]

أولا : التطور التاريخي للتجارة الإلكترونية

تعود بدايات تطبيقات التجارة الالكترونية إلى أوائل السبعينات من القرن الماضي، وأكثرها شهرة هو تطبيق التحويلات الالكترونية للأموال (Electronic Fund Transfers)، ولكن مدى هذا التطبيق لم يتجاوز المؤسسات التجارية العملاقة. وبعدها أتى التبادل الالكتروني للبيانات(EDI)؛ والذي وسّع تطبيق التجارة الالكترونية من مجرد معاملات مالية إلى معاملات أخرى، وتسبب في ازدياد الشركات المساهمة في هذه التقنية من مؤسسات مالية إلى مصانع وبائعي التجزئة، ثم ظهرت تطبيقات الاتصالات السلكية واللاسلكية مثل: بيع وشراء الأسهم.

ومع بداية انتشار الإنترنت في التسعينات من القرن الماضي، بدأ استخدام مصطلح التجارة الإلكترونية، ومن ثم تم تطوير تطبيقات التجارة الالكترونية بصورة كبيرة.

ومن عام1995م شاهدنا الكثير من التطبيقات المبدعة، والتي تتمثل في الإعلانات على الإنترنت والمزادات وحتى تجارب الواقع الافتراضي. لدرجة أن كل شركة كبيرة أو متوسطة الحجم أنشئت لها موقع على شبكة الإنترنت. مثلا: في عام 1999م أنشئت شركة جينيرال موتورز General Motors أكثر من18000 صفحة من المعلومات على موقعها www.gm.com، وتحتوي على98000 وصلة إلى منتجات الشركة وخدماتها ووكلائها.

ثانيا أقسام التجارة الكترونية

يمكن تقسيم التجارة الإلكترونية إلى أربعة فئات فرعية وهي[2]:

(1) د: نهلة القصراوي ، بيئة وفرص التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات ،(كتاب البيان ، الإمارات ،طبعة الأولى ،سنة 2001)، ص 13.

(2) د: عبد الفتاح بيومي حجازي ، النظام القانوني لتجارة الإلكترونية ، (دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، طبعة الأولى، 2002)، ص 15 .

1. التجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال(business_ to_ business): ومن الأمثلة على الفئة الأولى من التجارة الإلكترونية قيام شركة ما باستخدام الشبكة للحصول على طلباتها من الموردين واستلام الفواتير وتسويتها.

2. التجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال والمستهلك(business_ to_ consumer): وهي تتساوى مع التجارة الإلكترونية بالتجزئة، إذ شهدت هذه الفئة نموا واتساعاً متسارعين منذ ولادة الويب(www).

3. التجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال والمنظمات الحكومية(business_to_ administration): وهي تغطي كافة التعاملات بين الشركات والمنظمات الحكومية. وفي الوقت الراهن تمر هذه الفئة بمرحلة الطفولة المبكرة، إلا أنه يتوقع توسعها وانتشارها بسرعة مع بدء استخدام الحكومات لعملياتها الخاصة لتعزيز الوعي بأهمية التجارة الإلكترونية وضمان ازدهارها.

4. التجارة الإلكترونية بين المستهلك والمنظمات الحكومية(consumer_to_ administration): وهذه الفئة لم تنشأ حتى الآن. إلا أنه وفي ظل تنامي استخدامات فئتي التجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال والمستهلك والتجارة الإلكترونية بين منشآت الأعمال والمنظمات الحكومية، فإن الحكومات قد توسع نطاق التفاعل الإلكتروني؛ ليشمل مجالات أخرى مثل: مدفوعات الخدمة الأج، وورديات الضرائب التي تحسب ذاتياً.[1]

ثالثا فوائد التجارة الإلكترونية

توفر التجارة الإلكترونية العديد من الفوائد للشركات، والزبائن، والمجتمع، ومن أبرز هذه المنافع نذكر الآتي:

1- الفوائد التي تجنيها الشركات من التجارة الإلكترونية

الفوائد التي تجنيها الشركات من التجارة الإلكترونية:

(1) د: عبد الفتاح بيومي حجازي ، المرجع نفسه ، ص 16 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

1- التجارة الإلكترونية توسع نطاق السوق إلى نطاق دولي وعالمي. فمع القليل من التكاليف فإن بوسع أي شركة إيجاد مستهلكين أكثر، ومزودين أفضل وشركاء أكثر ملائمة وبصورة سريعة وسهلة. مثلا: في عام 1997م أعلنت شركة بوينغ عن توفير مالي قدره 20% من الكلفة الأصلية، وذلك بعد الإعلان عن الحاجة لمصنع من أجل صنع نظام جزئي للشركة. وقد كان الإعلان على موقع الشركة على الإنترنت، فاستجابت شركة مجرية لهذا الطلب، وقد كان عرضت الشركة المجرية عرض أرخص وأفضل وأسرع من بقية الشركات.

2- التجارية الإلكترونية تخفض تكاليف إنشاء ومعالجة وتوزيع وحفظ واسترجاع المعلومات الورقية.

3- القدرة على إنشاء تجارات متخصصة جدا. أي محل يختص بالحيوانات.

4- التجارة الإلكترونية تسمح بخفض المخزونات عن طريق استعمال عملية السحب. ففي نظام السحب فإن العملية تبدأ بالحصول على طلب تجاري من قبل المستهلك، وتزويد المستهلك بطلبه من خلال التصنيع الوقتي المناسبJust-in-Time ، كما أن عملية السحب هذه تسمح بتصنيع المنتج أو الخدمة، وفقا لمتطلبات المشتري وهذا يعطي الشركة أفضلية تجارية على منافسيها.

5 - التجارة الإلكترونية تخفض الفترة الزمنية ما بين دفع الأموال والحصول على المنتجات والخدمات.

6 التجارة الإلكترونية تخفض تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية، فالإنترنت أرخص بكثير من شبكات القيمة المضافةValue Added Networks[1].

2- الفوائد التي يجنيها الزبائن من التجارة الإلكترونية

الفوائد التي يجنيها الزبائن من التجارة الإلكترونية:

1) توفير الوقت: فالتجارة الإلكترونية تعطي الخيار للمستهلك، بأن يتسوق أو ينهي معاملاته في24 ساعة، وفي أي يوم من السنة ومن أي مكان على سطح الأرض. كما أنه باستطاعة الزبائن الحصول على

---

(1) د: عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية – لأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية ،(دار الجامعة ،الإسكندرية ، الطبعة الثانية ،سنة 2002) ص 48.

المعلومات اللازمة، خلال ثوان أو دقائق عن طريق التجارة الإلكترونية، وفي المقابل قد يستغرق الأمر أيام وأسابيع من أجل الحصول على رد، إن قمت بطلب المعلومات من موقع ملموس.

2) حرية الاختيار: تقدم التجارة الإلكترونية الكثير من الخيارات للمستهلك، بسبب قابلية الوصول إلى منتجات وشركات لم تكن متوفرة بالقرب من المستهلك.

3) خفض الأسعار: غالبا ما تكون التجارة الإلكترونية من أرخص الأماكن للتسوق؛ لأن البائع يستطيع أن يتسوق في الكثير من المواقع على الإنترنت، ومقارنة بضائع كل شركة مع أخرى بسهولة، ولذلك في آخر الأمر سيتمكن من أن يحصل على أفضل عرض. في حين أن الأمر أصعب إذا استلزم الأمر زيارة كل موقع جغرافي مختلف فقط من أجل مقارنة بضائع كل شركة بأخرى.

4) توفير الجهد: في بعض الحالات وخصوصا مع المنتجات الرقمية مثل: الكتاب الإلكتروني، فإن التجارة الإلكترونية تمكن المشتري من إرسال البضاعة بسرعة وبسهولة إلى البائع.

5) تبادل الخبرات: فالتجارة الإلكترونية تسمح للزبائن بتبادل الخبرات والآراء بخصوص المنتجات والخدمات، عبر المجتمعات الإلكترونية كالمنتديات مثلاً.

3 - الفوائد التي يجنيها المجتمع من التجارة الإلكترونية

الفوائد التي يجنيها المجتمع من التجارة الإلكترونية:

1) التجارة الإلكترونية تسمح للفرد بأن يعمل في منزله، وتقلل الوقت المتاح للتسوق؛ مما يعني ازدحام أقل في الشوارع؛ وبالتالي خفض نسبة تلوث الهواء.

2) أن التجارة الإلكترونية تسمح لبعض البضائع أن تباع بأسعار زهيدة؛ وبذلك يستطيع الأفراد الذين دخلهم المادي ليس بالرفيع، شراء هذه البضائع مما يعني رفع في مستوى المعيشة المجتمع ككل.

3) التجارة الإلكترونية تسمح للناس الذين يعيشون في الوطن العربي ، أن يمتلكوا منتجات أو خدمات غير متوفرة في بلدانهم الأصلية، مثل: تسهل الحصول على شهادات جامعية عبر الإنترنت.

4) التجارة الإلكترونية تيسر توزيع الخدمات العامة(الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية) بسعر منخفض وبكفاءة أعلى.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية خصوصاً فقد حققت التجارة الإلكترونية لها فوائد عدة، وذلك حسب التقرير الذي أعده مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة. [1]

المطلب الثالث : أهداف العولمة

ليست للعولمة أهداف موحدة فهناك من يسترق بها ويؤيدها مبررا ذلك بنتائجها الإيجابية ووجها الأبيض الظاهر منها ، وهناك من يقف ضدها ويعارضها محتجا في ذلك بنتائجها السلبية ووجها الأسود.

الفرع الأول : أهداف العولمة الظاهرة

الهدف الأوضح للعولمة يجسده الجانب الاق كمرآة أساسية تبرز القدرة على التحقيق الأبعاد التالية بالرغم من أن العولمة تشمل معظم مجالات الحياة :

1- تقرير الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة و رأس المال.

2- التوسع على المدى العا لم في بناء الإنتاج وإنشاء فرص للنمو الإق على المستوى العالمي؛

3-زيادة حجم التجارة العالمية إلى الانتعاش الاق العالمي .

4-زيادة الإنتاج المحلي والعالمي .

5-التشريع في المعدل دورات رأس المال حول العا لم .

6- حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة .

7- إيجاد الاستقرار في العلم والسعي إلى توحيده.

8-فتح أبواب التنافس الحر لاسيما في المجال التجارة.

9- نشر التكنولوجيا الحديثة.[1]

---

(1) د: رأفت رضوان ، عالم التجارة الإلكترونية، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة ، الطبعة الأولى سنة 1999) ،ص 37- 38 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الفرع الثاني : أهداف العولمة الخفية

وقد تنحدر بعض الآراء من الأهداف السلبية للعولمة ،فوفقا لأراء NAISBITTS1994 أن العولمة سيترتب عليها البطالة و انخفاض في أنماط الحياة و توقعاتهم المستقبلة و أكد1995 tanzi أن قدرة الدولة على تمييز الضريبي ستنخفض و كذلك من الناحية الإج و الثقافية كما هو واضح في مجتمعاتنا العربية نتيجة للغزو الفكري و الذهني و الترويج لمعتقدات و مذاهب غربية عنا بفضل ثورة الاتصالات مجسدة في الأنترنت وغيرها ..إلخ . نذكر من بين الأهداف الخطيرة و المدمرة لفئة عريضة من أبناء وطننا العربي متمثلة في الشباب.

1- هيمنة اقتصاديات العالم من قبل و م أ من خلال السعي لسيطرة الشركات الاحتكارية على اقتصاد السوق.

2-التحكم في مركز القرار السياسي و صناعته في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية و ما يسمى بالأمن القومي الأمريكي على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية و القومية.

3-إلغاء النسيج الحضاري و الاجتماعي للشعوب.

4-تدمير الهويات القومية و ثقافية للشعوب.

5-زيادة الدولة الغنية غنى بينما تزايد الدول الفقيرة فقرا.

6-تفتيت الدول و الكيانات و القوميات.

7- فرض السيطرة السياسية و الاق و الثقافية و العسكرية على الشعوب بإملاء سياسة المستعمر الجديدة.

8-و يرى الدكتور *جاسم البيلاوي* أن العولمة ليست مجرد سيطرة شركات الاحتكارية و لا هي أسواق المال و حتى الرأسمالية ، فالعولمة هي تفاعل بين عناصر قديمة لها جذور راسخة و عناصر جديدة تبحث لها عن أرضية مناسبة من ناحية أخرى. لذا يجب التسلح بقاعدة اق و ثقافية و حضارية لتقليل من واقعها على مجتمعاتنا.[2]

---

(1) د: عمر صقر ، العولمة وقضايا الاقتصادية المعاصرة ، (جامعة حلوان، قطر ، الطبعة الأولى، سنة 2003)، ص 32.

(2) د: سيار جميل، العولمة و المستقبل إستراتيجية تفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن 21 (لمطبعة العربية للنشر، لبنان ،الطبعة الأولى سنة 2000)، ص 322 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الفصل الثاني : حقوق الإنسان في الوطن العربي

انصبت اهتمامات الدول العربية بعد حقبة الاستقلال والتحرر على قضاياها الداخلية.وكذلك الحفاظ على امن واستقرار النظم السياسية فيها.وعلى صراعاتها بعضها على البعض الأخر غايتها الأسمى.فلم تحظ مسألة حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها باهتمام كبير من جانبها.فضلا عن إن العديد من هده الدول خضعت لنظام حكم فردية واستبدادية لا تقيم أي وزنا أو معنى للالتزام بالقانون أو التقيد بالشرعية.هدا الوضع جعل مسألة حقوق الإنسان تتخلف على المستوى العربي بينما تتقدم على المستوى العالمي خصوصا في الدول المتقدمة.

رغم اهتمام الدول العربية على نص حقوق الإنسان في الاتفاقيات والمعاهدات إلا أن هده الحقوق مازالت تنتهك وقد تكون الدولة نفسها طرفا متسببا فيها.

سنتعرض في هذا الفصل إلى مبحثين.نتعرض في الأول إلى حقوق الإنسان في إطار الجامعة العربية.أما الثاني الذي تقييم حقوق الإنسان في الوطن العربي.

المبحث الأول:حقوق الإنسان في إطار الجامعة العربية

مع اهتمام الجامعة العربية بالنص على حقوق الإنسان في المعاهدات التي أصدرتها أو في إنشاءها اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان إلا أن الحاجة لوجود معاهدة أو ميثاق شامل لحقوق الإنسان ظلت مستمرة ومن هنا بدأت جهود الجامعة العربية لإصدار الميثاق العربي لحقوق الإنسان، حتى صادق مجلس الجامعة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان في 15سبتمبر 1941[1].

وقد قام باعتماد نسخة معدلة منه سنة 2004 .ولازال لم يدخل حيز التنفيذ.وللوقوف على هذا الدور سنتعرض في المطلب الأول للحقوق الواردة في الميثاق والمطلب الثاني إلى الرقابة على احترام حقوق الإنسان.

المطلب الأول: الحقوق الواردة في الميثاق

ينص الميثاق على حقوق الإنسان بمفهومها الشامل.و نستعرض هذه الحقوق في أربع فروع.الأول للحقوق الجماعية والثاني للحقوق المدنية والسياسية والثالث للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية وفي الأخير حقوق الفئات الضعيفة.

---

(1) د.إمام حسنين عط الله، حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية.،(دار النهضة العربية. الإسكندرية د لوالاءء بطلا، 2003)،ص 20

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الفرع الأول: الحقوق الجماعية.

أورد الميثاق العربي لحقوق الإنسان جملة من الحقوق الجماعية .وهي الحقوق التي يكون المتمتع بها الأفراد ولكن لا يكون متاحا لهم إلا من خلال جماعة ومن هذه الحقوق التي نص عليها الميثاق[1]:الحق في تقرير المصير،الحق في التنمية،و الحق في بيئة سليمة.

أولا: الحق في تقرير المصير

يعد حق الشعوب في تقرير مصيرها أحد المبادئ القانونية للقانون الدولي الأساسي لان تحقيقه هو شرط أساسي و أولي لتحقيق الاحترام لحقوق الإنسان الفردية وتعزيزها ولهذا السبب ثم النص على هذا الحق في المادة الثانية من الميثاق.قبل كافة الحقوق.

وتضمنت هذه المادة: الجانب الداخلي لتقرير المصير.[2]

والجانب الخارجي لتقرير المصير.ورفض الاحتلال وحق الشعوب في مقاومته[3].

ثانيا: الحق في التنمية.

يعتبر الحق في التنمية حقا جوهريا بالنسبة لمجموعة الدول النامية التي تنتمي إليها الدول العربية.لذلك نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان في المادة37 منه على أن" الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية وعلى جميع الدول أن تضع سياسات إنمائية وتدابير لازمة لضمان هذا الحق وعليه السعي لتفعيل غير التضامن والتعاون فيما بينها وعلى المستوى الدولي ،للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبموجب هذا الحق يكون لكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع مزاياها وثمارها ".

كما نص الميثاق كذلك على أن "تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين كل التدابير المناسبة لتحقيق الشراكة بين الرجل والمرأة من اجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية " [4].

---

(1) د.محمد يوسف علوان،القانون الدولي لحقوق الإنسان.المصادر ووسائل الرقابة،(دار الثقافة للنشر والتوزيع،عملن،الجزء الأول الطبعة الثالثة 2005.)،ص228.

(2) المادة: 2 فـ1 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان 15 سبتمبر 1941 الجامعة العربية.

(3) المادة: 2 فـ2 و3 و4. من نفس الميثاق.

(4) المادة: 41 فـ3 من نفس الميثاق .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

ثالثا: الحق في بيئة سليمة.

يرتبط الحق في البيئة السليمة بحقوق كثيرة ،مثل الحق في الحياة والحق في مستوى صحي لائق والحق في الخصوصية.وعدم التميز والحق في تقرير المصير وقد نص الميثاق أيضا على الحق في بيئة نظيفة سليمة وصحية كحق جماعي من حقوق الإنسان فنص على أن تتخذ الدول الأطراف التدابير اللازمة لمكافحة عوامل التلوث البيئي[1] .

الفرع الثاني: الحقوق المدنية والسياسية.

نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان على مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية التي وردت في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان .هذه الحقوق سنتناولها في هذا الفرع مع التركيز على الأكثر الأهمية.

أولا: الحق في الحياة.

الحق في الحياة هو احد الحقوق السياسية التي لا يسمح بتنفيذها حتى في أوقات الطوارئ, وقد نص الميثاق على أن الحق في الحياة ملازم لكل شخص. ولا يجوز حرمان احد من حياته تعسفا ويحمي القانون هذا الحق . كما نص الميثاق أيضا شروطا لتوقيع عقوبة الإعدام وعلى أن لا توقع عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة وعلى الحوامل والأمهات حديثات الولادة[2].

ثانيا: حظر الممارسات غير الإنسانية .

يحظر الميثاق العربي ممارسات غير الإنسانية التي تضر كرامة الإنسان وسلامته البدنية والعقلية.ويضع على الدولة طرف الالتزام بان توفر لكل شخص عن طريق ما يلزم من التدابير التشريعية والتدابير الأخرى للحماية من بعض الممارسات سواء ا ألحقها بت أشخاص يعملون بصفتهم الرسمية أو بصفتهم شخصية وهذه الممارسات محظورة في حالة الطوارئ. لذلك فقد حظر الميثاق الأعمال التالية :

- منع التعذيب وهذا ما نصت عليه المادة 8 من الميثاق.
- منع الممارسات الطبية غير سليمة وهذا ما نصت عليه المادة 9 منه.
- منع الرق والممارسات المشابهة المادة 10 ف 1 منه.

---

(1) المادة :39 ف 1. من نفس الميثاق .

(2) المادة: 7ف 2 .من نفس الميثاق .

- حظر السخرة والممارسات المشابهة نصت عليه المادة 10 ف 2 .

ثالثا : الحق في محاكمة عادلة .

نص الميثاق على أن " لكل شخص الحق في محاكمة عادلة تتوفر فيها ضمانات كافية وتجريها محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة ومنشأة سابقا بحكم القانون . وذلك في مواجهة أي تهمة جزائية توجه إليه أو للبث في حقوقه أو التزاماته " [1].

وينطبق هذا النص أيضا على إجراءات الفصل في الحقوق للأفراد في أية دعوى مدنية.

رابعا : الحق في الجنسية .

نص الميثاق على انه " لكل شخص الحق في التمتع بالجنسية ولا يجوز إسقاطها عن أي شخص بشكل تعسفي أو غير قانوني.ولا ينكر حق الشخص في جنسية أخرى.مع مراعاة الإجراءات الداخلية لبلده.وهذا ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مواده الخاصة بالجنسية [2].

كما نص على تمكين الأطفال من اكتساب جنسية الأم مع المراعاة لمصلحة الطفل كون عدم منع الأم العربية جنسية لأبنائها من الأمور التي تحتاج إلى حل تشريعي لمعالجة الأوضاع المأسوية الناشئة عنها .

خامسا : الحقوق السياسية .

نص الميثاق العربي في مادته 24 على جملة من الحقوق التالية :

- حرية الممارسة السياسية أي لكل شخص أو مواطن الحق في ممارستها.
- المشاركة في إدارة الشؤون العامة .

والملاحظ هوان الميثاق العربي لم يستخدم لفظ الديمقراطية في نصوصه.

- الحق في تقلد الوظائف العامة .

---

(1) المادة : 13 ف 1 .من نفس الميثاق

(2) المادة 15 ، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 ديسمبر 1948 الو م أ .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

سادسا: حرية الرأي .

يضمن الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير.وكذلك الحق في استقاء الأخبار والأفكار وتلقيها ونقلها.وتمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع.ولا تخضع إلا للقيود التي ترضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم وحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة[1].

الفرع الثالث : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

تتمثل أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في انه لا يمكن تحقيق الحق في حياة كريمة دون تحقيق الضرورات الأساسية للحياة كالحق في الطعام والعمل والسكن والتعليم والصحة .

أولا: الحق في العمل .

نص الميثاق على الحقوق المختلفة المتعلقة بالعمل على النحو التالي :

- حرية العمل ومنع التمييز نصت عليه المادة 34 ف1 من الميثاق.
- الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ونصت عليها المادة 34 ف2.
- منع استخدام الأطفال.
- المساواة بين الرجل والمرأة في الأجر نصت عليه المادة 34 من الميثاق.
- حماية العمال الوافدين وتضمنته المادة 34 ف 5.
- الحق في تكوين النقابات والانضمام إليها ونص عليها الميثاق في المادة 36 منه .

---

(1) المادة 32 من نفس الإعلان .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

ثانيا: الحق في الضمان الاجتماعي .

نصت المادة 36 من الميثاق على أن تضمن الدول الأطراف حق لكل مواطن في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمين الاجتماعي.ويشمل الضمان الاجتماعي الرعاية الطبية إعانات المرض .إعانات الأمومة إعانات إصابات العمل وإعانات الأسرة .

ثالثا :الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية .

تقر الدول الأطراف بحق كل فرد في التمتع أعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية .يمكن بلوغه وحصول المواطن على خدمات الصحة الأساسية مجانا بدون تمييز.

وقد وضع الميثاق تدابير ايجابية للوصول إلى ذلك مثل:

- تطوير الرعاية الصحية الأولية وضمان مجانية وسهولة الوصول إلى المراكز.
- العمل على مكافحة الأمراض وقائيا وعلاجيا.
- نشر الوعي والتثقيف الصحي.
- مكافحة الممارسات التقليدية الضارة بصحة الفرد.
- توفير الغداء الأساسي ومياه الشرب.
- مكافحة عوامل التلوث البيئي وتوفير التصريف الصحي.
- مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والتدخين والمواد الضارة بالصحة[1] .

رابعا : الحق في التعليم .

لكل شخص الحق في التعليم [2]ولقد نص الميثاق العربي في هذا المجال على الأتي:

- محو الأمية التزام واجب على كل دولة ولكل شخص الحق في التعليم .

---

(1) المادة :39 .من الميثاق .

(2) المادة :26 .من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

- ضمان مجانية التعليم على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا.
- تتدخل الدول الأطراف في جميع الميادين في كل التدابير المناسبة لتحقيق الشراكة بين الرجل والمرآة من اجل تحقيق أهداف التنمية.
- ضمان توفير تعليم يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتقرير الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية .
- إدماج مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية ضمن المناهج والأنشطة التعليمية وبرامج التربية والتكوين.
- وضع آليات كفيلة بتحقيق التعليم المستمر مدى الحياة لكل المواطنين ووضع خطة لتعليم الكبار .

خامسا : الحق في الثقافة والتمتع بفوائد التقدم العلمي .

أكد الميثاق على الحق لكل شخص في المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بفوائد التقدم العلمي. وتحقيقا لذالك تتعهد الدول للأطراف باحترام حرية البحث العلمي والنشاط الخلاق.

ويؤكد الميثاق على حقيقة هامة وهي : آن تتمسك كل حضارة بقيمها الأصلية لا يعني الانغلاق على الذات [1] .

الفرع الرابع :حقوق الفئات الضعيفة

لقد أقر الميثاق العربي نصوصا للتأكيد على حقوق هذه الفئات التي تشمل المرأة الطفل وكبار السن،ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص المنتمون إلى الأقليات والأجانب [2] .

أولا : حقوق المرأة

يتميز الميثاق العربي بحرصه على التأكيد على حقوق المرأة في أكثر من موضع على النحو التالي :

---

(1) د.صبري محمد حسن، نحو تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان، (دار النهضة العربية،القاهرة، الطبعة الثالثة 2003) ،ص48.

(2) د.وائل احمد علام، الميثاق العربي لحقوق الإنسان. دراسة حول دور الميثاق في تعزيز حقوق الإنسان في الجامعة العربية، (دار النهضة العربية،القاهرة، الطبعة الأولى 2005) ،ص 127 .

- تعهد كل دولة بأن تكفل كل شخص خاضع لولايتها دون تمييز بسبب الجنسية.
- حظر الاتجار بالأفراد من أجل الدعارة أو الاستغلال الجنسي.
- تكفل الدولة والمجتمع حماية الأسرة وحظر العنف خاصة ضد المرأة.
- توفير فرص العمل دون أي تمييز على أساس الجنس.
- الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، تؤمن حماية النساء أثناء العمل [1].

ثانيا :حقوق الطفل

نص الميثاق في العديد من نصوصه على حقوق الطفل :

- لا يجوز الحكم بإعدام الأشخاص دون 18 سنة.
- حظر استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة .
- تكفل الدولة والمجتمع حماية الأسرة وحظر مختلف أشكال العنف خاصة ضد الطفل والتكفل بهم وحمايتهم.
- اعتراف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي .

ثالثا : حقوق كبار السن

نص الميثاق على أن " تكفل الدولة والمجتمع للشيخوخة الحماية والرعاية اللازمتين وتضمن الدول الأطراف وضع آليات كفيلة بتحقيق التعلم المستمر مدى الحياة لكل المواطنين، ووضع خطة وطنية لتعليم الكبار "[2].

رابعا: الأشخاص المنتمون إلى الأقليات

نص الميثاق على انه " لا يجوز حرمان الأشخاص المنتمين للأقليات من التمتع بثقافاتها واستخدام لغتها وممارسة تعاليم دينها، وينظم القانون التمتع بهذه الحقوق[1] .

---

(1) د.وائل أحمد علام، مرجع نفسه ، ص 130 .

(1) المادة 33 فـ2 والمادة :41 فـ6 .من الميثاق

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

خامسا: حقوق الأجانب (مركز الأجنبي)

متى كان الوجود الأجنبي قانوني في الإقليم لا يجوز تقييد حريته في الحركة داخل الإقليم .وتخص المادة 26 الأجانب وحدهم حيث تنص على أنه لا يجوز لأي دولة طرف إبعاد أي شخص لا يحمل جنسيتها أو متواجد بصورة شرعية على أرضها إلا بموجب قرار صادر وفقا للقانون .وهذه المادة تسمح بالإبعاد وفقا للقانون فقط والغرض هو منع حالات الإبعاد التعسفي[2] .

المطلب الثاني : الرقابة على احترام حقوق الإنسان

تبقى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان مجرد حبر على ورق إذا لم تتوافر لها الوسائل المناسبة لتنفيذها, بيد أنه لا يمكن تخيل أن حقوق الإنسان قد تحققت بصدور ميثاق أو اتفاقية ، وأنه لا جدوى من إصدار هذه المواثيق إذا توضع موضع التنفيذ ، وإذا لم تكن هناك جهة تراقب هذا التنفيذ .

وتعمل الآليات الدولية للرقابة على مستويين: على المستوى العالمي هناك آليات دولية في إطار منظمة الأمم المتحدة أو على المستوى الإقليمي توجد آليات للرقابة في إطار المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية[3].

وسنتناول فيه آليات الرقابة وأثرها على الدول العربية ثم إلى آليات الرقابة على احترام حقوق الإنسان الواردة في الميثاق .

الفرع الأول:آليات الرقابة وآثارها على الدول العربية

أي منظومة لحقوق الإنسان يجب أن تتضمن قواعد لحقوق الإنسان ثم وضع آليات لمراقبة تنفيذ أحكام تلك الصكوك .

---

(1) المادة : 25 .من نفس الميثاق .

(2) د .وائل أحمد علام، مرجع نفسه ،ص 137،138

(3) د .وائل أحمد علام، مرجع نفسه، ص164 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

ولا بد أن يسير الأمران جنبا إلى جنب ، وان كان وضع القواعد هو الأسبق والأيسر، ويلاحظ أن الدول تكون حذرة فيما يتعلق بأنشطة المنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان خوفا من أن تمثل هذه الأنشطة تدخلا في اختصاصها الداخلي .

أولا : الآليات الدولية العامة في الأمم المتحدة

يوجد في الأمم المتحدة آليات عامة مؤسسة وفقا لميثاق المنظمة و هي :

- لجنة حقوق الإنسان التي تم إنشاؤها عام 1946 ،و تتكون من 53 دولة .
- اللجنة الفرعية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان أنشئت عام 1947 من قبل لجنة حقوق الإنسان[1].

ثانيا: الآليات العامة للرقابة في الجامعة العربية .

في إطار الجامعة العربية توجد آلية عامة ذات اختصاص عام بتعزيز وتشجيع حقوق الإنسان في الدول العربية، وتتمثل هذه الآليات العامة بصفة رئيسية في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التي تعتبر الجهاز الرئيسي للجامعة المسؤول عن نشر وحماية حقوق الإنسان، و صلاحياتها تتضمن أية المسائل المرتبطة بحقوق الإنسان، و اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان هي إحدى اللجان الفنية الدائمة في الجامعة العربية.

- **مشاركة المنظمات غير الحكومية :** تعتبر اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان أول لجنة دائمة في جامعة الدول العربية. تسمح للمنظمات غير الحكومية بحضور اجتماعاتها بصفة مراقب [2].
- **معايير الحصول على صفة مراقب :**لقد تم وضع معايير جديدة عام 2003 للحصول على صفة مراقب، وتعرف هذه المعايير الجديدة بالضوابط ومعايير الإجراءات الخاصة بمنح صفة مراقب في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان للمنظمات العربية غير الحكومية، الوطنية القومية والمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان .

---

(1) د.محمد السعيد الدقاق ،حقوق الإنسان في إطار نظام الأمم المتحدة،(منشأة المعارف ،الإسكندرية ،الطبعة الأولى 2005) ، الصفحة 69-72

(2) د.زهير الحسيني ، الرقابة السياسة الدولية لحماية حقوق الإنسان،(**المجلة المصرية للقانون الدولي** ،العدد 45، سنة2001)،ص 1.

- **معايير و ضوابط حضور جلسات اللجنة :** نصت المعايير على الضوابط الخاصة بحضور جلسات اللجنة ، ومن الأهمية الإشارة إلى تواجد منظمات الحكومية هو أمر مفيد جدا للجنة الدائمة ، فمن خلال هذا التواجد يحدث تواصل بين اللجنة ومؤسسات المجتمع المدني العربي ، وتستمع اللجنة إلى آراء الشارع العربي[1] .
- **نظام المقررين الخاصين :** أحد الحلول المطروحة لتسير عمل اللجنة العربية الدائمة في مجال مراقبة التنفيذ،وأنشأ هذا النظام من أجل دراسة أوضاع حقوق الإنسان في دول أو مناطق معينة كالأراضي المحتلة في فلسطين، وتتمثل مهمة المقرر الخاص في تقصي الحقائق ووضع التقرير.
- **تقييم عمل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان:** اللجنة العربية لحقوق الإنسان لها الصلاحيات واسعة في مناقشة أي موضوع يتعلق بحقوق الإنسان واتحاد توصيات بشأنها ترفعها إلى مجلس الجامعة ، واهتمام اللجنة بالتنفيذ و المراقبة المحدودة .

ثالثا : الآليات الدولية للاتفاقية :

لو تركت الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان لتنفيذ الدول فحسب ودون وجود آلية معينة لمتابعة التنفيذ، فان دولا عديدة لن تتحرك ولن تتخذ تدابير لتنفيذ الاتفاقية وتتمثل آليات الرقابة في الاتفاقيات الدولية فيما يلي[2] :

1- **التقارير:** على المستوى الدولي تلتزم الدول الأطراف بتقديم تقارير إلى اللجان الدولية:

- لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان .[3]
- اللجنة المعنية بالقضاء على التميز العنصري.
- اللجنة المعنية بالقضاء على التميز ضد المرأة.

---

(1) د .وائل أحمد علام . مرجع سابق، ص 204 – 207 .

(2) د . محمد السعيد الدقاق ، مرجع سابق ،ص 88 .

(3) د.عبد العزيز طيبي عنابي، مدخل إلى الآلية الأممية لحماية وترقية حقوق الإنسان ،(دار القصبة للنشر ،الجزائر،الطبعة الأولى 2004)،ص 110.

- لجنة مناهضة التعذيب.
- اللجنة المعنية بحقوق الطفل.
- لجنة العمال المهاجرين .

2-**الشكاوى الفردية :** يجوز للجنة حقوق الإنسان أن تنظر في شكاوى الأفراد أو جماعات الأفراد الذين يدعون انتهاك حقوقهم طبقا للاتفاقية المعنية بحقوق الإنسان، ويشترط أن تكون الدولة قد أقرت بقبول اختصاص اللجنة بالنظر في الشكاوى الفردية، واللجان هم :

- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.
- للجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري .
- اللجنة المعنية بالقضاء على التميز ضد المرأة.
- اللجنة المناهضة لتعذيب .

ويجوز استخدام الإجراء أمام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب . [1]

3-**الشكاوى بين الدول :** يجوز للجان حقوق الإنسان أن تنظر في الشكاوى المقدمة من دولة طرف ضد دولة الطرف الآخر على أساس أن هذه الأخيرة لا تفي بالتزاماتها الواردة في الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان، و في النطاق العالمي نجد أن هذه الآلية تم النص عليها في أربع اتفاقيات دولية :

- للجنة المعنية بحقوق الإنسان.
- اللجنة المعنية بالقضاء على التميز العنصري.
- لجنة مناهضة التعذيب.
- لجنة العمال المهاجرين .

كما يجوز استخدام هذا الجزاء أمام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولم يحدث حتى الآن أن تم تطبيق هذه الآلية.

(1) د .وائل أحمد علام ،مرجع سابق ، ص 214 .

4-**التحقيق :** يمكن للجنة حقوق الإنسان إجراء تحقيق في الانتهاكات واسعة الانتشار لحقوق الإنسان في دولة الطرف ، يجوز استخدام هذه الآلية باللجوء إلى :

- لجنة مناهضة التعذيب.
- اللجنة المعنية بالقضاء على التميز ضد المرأة.

5- **المحاكم:** توجد محكمة مستقلة في الأمم المتحدة تنظر في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهي المحكمة الجنائية الدولية، وانضمت إليها الأردن وجيبوتي.

و في نطاق منظمة الاتحاد الإفريقي توجد المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وانضمت إليها الدول التالية: الجزائر، وجزر القمر و ليبيا.

الفرع الثاني : لجنة حقوق الإنسان العربية

أنشأ الميثاق العربي لحقوق الإنسان "لجنة حقوق الإنسان العربية لكي تتولى مهمة تنفيذ الدول الأطراف بالتزاماتها طبقا للميثاق ، ودرجة تنفيذ هذه الحقوق والواجبات الواردة فيه ، وهكذا فان آليات الرقابة في ظل الميثاق العربي تنحصر لجنة حقوق الإنسان العربية، و من ثم لم ينص الميثاق العربي على إنشاء محكمة لحقوق الإنسان على خلاف اتفاقية حقوق الإنسان المنعقدة في إطار المنظمات الإقليمية [1] .

أولا : تشكيل لجنة حقوق الإنسان العربية

تتكون اللجنة من سبعة أعضاء، تنتخبهم دول الأطراف في الميثاق العربي بالاقتراع السري و يشترط في أعضاء اللجنة:

- أن يكون من مواطني دول الأطراف.
- أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال عمل اللجنة.

(1) د .وائل احمد علام . مرجع نفسه، ص 215 -218.

ثانيا : إجراءات الترشيح والانتخابات

لقد نص عليها الميثاق على نحو مشابه للاتفاقيات الدولية وذلك على النحو التالي :

- يطلب الأمين العام لجامعة الدول العربية من الدول الأطراف تقديم مرشحيها قبل 06 أشهر من موعد الانتخابات .
- يبلغ الأمين العام دول الأطراف بقائمة المرشحين قبل شهرين من موعد انتخاب أعضاء اللجنة.
- يدعوا الأمين العام الأطراف إلى اجتماع يخصص لانتخاب أعضاء اللجنة، و ينتخب لعضوية اللجنة من يحصل على أعلى نسبة من أصوات الحاضرين.

ثالثا : ميزانية اللجنة

لقد قرر الميثاق العربي لحقوق الإنسان أن يكون تمويل لجنة حقوق الإنسان من ميزانية جامعة الدول العربية وليس من الدول الأطراف وذلك لضمان استمرار و انتظام عمل اللجنة ،فنص الميثاق العربي على أن يوفر الأمين العام ضمن ميزانية جامعة الدول العربية ما يلزم من موارد مالية و موظفين و مرافق لقيام اللجنة بعملها بصورة فعالة.

رابعا : مهام اللجنة

اللجنة جهاز مستقل على دول الأطراف، و تقوم اللجنة بمراقبة تنفيذ الدول لتعهداتها الواردة في الميثاق من خلال دراستها لتقارير الدول ، فطبقا للميثاق :" تتعهد الدول الأطراف بتقديم تقارير نشأة التدابير التي اتخذتها لأعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق وبيان التقدم المحرز للتمتع بها "[1] .ووظيفة الجنة هي النظر في التقارير ،فلم يرد بالميثاق أية وظيفة أخرى للجنة .

خامسا : العلاقة بين اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان ولجنة حقوق منظمات الإنسان العربية

علاقة اللجنة العربية لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان العربية فقد تم تنظيمها على النحو التالي :

---

(1) المادة : 46 ف 5 ، من الميثاق .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

- تتولى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان تعزيز حقوق الإنسان في جميع دول الأعضاء على المستوى الرسمي ولذلك تتمثل اللجنة من ممثلي الحكومات.

- أما لجنة حقوق الإنسان العربية فتقتصر مهمتها على مراقبة تنفيذ الدول الأطراف لتعهداتها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان و هي لجنة خبراء ،و كل من اللجنتين مستقل في عمله عن الأخر ، و من تم فان لجنة حقوق الإنسان العربية لا ترفع تقاريرها للجنة العربية الدائمة ، وإنما ترفع تقاريرها إلى مجلس الجامعة عن طريق الأمين العام [1].

المبحث الثاني : تقييم حقوق الإنسان في الوطن العربي

لا شك أن الحضارة العربية على امتدادها عبر آلاف السنين لا تقل عن أي حضارة أخرى في محاولة إرساء مجتمعاتها على أسس من العدل و الأنصاف بشكل يحفظ أمنها و توازن الحقوق والواجبات والعلاقات الطيبة بين أفرادها و لكن في بداية القرن الواحد والعشرين تكشف تقارير المنظمات العربية والدولية لحقوق الإنسان أن حقوق الإنسان هي في حالة يرثى لها [2].

و نستعرض المبحث في مطلبين ، الأول حقوق الإنسان بين النظرية والممارسة أي بين التشريع والواقع ، وفي الثاني إلى أبرز المعوقات لهذه الحقوق .

المطلب الأول :حقوق الإنسان بين النظرية والممارسة

يحتاج الإنسان في أي دولة إلى مدونة توضح ماله من حقوق و حريات و ما عليه من واجبات ، و كذلك تحرص كل دولة على النص على الحقوق والحريات في دستورها،و وضع ضمانات لمراعاة هذه الحقوق و مراقبة تنفيذها، غير أن الواقع المشاهد أظهر أنه على الرغم من النص في دستور الدولة على حقوق الإنسان ،و وضع الضمانات لاحترامها إلا أن هذا لا يمنع من حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان قد تكون الدولة نفسها متسببة فيها[3].

---

(1) بلوفة شيخ، حقوق الإنسان في الوطن العربي ، (مذكرة تخرج في العلوم القانونية و الإدارية، مركز الجامعي دكتور مولاي الطاهر سعيدة سنة الجامعية 2007/2006) ص 39

(2) مجموعة باحثين ، حقوق الإنسان في الفكر العربي ،(مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ،الطبعة الثالثة 2002)،ص 285 .

(3) د .وائل أحمد علام ،مرجع سابق ، ص 4

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

وللتفصيل نعرض هذا المطلب في فرعين الأول حقوق الإنسان المدنية والسياسية في الدساتير العربية، وفي الثاني الواقع والممارسة الفعلية لهذه الحقوق .

الفرع الأول : الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية

تحدد الدول العربية في دساتيرها آليات تنظم الحكم والسلطات إضافة إلى حقوق وحريات و واجبات مواطني هذه البلدان.ويتم وضع هذه الحقوق والحريات في فصول وأبواب خاصة في جميع الدساتير ، ما عدى بعض الدول تضع حقوق المدنية والسياسية في فصل الافتتاحي للدستور تحت عنوان "الأحكام العامة".

وقد اخترنا في هذا الصدد ، بعض الحقوق المدنية والسياسية ، لإيضاح المنهج الذي سلكته الدساتير العربية .

أولا : الحق في الحياة

تعتبر المادة السادسة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أن الحق في الحياة "حقا ملازم لكل الإنسان" ، وبينما لا يحظر الحق استخدام عقوبة الإعدام ، إلا أنه يقبل بها جزاء على أشد الجرائم خطورة ، ويضع عليها قيود ويشجع على إلغاءها في الفقرة السادسة .

لا يوجد دستور عربي واحد يضمن الحق في الحياة ، في شكل العام أو من حيث المبدأ ، ويوحي خلو الدساتير العربية تماما من أي تدابير دستورية تفيد أو تحد من استخدام عقوبة الإعدام ، كخطر إعدام من هو أقل من 18 عام من العمر ، أو حظر إعدام النساء الحوامل وذلك استنادا لنص الفقرة الخامسة من المادة السادسة من العهد الدولي [1].

ثانيا : حرية الرأي والتعبير

هناك أربع دساتير عربية تخدم ضمانات لإطلاق حرية الفكر أو الرأي دون قيود واضحة في نصوصها[2].

أما في الدساتير العربية الأخرى، التي تتضمن هذا الحق فإنها تخضعه لشروط التنظيم وفقا للقانون.

ثالثا : الحق في التكوين الجمعيات

---

(1) د .محمد عابد الجابري، فاروق سامراني ،حقوق الإنسان في الفكر العربي،(م، د،و،ع ، بيروت طبعة الثانية سنة2002)، ص 989.

(2) دستور الجزائري 1996 مادة 36 ، دستور البحرين مادة 23 ، دستور مصر مادة 47 ، دستور موريتانيا مادة 10

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

تتضمن كل الدساتير العربية حرية تكوين الجمعيات، ماعدا دستور القطر ، والقانون الأساسي السعودي ، إذ يلتزمان الصمت التام بهذا الصدد ويختلف تعريف التكوين الجمعيات من الدستور إلى آخر .

بينما تضمن أحد عشر من الدساتير العربية حرية التكوين الجمعيات والنقابات المهنية دون تحفظات الكثيرة، كما تستند كل الدساتير تنظيم حرية التكوين الجمعيات بكل أشكالها على القانون.

رابعا : تدابير الاعتقال والاحتجاز

تحتوي كل الدساتير العربية ، ماعدا دستور قطر على تدابير تتناول اعتقال الأشخاص واحتجازهم ، ولكن قلة منها ما تتوافق بشكل واحد ، والمعايير التي يتطلبها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، ويتحدث عدد من الدساتير على "الحرية الشخصية " بشكل عام على أنها مضمونة .

ولا تجيز الدساتير حرمان أحد من الحق في الحرية والأمان الشخصي إلا وفقا للقانون ، بينما لا يبتعد هذا كثيرا عن صيغة الحماية في العهد الدولي ، حيث لا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا ، ونلاحظ أن المضمون التعسف غائبا كليا في الدساتير العربية[1]

خامسا : حظر التعذيب

لا ترد في عدد من الدساتير العربية أية إشارة إلى التعذيب أو المعاملة القاسية أو المهنية أو المحاطة بالكرامة ، ومن الجلي أن التعذيب محرم في نص الدساتير العربية فقط بدرجات متفاوتة من التحديد والوضوح، إذ يشتمل التعذيب في البعض منها "الإيذاء" أو "الإساءة" أو" المعاملة " على نحو يوصف بالتعذيب "بدنيا" أو جسمانيا" أو نفسيا".

سادسا : المشاركة السياسية

لقد تبنت الدساتير العربية في معظمها حرية المشاركة السياسية وذلك من خلال:

1- **المساواة أمام القضاء** : يلاحظ أن الدساتير العربية أقرت المساواة ، أمام القانون ، وعدم التميز بين الناس بالحقوق الواردة في الدستور .

---

(1) د محمد عابد الجابري، فاروق السامراني، مرجع نفسه ، ص989 و992 .

2- **حق التكوين التنظيمات السياسية** : نصت عليها في الدساتير العربية مثل دستور العراق المؤقت في المادة 26 وكذلك الدستور المغرب ، والدستور المصر في المادة الخامسة في 1978 .

3- **مبدأ السيادة الشعوب** : نص عليها دستور المصر في مادته الثالثة ، وكذلك دستور سوريا في الفقرة الثانية من المادة الثانية لعام 1973 ودستور ليبيا 1969 وبعض الدساتير العربية الأخرى ونص عليها الدستور الجزائري في مادته الخامسة :"السيادة الوطنية ملك الشعب...."[1]

سابعا : الحقوق القانونية والقضائية

تتمثل هذه الحقوق في حق الدفاع عن النفس ، والاستعانة بمحامي ، والحق في المحاكمة العادلة وضمان استقلال القضايا والحق اللجوء إلى القضاء .

1- **الحق الدفاع** : بالنسبة لحق الدفاع فنجده في الدساتير إما مشمولا في مواد تحتوي على عدة حقوق أخرى ، أو في فقرات فرعية أو مواد مستقلة وتؤكد بعض الدساتير على دور المحامين وتوكيلهم كحق مضمون.

2- **الحق في محاكمة عادلة** : تشترط جل الدساتير العربية صدور الأحكام علنا وهي دساتير كل من : الجزائر البحرين ، ومصر ، والعراق ، والأردن ، والكويت ، مع العلم أن جميع الدساتير تسمح بمحاكم سرية في أحوال استثنائية ، أو إذا قررت المحكمة جعلها سرية ، وبعض الدساتير يحدد أهداف سرية بشكل أحق لحماية النظام العام .

3- **مبدأ الاستقلال القضاء** :كل الدساتير العربية دون استثناء تضع ضمانات لمبدأ استقلال القضاء. فنص جميعها مثلا على أن القضاة يخضعون للقانون فقط ، وأنه ليس مسموحا لأي سلطة التدخل في عمل القضاء .

4- **حق التقاضي واللجوء إلى القضاء** : معظم الدساتير يكفل حق التقاضي واللجوء إلى القضاء ، ولكن بنصوص موجزة، قد تعني بالأساس الإشارة إلى حق اللجوء إلى السلطة القضائية في النزاعات المدنية التي تنشأ بين المواطنين بعضهم مع البعض[2]

---

(1) د برهان غليون ، مرجع السابق، ص 43 - 44.

(2) د. محمد عابد الجابري ، فاروق السامراني ، مرجع السابق، ص 997.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

تحمي الدساتير العربية بشكل عام معظم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لكن ما ذا عن الواقع الحقيقي لحقوق الإنسان في وطننا العربي ؟

الفرع الثاني : واقع الحقوق الإنسان في الوطن العربي

إن الممارسة العملية هي المقياس الحقيقي في الحكم على أي نظام بمدى تعامله مع قضية الحقوق الإنسان ، كون النص على الحقوق والحريات ، في الدساتير يبقى حبرا على الورق ، إذا لم يتم ممارسة هذه الحقوق على الأرض الواقع ، وفي هذا الصدد سوف تعرض واقع بعض الحقوق الأساسية لإضافة إلى الحقوق المرأة .

أولا الحق في الحياة

يتعرض هذا الحق إلى الإهدار على نطاق واسع في معظم أنحاء الوطن العربي ، وللعديد من أسباب أبرزها الاحتلال العسكري الواقعة تحته البلدان العربية كفلسطين ، والعراق ، وانعكاسات هذا الوضع أدى إلى تداعيات الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب التي جعلت الدول العربية ، مسرحا لأعمال العنف والإرهاب المتنامي ، بالإضافة إلى النزاعات الداخلية .

ثانيا : الحق في المحاكمة عادلة

هو الحق الغائب في أغلب الدول العربية بسبب الأحكام العرفية والنزاعات الداخلية، وينتج عن ذلك حكما تعسفيا .

ثالثا : حرية الرأي والتعبير

رغم أن هذا الحق شهد تطورات إيجابية في بعض البلدان العربية إلا أن حرية الرأي و التعبير الثقافي في معظم الدول العربية و المنصوص عليها عالميا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعاني من قيود قانونية و تنظيمية[1]. ففي معظم البلدان العربية تمتلك الدولة وسائل الإعلام و تتراوح انتهاكات ما بين مقاضاة السلطات للصحفيين بتهمة القذف و التشهير عند تعرضهم في كتاباتهم إلى سياسات المسؤولين و توقيع العقوبات عليهم.و كذلك تعرضهم إلى العديد من أشكال الترهيب و التخويف ، و من تهديدات و اعتداءات جسدية, و كذلك تشديد الرقابة على استخدام شبكة المعلومات (الأنترنات) في عدد من البلدان العربية.

(1) مادة 19 ، إعلان العالمي لحقوق الإنسان

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

رابعا : العمل الحزبي

يحظر العمل الحزبي في بعض الدول العربية و بعض الدول تسمح بعمل حزبي واقعي وليس قانوني ، كما أنه مقيد بشكل صارم في دول الأخرى. كما ينص القانون في بعض الدول العربية على ضرورة عقد الأحزاب اجتماعات وطنية متكررة و كما يفرض احتكار قانوني في عدد من البلدان على ممارسة نشاط الحزب على الحزب الواحد أو ائتلاف الحزبي يقوده الحزب الواحد.

خامسا التنظيم النقابي:

تحظر بعض البلدان العربية كلي حق التنظيم النقابي، و ممارسة أي نشاط عملي .كما تعترف بعض الأقطار الأخرى بقيام التنظيم النقابي و تصريح بقيامه قانوني إلا أنها تضع له أطرا قانونية تتناقض أحيانا مع الاعتراف القانوني. الجزائر لوحدها قامت بتطوير أطرها القانونية ، و سمحت بممارسة واسعة لهذا الحق.

سادسا: تكوين الجمعيات:

تسمح كل البلدان العربية بممارسة الحق في تكوين الجمعيات دستوريا و قانونيا ، غير أنها تفرض قيودا متعددة على تكوين الجمعيات ، و ممارسة أنشطتها بحرية من خلال وضع العقبات القانونية أما إنشاء هذه الجمعيات أو تحضر ممارسة هذا الحق على مجالات محدودة مثل العمل الخيري ، وبعض الأمور المهنية كما تتفاوت القوانين و اللوائح في نظم الترخيص و الرقابة و طبيعة العقوبات و حل هذه الجمعيات من بلد لآخر ، غير أن طابعي القيد و الحظر يبقيان السمة المشتركة بين مختلف البلدان العربية.[1]

سابعا: حقوق المرأة

المرأة نصف المجتمع ولذلك فإن إنصافها من التمييز القائم ضدها و تكميلها من خلال أعمال حقوق الإنسان بالنسبة لما هو قضية مجتمعة تستهدف بناء التوازن المجتمعي الشامل، وذلك بإدماج المرأة في عملية التنمية اقتصادية و الاجتماعية و السياسية بما يضمن استدامة هذه التنمية.

---

(1) المنظمة العربية لحقوق الإنسان 4:51/07/11/2007 /CA /AOHRRABI net www.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

1-الشرعة الدولية و مواقف الدول العربية: و ردت حقوق المرأة في نصوص العديد من آليات الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بصفة عامة مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية و كذلك الخاص الحقوق الاق و الاج ، و كلا العهدين لم تصادق عليها سوى 14 دولة عربية، و كذلك في اتفاقيات معينة بحقوق المرأة أساسا مثل اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة 1952 و لم تصادق عليها سوى 08 دول عربية فقط .

2-المرأة و حقوق المواطنة و الجنسية: تسمح بعض قوانين الجنسية في الدول العربية مثل قانون الجنسية الجزائري يمنح جنسية المرأة لأولادها و لزوجها. بينما ما زالت أغلب الدول تنكر للمرأة هذا الحق بل و بعضها تسقط الجنسية من المرأة في حالة زواجها بأجنبي، و تبقى نسبة كبيرة من النساء خاصة الأميات و البدويات لا يمتلكن حتى بطاقة هوية.

3-تمييز ضد المرأة في العمل و التعليم : رغم نص التشريعات العربية على عدم التمييز في الحق في التعليم و رغم زيادة نسبة تعليم المرأة بشكل كبير ، فما زالت فجوة نوعية في مراحل التعليم في معظم البلدان العربية واسعة ، فضلا عن الضغوط المجتمعية التي ترفع معدل التسرب من التعليم بالنسبة لإناث ، و مازالت الأمية ظاهرة أقرب إلى الأنثوية.

و من أبرز ميادين عمل المرأة التعليم و الرعاية و الصحة خاصة في دول الخليج حيث يفرض الفصل النوعي من العمل و لكنها تمتد في دول أخرى إلى الشرطة و المحاماة و الإعلام و السلك الدبلوماسي و لكن بعض الدول لا تعترف بمبدأ الأجر المتساوي فتمنح النساء أجرا أقل أو مزايا أقل من الترقية أو الضمان الاجتماعي[1].

(1).www.AOHRC.net/ARABI/4:51/07/11/2007.المنظمة العربية لحقوق الإنسان

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

المطلب الثاني : معوقات الممارسة العملية

هناك قيود شديدة تحول دون تمتع المواطنين العرب بحقوقهم على أرض الواقع، و من أهم المعوقات تلك المقصودة من السلطة و التي يمكن وصفها بالمعوقات السياسية بالإضافة إلى معوقات قانونية و هي قوانين الاستثناء ثم معوقات اجتماعية ذاتية .

الفرع الأول : المعوقات السياسية

إن في أوطاننا العربية كما في غيرها من دول العالم الثالث ، أنظمة عديدة تعمد إلى تعطيل الممارسة من جانب مواطنيها لبعض حقوقهم المدنية و لكثير من حقوقهم السياسية أو يتسلط هذا الخطر بالدرجة الأولى على حرية الرأي و التعبير و حرية الصحافة و النشر ، و على حرية تكوين الأحزاب السياسية و حرية الاجتماع.

أولا : ذريعة النضج السياسي

يرى رجال الحكم أن الممارسة الديمقراطية تقتضي توفر شرط الأهلية قبل الترشح لها ، وأن الأهلية هي وليدة النضج السياسي.

و يسند القول بإرجاء موعد الممارسة الديمقراطية حتى أشكال النضج في الجماهيرية الشعبية.يحتاج مثل هذا النمط من التفكير إلى بيان ما هي يحصل النضج السياسي و يكسب الشعب بفضله.أهلية المباشرة لحقوقه و التمتع بحرياته و كيف له بإدراك هذا الرشد.إذا ظل معزولا عن التجربة ممنوعا من الممارسة و الواقع أن النضج الشعبية الديمقراطية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الممارسة.[1]

ثانيا: ذريعة الوحدة الوطنية

إن التجارب دلت في العديد من الأقطار العربية بأن الوحدة الوطنية ، لم تصمد طويلا في وجه التحولات ألاج و النزاعات الاستقلالية و أن كثيرا من الأحزاب المعارضة تولدت بالانشقاق عن الحزب المركزي المستأثر بالحكم. مثلما حصل ذلك في تونس بالنسبة إلى الحزب الدستوري الحر في المغرب بالنسبة إلى حزب الاستقلال و أن السبب الرئيسي لهذا التصدع هو فقدان أهلية الحوار و حرية الرأي داخل الحز الواحد و احتكار القيادات التاريخية لمقاليد الحزب و الدولة كل ذلك باسم الوحدة الوطنية

---

(1) د. برهان غليون مرجع السلبق، ص 250،251،

ثالثا:ذريعة التنمية الاقتصادية

وجوب توفير للمواطنين حاجاتهم الأساسية من غذاء و سكن و علاج و من عمل و تعليم، و هي حاجات تتنزل في ترتيب الحقوق قبل غيرها و يذكرون أن التنمية تشمل الجوانب الاج و الثقافية فتسعى إلى توفير فرص العمل و تقليص البطالة و تعمل التنمية على حماية القدرة الشرائية للشرائح الضعيفة، و لتحقيق هذه الأهداف لا بد من تجنيد جميع الطاقات الوطنية .

رابعا : الهاجس الأمني

لا شك في أن موقع الوطن العربي الاستراتيجي و ثرواته النفطية عوامل تجعل منه مركز استقطاب و ضغوط خارجية و من الصعب على الدول الصغيرة التي يتكون منها اليوم مقاومة هذه الضغوط و التغلب عليها لذلك تعيش هذه الدول شعور انعدام الأمن الذي يدفعها إلى التشدد و الانغلاق النابعين من الخوف على المصير

خامسا: الحضور الإداري

للإدارة العامة حضور مهيمن في حياة المواطنين يهدف إلى تسير المصالح في مجتمع محتاج إلى الإرشاد و التوجيه بسبب الأمية و تتصف هيكلة النظام الإداري في الغالب في أوطاننا بالمركزية المفرطة و بكثرة التدخل في حياة الأفراد و المجموعات و هو علامات الفقر في الديمقراطية إذ أن اشتراك المواطنين مشاركة واسعة و تعميم قاعدة المشاورة من أبرز خصائص البيئة الديمقراطية[1].

الفرع الثاني : المعوقات القانونية

و تشمل خضوع المواطنين لنظام الاستثناء في الحكم كفرض حالات الطوارئ و الأحكام العرفية، كذلك تبعية السلطتين التشريعية و القضائية إلى السلطة التنفيذية أو ما يمكن وصفها بدمج السلطات و إقامة المحاكم الاستثنائية.

(1) بلوفة الشيخ، مرجع السابق ص66،68.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

أولا: حالات الطوارئ و الأحكام العرفية

إن حالة الطوارئ في البلدان العربية تفشت بشكل يسمح بالقول أن هذه الظاهرة التي يجب أن تكون استثنائية أصبحت بالفعل و على أرض الواقع هي القاعدة، و الوضع الطبيعي هو الاستثناء، و تلجأ البلدان إلى إعلان حالات الطوارئ مؤقتا لمواجهة تصعيد ما في قوة المعارضة السياسية أو العنف السياسي أو القلائل الاج، و ازدادت هذه الظاهرة بتصاعد ظاهرة الإسلام السياسي و بالذات الجماعات المسلحة منها[1].

و نستطيع القول أن أكثر من نصف الدساتير العربية أو أجزاء مهمة منها متعلقة بحقوق الإنسان المدنية و السياسية منها ، معطلة كليا أو جزئيا بسبب حالات الطوارئ المعلنة و الغير المعلنة.

ثانيا : المحاكم الاستثنائية

طالما اعتبر الحقوقيون العرب الناشطون في الدفاع عن حقوق الإنسان هذه المحاكم من أهم مسببات انتهاك حقوق الإنسان في الوطن العربي في معظم البلدان العربية تقدم القضايا المتعلقة بأمن الدولة تفسر بشكل واسع يشمل جميع أنواع الجرائم و المخالفات ذات الطابع السياسي إلى قضاء خاص يأخذ أشكالا مختلفة تسمى المحاكم أمن الدولة أو محاكم استثنائية أو عسكرية.

و الجدير بالذكر أن المحاكم الاستثنائية تعمل بصفة قريبة من المكتب الرئاسي أو التنفيذي للدولة.إذ تتم تحويل القضايا إليها.

ثالثا: دمج السلطات

كل الدساتير العربية تبنت مبدأ الفصل بين السلطات غير أن ذلك يبقى مجرد حبر على ورق لأن الواقع يصور غير ذلك تماما، فالسلطتين القضائية و التشريعية غير مستقلة و تابعة للسلطة التنفيذية.[2]

1- غياب الإشراف القضائي في المستقبل: أي أن الإشراف القضائي المستقل على تمتع المواطنين بحقوقهم ضعيف جدا في البلدان العربية.

---

(1) د. برهان غليون مرجع السابق ،ص264

(1) مجموعة الباحثين ، حقوق الإنسان في الفكر العربي(م،د،و،ع، بيروت، الطبعة الثالثة تنس، 2002)، ص100.

2- سلطة الحاكم: أي أن الدساتير العربية تعطي حاكم الدولة عددا من السلطات و الامتيازات التي تخوله ممارسة الحكم المطلق.

الفرع الثالث: معوقات اجتماعية و اقتصادية.

تشمل العوامل الذاتية و الا ج التي تتكون من صفات الفرد و المجموعة في ظرف معين من حياته أو في فترة من تاريخيها، تجعل المواطن قاصرا عن إدراك حقوقه، محجوبا عن الإحاطة بها يائسا من الفوز بها وسنتطرق إلى أهم هذه المعوقات:

أولا : الأمية

الأمية من أكبر عوامل التأخر في مختلف مجالات الحياة و هي اليوم متفشية في مجتمعاتنا العربية بنسب عالية، لعلها من أرفع النسب في العا لم الثالث و هذه الظاهرة هي من مخلفات الاستعمار بالنسبة لفئات الأعمار العالية عند بعض الشعوب كشعوب المغرب العربي.

ثانيا التقييم الإعلامي:

لقد أصبح الإعلام سلاحا بعيد الفعالية في الميدان السياسي لتوجيه الرأي العام و لتلقينه من المعلومات و القيم، ما به يصبح مكيفا و مهيأ، وفقا لمصالح معينة، و الإعلام المهيمن ينقلب الإنسان سخرة لقوى قد لا يعلمها و لا يتبين مقاصدها، بما يستطيع رجال الحكم التأثير في الرأي العام في أوسع شرائحها الوطنية. ويلاحظ مع الأسف أن استخدام السلطة الحاكمة و النخب الحزبية في أوطاننا لوسائل الإعلام لا يسخر دائما لترشيد الرأي العام، و يمكن القول أن السياسة الإعلامية المتوخاة في أوطاننا العربية ليست اليوم مؤهلة للتبشير في الأجل القريب بقيام ديمقراطية الحريات و الحقوق[1].

---

(1) د. برهان غليون ،مرجع السلبق، ص 260.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

ثالثا: الإحباط و فتور الحوافز.

تفشت في طبقات واسعة من المجتمع العربي المعاصر ظاهرة الزهد في الحقوق و فتور العزائم في طلبها، و الاستقالة دون الدفاع عنها و من ذلك أن المواطن الواعي لا ينشط ممارسة حق الاقتراع في حملة انتخابية يعلم أن نتائجها مقررة مسبقا، إما لأن التصويت لا يخرج عن مترشح واحد، و بيده مقاليد الأمور و مفاتيح صناديق الاقتراع و يستأثر وحده دون سواه بوسائل الإعلام و الدعاية، أو لأن الحزب حزب واحد أو حزب مهيمن على الحياة السياسية بانتسابه لسلطة الحكم ، أو لأن السلطة الإدارية المركزية و الجهوية موالية لمرشحي هذا الحزب أو هي لا تملك أن تفسح المجال للمنافسين من أحزا المعارضة أو من المستقلين عن السلطة.

رابعا: التخلف الاقتصادي

توجد علاقة وثيقة بين حقوق الإنسان و التنمية الاق و ألاج فلا يمكن تحقيق التقدم في الحقوق و الحريات إلا في ظل التنمية، وهذا ما يفسر تطور قضايا حقوق الإنسان في الدول المتقدمة أكثر من غيرها.

أما في الدول التي تعاني من أزمات إق و ديون خارجية، و تعاني شعوبها من البطالة و الفقر و التهميش فتصبح لدى هذه الشعوب قضايا حقوق الإنسان لا معنى لها.

و من الجدير الذكر في هذا السياق تصنيف الفقر من طرف لجنة حقوق الإنسان باعتباره أحد أسوء أشكال الانتهاك لحقوق الإنسان. [1]

(1)، بلوفة الشيخ، مرجع السابق، ص 76.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الفصل الثالث: انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

لا يمكن تحديد أثار العولمة إلا إذا حددنا أولا مفهومنا لتلك الظاهرة , فتحديد اثر الشيء يختلف من شخص إلى أخر اعتمادا على تصور ماهية هذا الشيء،كما أن تحديد أثر الشيء قد يكرس و قد يعدل من مفهومه ومن تم فإننا إزاء عملية دائرية تتضمن كثيرا من المحاذير المنهجية , وهو ما يتطلب المراجعة المستمرة للمفاهيم و الآثار بل و الاستراتجيات السبعة خاصة إذا كنا إزاء ظاهرة مركبة مثل ظاهرة العولمة.

إن استعراض عملية صعود ظاهرة العولمة و الرؤية المختلفة لها تقودنا إلى أن العولمة عملية مقصودة تحركها قوة الرأسمالية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسيات و الحكومات التي تعمل لتحقيق مصالح تلك الشركات ,و تقود تلك قوة ظاهرة العولمة مستندة إلى مكتسبات "الثورة الصناعية الثالثة "

فصحيح أن العولمة نشأت عن التطور التكنولوجي و كما أن العولمة عملية تدفعها القوى الرأسمالية لأنها تحقق مصالحها أساسا في تحويل أسواق الغرب أمام التجارة

كذلك يقصد بها أن يسود العالم نموذج فكري واحد ذو أبعاد اقتصادية و سياسية و ثقافية تتطابق مع المصالح الغربية , إذ أن العولمة تبدأ من تحديد مصالح القوى الرأسمالية الدولية و تضع المعايير التي تحقق تلك المصالح و تلقي على دول الجنوب و بخاصة الوطن العربي عبء المحاولة الاستفادة من تلك المعايير

ومن ثم فإن العولمة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية كما تؤكد الرؤية الليبرالية الجديدة و لكنها ظاهرة متعددة الأبعاد تتضمن الجوانب الاقتصادية و السياسية و الثقافية

كما أن للعولمة تأثيرا على سيادة الدولة سواء في الدخل أو الخارج حيث أن العولمة نجحت في توظيف دور الدولة فيما يقدمها و يتجاوب مع منطقها الجديد و نجحت كذلك في جعل نمطها المؤسساتي العالمي هو النمط السائد و المسيطر في كل أنحاء العالم , و العولمة على هذا هي السلاح ذو حدين , فهما كان الحد النافع لهذه العولمة فإن الحد الضار بها لابد و أن يثبت سمومه في أي وقت و بأي وسيلة كانت.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

المبحث الأول : حقوق الإنسان في عصر العولمة

تتشابك العلاقة بين حقوق الإنسان والعولمة بشكل كبير ، حيث تثر العولمة بتجلياتها السياسية، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، وحتى الاتصالية ، تأثيرا عميقا على حقوق الإنسان في كل هذه المجالات ، كما أنه من البين أن العولمة وما تحدثه تمس بالضرورة حقوق الإنسان في كل الجوانب المتصلة بقيمتها وخطابها وممارستها ، ومع أن القليل من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان الآن هي فقط التي يمكن اعتبارها جديدة الرؤى والتحاليل المتعلقة بها قد تعرضت لقدر كبير من التحول والتغير ، فقد وفرت العولمة مثلا زاوية جديدة لواحدة من أهم القضايا وهي هل الحقوق عالمية أم خصوصية ؟، كما أكدت على الحوار الخاص بالعلاقة بين حقوق الإق والأج وبين حقوق السياسية والمدنية وأيهما له الأولوية على الآخر ، حيث أصبحت ضرورية لاغني عنها للتعامل مع كثير من قضايا حقوق الإنسان، كما أصبحت حقوق الإنسان في الوطن العربي تدخل في اهتمام المجتمع الدولي ككل ، وتطلب تدخله ، وكل هذا سوف نتطرق له من خلال ثلاث مطالب وذلك بالتفصيل .

المطلب الأول: واقع العولمة

فالعولمة كما رصدناها في العقدين الأخيرين، هي اتجاه متعاظم نحو تخطي الحدود، أي التعامل دون اعتداد يُذكر بالحدود السياسية أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة، ودون حاجة لإجراءات حكومية. ويظهر ذلك بشكل واضح في الشركات متعددة الجنسيات، وفي انتقال رأس المال الذي يظهر بوضوح في استخدام بطاقات الائتمان.وللعولمة شقين .

الفرع الأول : واقع مادي

جاء نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي الهائل وما ترتب عليه من ثورة في وسائل الاتصال والإعلام وانتشار المحطات الفضائية التي تبث برامجها لكل أنحاء الكوكب ولكل البشر على هذا الكوكب دون أن تحدها حدود. وأيضاً في ثورة المعلومات الهائلة التي تجسدها شبكة الإنترنت[1].

وهذا الجانب من العولمة ليس مطروحاً للقبول أو الرفض فهو واقع أصبح أحد ظواهر العصر الذي نعيشه، وليس أمامنا إلا أن نقبل به ولكن علينا أن نعرف كيف نتعامل معه لنكون أكثر تأثيراً في عالمنا.

---

(1) أ: محمد فائق ، حقوق الإنسان في عصر العولمة - رؤية عربية (**مجلة منير إبن رشد للفكر الحر** ، برلين 24مارس 2000)، ص 02.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الفرع الثاني : واقع قيمي

جاء نتيجة الطابع التوسعي التنافسي لنمط الإنتاج الرأسمالي الذي فرض اقتصاد السوق على العالم، وعزّزه باتفاقية التجارة العالمية (الجات). وهذا الجانب هو الذي يثير الكثير من المخاوف والشكوك. خاصة وأن جولة أورجواي جاءت ضربة قاضية للدول العربية حيث فرضت الدول الصناعية الكبرى شروطها المجحفة فحررت التجارة وانتقال رؤوس الأموال، ولكنها فرضت حماية مبالغ فيها للملكية الفكرية بما يجعل نقل التكنولوجيا والمعرفة أمر باهظ التكلفة بالنسبة للدول العربية. وهذا الجانب قيمي من العولمة هو الذي يجعل من العولمة مسألة خلافية[1].

المطلب الثاني: العولمة وأثارها في مجالات الحقوق الإنسان في الوطن العربي

إن استعراض الأثارلقضية العولمة لا يهدف إلى وجود الفرص أو عدمها بالنسبة للدول الضعيفة ، ولكن الأهم البحث عن الاستفادة منها وذلك من خلال إيجابياتها وتفادي سلبياتها وفق ما يخدم المصالح ، إن اختلاف وتيرة التغيرات المطلوبة من كل بلد وتحديد أثارها يتطلب بحثا مستمرا ، وتقصيا بهدف رصد النتائج ورسم السياسية المواجهة الملائمة لتخفيف من الآثار السلبية للمتغيرات الإق والأج والثقافية ، كما أن تأثير العولمة على الحقوق الإنسان تتسم بالتعقيد والتناقض ،وفيما يلي سنحاول عرض لأهم الآثار التي يمكن رصدها من الناحية الإج والسياسية و الإق والثقافية والتكنولوجية وذلك على النحو التالي :

(1) أ: محمد فائق ، المرجع نفسه ، ص 03 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الفرع الأول : العولمة وأثرها على الحقوق السياسية والمدنية

مما لا شك فيه أن الحقوق السياسية والمدنية تدعّمت كثيراً في عصر العولمة بعد أن أصبحت حقوق الإنسان هي بحق لغة العصر وذلك لعدّة أسباب :

أولها : التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات سواء في انتقال الخبر بما في ذلك أخبار الانتهاكات وكذلك الوصول إلى المواطن العادي عبر الفاكس والإنترنت علاوة على وسائل الإعلام المختلفة التي جعلت جميع الناس في كوكبنا يعيشون في رؤية ومسمع من بعضهم البعض. وبالتالي لم يعد من الممكن إخفاء الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان، وهذا يعتبر تطوراً هاماً. كما أنه أصبح من المستحيل إقامة الأسوار الحديدية مرة أخرى حول أي مجتمع من المجتمعات بفضل هذه الثورة في الاتصال وفي المعلومات.

ثانياً: لقد أمكن لمنظمات حقوق الإنسان في العالم بما فيها منظمات الوطن العربي من عمل " مجموعة شبكات لحقوق الإنسان متعددة الجنسية" تضم معظم جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في الكوكب مدعومة من الحكومات الغربية ومؤسسات التمويل الغربي وأصبح من السهل التحرك دولياً في مواجهة الانتهاكات المحلية كما أصبح من الممكن أن تجعل صوتاً عالمياً لمن يُحرم من صوته وتُجَيَّشُ منظمات حقوق الإنسان في العالم كله ضد هذه الانتهاكات ومساندة نشطاء حقوق الإنسان. وتعتبر هذه الشبكات نواة حقيقية لقيام مجتمع مدني على مستوى الكوكب، ولقد لعبت الإنترنت وأدوات الاتصال الحديثة بما فيها الفاكس والتلفون المحمول و الميديا العالمية الدور الرئيسي في إقامة هذه الشبكات.[1].

إلا أن هناك ثمة إشكالية تولدت عن رفض بعض الحكومات العربية لمنظمات حقوق الإنسان أو ملاحقتها باستمرار، الأمر الذي دفع الكثير من هذه المنظمات إلى أن تستمد حمايتها وتمويلها وأولوياتها من الخارج، حتى أصبحت تبدو وكأنها امتداد لمنظمات في الخارج وفقدت التفاعل الحقيقي مع المؤسسات الوطنية والشعبية وكذلك مع الحكومات العربية. ورغم النجاح الذي تحققه هذه المنظمات نتيجة الضغط من الخارج واستجابة كثير من حكومات العربية إلى هذه الضغوط الخارجية إلا أن ذلك لا يُحْدِثُ التراكم المطلوب داخلياً ليجعل التقدم في مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان سياسة ثابتة غير قابلة للارتداد.

---

(1) أ : عياشي حفيظة : العولمة والسيادة في ظل العلاقات الدولية المعاصرة ، (رسالة ماجيستر في قانون الدولي العام والعلاقات السياسية الدولية ،سنة 2007/2006)، ص 144 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

ثالثاً : لا شك أن ثورة التجارة العالمية ضاعفت من نقاط الاتصال بين المجتمعات المنفتحة والمجتمعات المنغلقة، ولا شك أن مثل هذا الاحتكاك والتعامل مع مؤسسات التمويل الدولية والبنوك يدفع إلى التقدم في مجال الوعي بالحريات الأساسية والديمقراطية، وخاصة أن معظم الدول والمؤسسات العالمية الغربية المهتمة بعمليات التحول إلى اقتصاد السوق مثل الولايات المتحدة وصناديق التنمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى مجموعة الدول الأوروبية، تربط بين المساعدات التي تقدمها للدول النامية وخاصة الوطن العربي وبين سجل حقوق الإنسان والتحولات الديمقراطية في هذه الدول. وبطبيعة الحال فإن ازدهار الديمقراطية يؤثر إيجابياً على حقوق الإنسان.

ولكن هناك مشكلة حقيقية تواجه هذا التيار الجامح نحو تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الذي أتت به رياح العولمة العاتية، وهو أنّ النظام الدولي القائم حالياً ليس نظاماً ديمقراطياً حيث توجد فيه دولة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تفرض قوانينها ونمط استهلاكها وثقافتها على العالم أجمع فظهرت المعايير المزدوجة والانتقائية في مواجهة قضايا حقوق الإنسان أو المشاكل الإنسانية. ويظهر ذلك جلياً في فرض الحصار على شعب العراق واستمرار هذه السياسة رغم ما تشكله من انتهاك جسيم لحق الشعب العراقي في الحياة والذي وصل إلى ما يمكن اعتباره إبادة الجنس. وقد أدى هذا الحصار إلى زيادة القمع والقهر الذي يعاني منه الشعب العراقي بل إن هذا الحصار أوجد المبرر لاستمرار هذه السياسة القمعية. لقد أساءت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام حق التدخل لأسباب إنسانية وتعسّفت في مسلكها كدولة عظمى وخرجت على قواعد القانون والمواثيق الدولية. وفي نفس الوقت تستخدم الولايات المتحدة حق الفيتو في مجلس الأمن 150 مرة حتى الآن لحماية إسرائيل من أي قرار يدينها أو يوقع عليها عقوبة نتيجة أعمالها الوحشية ومذابحها ضد الشعب الفلسطيني العربي من دير ياسين إلى مذبحة قانا مروراً بتهجير شعب فلسطين إلى الشتات وحرق قُراه واستمرار احتلال الأراضي العربية، وإطلاق التهديدات التي تفضح سياستها العنصرية مثل التهديد بقتل الأطفال وحرق التراب اللبناني.

ظهرت نفس مشكلة الانتقائية والمعايير المزدوجة في كل من الصومال وبورندي والشيشان وأماكن أخرى كثيرة من العالم.[1]

(1) أ : عياشي حفيظة : المرجع نفسه ، ص 145 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

ورغم أن العولمة والقائمين عليها سواء في الغرب الأوروبي أو في الو ، م ، أ ،تبتكر الوسائل التي تساعدهم على الهيمنة والسيطرة السياسية ، فإن العولمة تمثل بالنسبة إلى الكثير من الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية مخاطر شديدة ، وتمثل للكثيرين من القادة في دول العالم الثالث ومنها الوطن العربي غياب الامتيازات غير المشروعة أو الاستثنائية التي يحصلون عليها ، هم وذويهم .

إن العولمة في جانبها السياسي تعمل على تقليص احترام السيادة والحكم الذاتي للأفراد وحقوق الإنسان ، ونحد من مبدأ سيادة الدولة نفسها فلم تعد السلطة الفردية للدولة القومية هي الهدف العلاقات الدولية ، بل أصبح الاهتمام بالمؤسسات العالمية هو الهدف ، وذلك يؤثر على قدرة الحكومات على ضمان مصير ومستقبل مواطنيها ، فالعولمة تقلص من دور الديمقراطية في الدولة القومية.[1]

الفرع الثاني : العولمة وآثرها على الحقوق الثقافية

يرى البعض أن المرحلة التي نعيشها حاليا ليست واضحة المعالم حيث تتميز من الناحية الفكرية في غياب التراث الأساسي الذي يشكل خلفية الإنتاج ، والذي كان يمثل تراث النهضة وفي ظل هذه الصورة يلاحظ الفكر الديني المذهبي ، والطائفي من جهة وانجراف الجموع من المثقفين لترويج الفكر العولمة من جهة أخرى ومن هذا المدخل يمكننا سرد بعض الآثار العولمة على الحقوق الثقافية كالتالي :

حيث يرى د: "محمد سيد أحمد" إشكالية تأثير العولمة على الحقوق الثقافية في إطار سيناريوهات ثلاث

الأول : يؤكد أن الثقافة لا تعولم ، وأن أية العولمة على الحقوق الثقافية هي هيمنة لثقافة معينة على الثقافات الأخرى ، وتستند هذه الهيمنة إلى قوة من خارج مجال الثقافة ، وهي قوة مستمدة من مجال تكنولوجيا أو مجال الاق أو مجال قهر السياسي.

الثاني : يؤكد باستحالة قيام ثقافة المعولمة ، فالعولمة إذا ما انتشرت في مجالات أخرى فإنها لن تمتد إلى المجال الثقافة لأنها القادرة على تنوعها ، معتمدة على وسائل عديدة طالما بقيت اختلافات المواقع والتجارب والتاريخ.

---

(1)David Held: democracy and globale order frome the modern ,(state to consmopolitan, goveranancy-washington 1995.)page 103

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الثالث: وجود نوعية جديدة بين العولمة و الثقافة لا تقوم على هيمنة ثقافة واحدة و لا على تنوع ثقافي.

فيرى sjolander أن النظرة الكلية للعولمة تضمن فكرة التجانس أو التماسك بغض النظر عن أي اختلافات العرقية أو دينية أو ثقافية .

ويعتقد بربر berber و فوكوياما أن القوة الاق تؤدي إلى خلق ثقافة عالمية متجانسة .

و هناك من يعتقد أن وسائل الإعلام الدولية قد لعبت دورا مهما في هذا الإطار إذ جعلت من الممكن تصور وجود ثقافة عالمية سواء بالنخبة أو العامة بينما يؤكد د : "جابري" أنه ليس هناك ثقافة عالمية واحدة و ليس من المحتمل أن توجد , إنما القائم هو ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منهما على الحفاظ على كيانها و مقوماتها الخاصة ومنها أيا ما يميل نحو الانغلاق و الانكماش ومنها ما يميل نحو الانتشار و التوسع [1].

و في إطار الرؤية النقدية أن فكرة التجانس الكوني والتي تعد هدفا محوريا للعولمة تقوم على تناقضية فكرية , تأسيسا على أن هذا التجانس يتناقض مع تجسيد الفكرة المركزية الثقافية التي تسعى العولمة نحو تأكيدها, و المرتبطة بضرورة مع طرح التاريخي لجدلية "الأنا و الأخر ",كما أن التجانس الكوني متحققا عن طريق العديد من الوسائل و المعطيات تكنولوجيا و معلوماتية, لا يحتم للضرورة تجانس الرؤية نحو الأشياء , لأنه يعتمد على وجود فروق و اختلافات ثقافية و حضارية بين الدول من ثم بين الأفراد.[2]

حيث يقول أحد الباحثين الغربيين في كتابه "تغريب العالم " ينقل لنا فيه كيف تتم عملية الغزو الثقافي في بلدان العالم يقول :" ينطلق كل ذلك ليجتاح الوطن العربي و الكرة الأرضية يتدفق على شكل صورة , كلمات ... قيم أخلاقية , قواعد قانونية ... مصطلحات سياسية... معايير... كفاءة... وينطلق كل ذلك ليجتاح وطن العربي من خلال وسائل الإعلام , المتمثل في الإذاعات و التلفزيونات , و أفلام و كتب و أسطوانات الفيديو , و أطباق استقبال الفضائية ينطلق عبر سوق المعلومات التي تحتكرها الوكالات العالمية الأربع : أسوشيتدبرس، ويونايتد بريس، رويتر (بريطانيا)وفر انس بريس (فرنسا) وتسيطر الو،م، أ، على 65 %من تدفق

---

(1) د: سعيد حارب ، العولمة والثقافة ، (دار الكتاب الجامعي ، العين ،الإمارات العربية ، الطبعة الأولى سنة 2000) ،ص 40 .

(2) د: سعيد حارب ، المرجع نفسه ،ص 41 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

هذه المعلومات ، هذا الفيض من المعلومات يشكل رغبات وحاجات المستهلكين ، أو بتغير آخر ، الأسرى السلبيين ، يشكل أنواع سلوكهم ، وعقلياتهم ، مناهج تعليمهم أنماط حياتهم ، وبذلك تذوب الهويات الذاتية في هذا الخصم من الغزو ، لأن مواد الغزو تصنع في معامل الغرب ، وفق معاييره ومواصفاته المعينة " ومن المؤكد أن المستهدف الخاص بهذا الغزو الثقافي هم المسلمون العرب منهم خاصة ، والمسلمون عامة وذلك لعاملين اثنين :

أولهما : ما تملكه بلادهم من المواد أولية هائلة يأتي على رأسها النفط والغاز والثروات الطبيعية الأخرى

ثانيهما : ما ثبت لهما عبر مراكز بحوثهم وجامعاتهم ومستشر قيمهم أن هذه الأمة مستعصية على الهزيمة إذ حافظت على هويتها الأس ، ومن ثم الطريق الوحيد هو القضاء على تفرد شخصيتها ، وإلغاء دينها الذي يبعث فيها الثورة ورفض لكل أشكال الاحتلال والسيطرة

أما فيما يتعلق بالهوية إذ يثير تحليل تأثير العولمة على الهوية القومية تساؤلا حول علاقة العولمة بالتفكيك ، فيرى البعض أن العولمة هي حركة تفكيكية ، ويرى فريق الأخر أنه خلال تأثيرات العولمة يتم إضعاف الهوية القومية ، وتشجيع الهويات التي تتخطى الدولة ، وتقوية أخرى دون المستوى القومي ، إذ تواجه كافة الدول مشاكل تتعلق بالتكامل القومي أو الوطني مع اختلاف في الدرجة بين الدول المتقدمة ودول الجنوب.

كما أن تمدد العولمة من ناحية الثقافية يتلاءم مع انحسار وتراجع السيادة الثقافية أو الثقافة الوطنية في المجتمعات العربية،كما أن التبادل الثقافي العالمي الجاري هو تبادل غير متكافئ ، ولا يعبر عن إمكانية تحويل العولمة إلى تثاقف بين الثقافات والشعوب والمجتمعات ، بل يحتفظ لها بتعريف واحد هو الغزو والاختراق ، وفي اتجاه الآخر يرى أن المشكلة هويتنا الثقافية ليست في اكتساح العولمة والأمركة بل في عجز أهلها عن إعادة ابتكارها ، وتشكيلها في سياق الأحداث والمجريات أو في ظل الفتوحات التقنية والتحولات التاريخية ، أي عجزهم عن العولمة هويتهم أو أعلمة اجتماعهم ، وحوسبة اقتصادهم ، وعقلنه سيادتهم و كوننة فكرهم ومعارفهم.

وقد يمنّ كل هذا جليا من إحصائيات منظمة اليونسكو أن الشبكات التليفزيونية العربية تستورد مابين ثلث إجمالي من البث ، كما في سوريا والمصر والنصف هذا إجمالي في تونس والجزائر أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد على ذلك حيث تصل النسبة إلى 58 % من البث الإجمالي و 96%من مجموع البرامج الثقافية ،

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

ولاشك أن هذه الأوضاع تثير مخاوف الكثيرين في البلاد العربية باعتبارها تهدد الهوية الثقافية التي هي حق من حقوق الإنسان.

واستخدام بعض الصكوك الدولية ، والقوانين عند بعض الدول لضغط من أجل تغيير الهويات وصهر الثقافات ، وكمثال على ذلك قانون " التحرر من الاضطهاد الديني " الأمريكا التي تستخدمه في التدخل في شؤون العالم الإسلامي ، بدعوى حماية الأقليات و إتاحة حرية ممارسة العبادة وإقامة دور لها[1].

كما أفادت الدراسة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في 8 فيفري 2001م أن نصف اللغات المحلية في العالم في طريقها للزوال ، وحذرت الدراسة من أن 90% من اللغات المحلية سوف تختفي في القرن 21م وكل ذلك مجهود ، هو محاولة صهر الثقافات الموجودة في الثقافة الواحدة هي الثقافة الغربية وبالذات الأمريكية ودليل على ذلك أن 90% من البرامج تبث باللغة الإنجليزية. [2]

الفرع الثالث : العولمة وأثرها على الحقوق الاقتصادية

حيث أنها تعتبر ظرفا يتيح التعامل مع العالم كله كوحدة واحدة ، أو بناء إنتاجي وتسويقي وبالتالي تراكمي ، وهذا الظرف يتيح نظرة جديدة للعالم ، تتمثل في توسيع مجال المنافسة بفضل تمكين الموارد من الحركة والتدفق عبر الحدود القومية ، فتتحرك السلع والخدمات عبر الحدود بدون حواجز إدارية أو جمركية عالية ، وفي رؤية أخرى ، فالعولمة الاق ، هي العولمة بواسطة السوق وهي الشكل المتقدم لرسملة العالم أي التعميم الكوني للرأسمالية من ثم سيطرة الاقتصاد وإدخال الحياة في دائرة التجارة الحرة ومنطق الاستثمار الضيق.

وكذلك فإن تأثير العولمة على حقوق الإق ، تعتبر ظاهرة معاصرة تجسد مجموعة متغيرات الجذرية متبادلة التأثير أهمها ما شهدته الدول من تعميق لاندماج ألاقتصادياتها في الاقتصاد العالمي وانفتاح أسواقها على السوق العالمي

---

(1) د: محمد الجوهري حمد الجوهري ،العولمة والثقافة الإسلامية ، (دار الأمين ، القاهرة ، الطبعة الأولى سنة 2002) ،ص73.

(2) د: محمد الجوهري حمد الجوهري ،المرجع نفسه ،ص 74 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

وفي إطار ذلك تتفق الرؤية في تحليل تأثير العولمة في هذا المجال ، على أنها تعني : فتح الحدود والحرية انتقال الأموال وتحرير أسعار الصرف ، طبقا لأسعار السوق ، والخضوع لقوانين السوق في العرض والطلب وخصخصة القطاع العام ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، وكذلك تتفق الرؤية أخرى على دلالات السلبية لسياسات تأثير العولمة من ناحية الإق ، خاصة في انعكاساتها على برامج وسياسات الدول العربية وتتمثل في الآتي :

يشير " أنتوني جيدنز " إلى أن العولمة لها أثار المدمرة على الاكتفاء الذاتي ، وأن نزعة الحماية ليست نزعة مرغوبة ، حتى لو أمكن تحقيقها فإنها سوف تخلق عالم من التكتلات الاق التي يحتمل أن تنشب بينها الحروب

كما أكد جاك دريد " في إطار رؤيته النقدية للعولمة الإق أن لهذه العولمة أثارها السلبية المتمثلة في مظاهر هي ، البطالة ، الإقصاء الجماعي لموطنين بلا مأوى من كل مشاركة في الحياة السياسية ، المنافسة الاق وعجز السيطرة على تناقضات السوق الحرة ، تفاقم الديون الخارجية ، وظهور الدول الشبحية للرأسمالية ، وهيمنة الغرب على تفسير وتطبيق القانون الدولي .

وكذلك يرى " محسن الخضيري " أن أثار العولمة على حقوق الاق سوف تؤدي إلى التدهور الأوضاع الإق ، وتراجع معدلات التنمية وتضخم الفجوات القائمة بين الدول الغنية والفقيرة ، وازدياد الأغنياء ثراء والفقراء بؤسا ، إذ أن السكان العالم الذين يعشون في الدول ذات الدخل المرتفع يتحكمون في 86 %من أسوق التصدير في العالم و68%من الاستثمارات ، من ثم فإن ما تحصل عليه الدول العربية والفقيرة قليل ، ومن ثم أيضا فإن العولمة تؤدي إلى استقطاب خطير لقوى الاستثمار ، وأن الدولة المتقدمة الفاعلة في العولمة تستحوذ عليه بينما سيعاني باقي العالم من التهميش والانكماش .

بينما من المنظور الآخر يرى أن تأثير العولمة من الناحية الإق تقدم عدد الكبير من الفرص ، أمام البلدان العربية ، كالنفاذ إلى الأسواق العالمية وتدفق أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين الفرص الحصول على التقنية ، وما يعنيه هذا رفع مستوى الأداء لاقتصادياتها الوطنية ، وزيادة كفاءتها في التخصيص واستخدام الموارد المتاحة .

كما أنه مع اختلاف مستويات النمو الإق بين الدول الصناعية والدول العربية فإن حجم الفرص يتسع أمام الأولى ويقل أمام الثانية ،ذلك فضلا عن أنه وعلى المستوى الفعل التاريخي قد أدت التطورات الاق الكونية إلى التهميش عدد متزايد من البلدان العربية ولم يحدث ذلك على مستوى الدول الصناعية[1].

وعلى أية الحال فإنه مهما بلغت سطوة الدول المتقدمة ، وفي صدارتها الو، م، أ، ومهما وصل إليه تحكمها في آليات الاقتصاد العالمي ، فإنها ليست مطلقة اليدين تماما ، فالتنافر بين الدول الغنية وتضارب المصالح بينها ، وبل وتنافر مصالحها داخلها ، ومقاومة البلدان العربية لمخططات البلدان الغنية ، بل ومقاومة قطاعات واسعة من أبناء البلدان المتقدمة نفسها لأسباب عقدية ومصلحيه وإنسانية ، وكل ذلك يضع قيودا على عمليات العولمة الإق، ويجعل مسارها متعرجا بدرجة ما

ويضاف إلى ذلك أن معظم التنبؤات البحثية تكاد تجمع على قضية الفقر ، ستظل أحد أهم التحديات الفعلية ، خاصة في عصر العولمة الراهن ، وفي ظل آليات تدويل الاقتصاد إنتاجا وتوزيعا واستهلاكا ، تلك التحديات التي يتعين على دول العالم مواجهتها خاصة في الجزء الجنوبي في العالم .[2]

الفرع الرابع :العولمة وأثرها على الحقوق الإعلامية (الاتصالية)

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مهما في تغير البنية الثقافية والنظم التقليدية عبر العولمة ، وأصبحت أفكار والمعلومات في بيئة تكنولوجيا الرقمية و المتمثلة بوسائل الاتصال (الميديا) في عالم الانترنت ، وتلفزيون المواصلات (الكابل) والأقمار الصناعية ، وغيرها سهلة التعاطي ، ولها قدر كبير على التأثير الفاعل والأكثر من ذلك سطوة الإعلام المتطور الذي يغري بالتقليد والمحاكاة ويخلق أساليب وطرق حديثة تتناسب مع التطور التكنولوجي ، ولها القدرة الهائلة على الجذب والاستقطاب .

و من ذلك يمكن تبسيط آثار العولمة على حقوق الإعلامية والتكنولوجيا في بعض النقاط التالية :

(1) د: محمد حسين أبو العلا ، ديكتاتورية العولمة (مكتبة مدبولي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة 2004) ،ص 149.

(2) Friedman، jonathan، cultural i denty and global psroces,(Gage publications, London,1994.)

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

يرى أحد الباحثين أن آثار العولمة على حقوق الإعلامية تعد أحد الأشكال المباشرة نحو تكريس الهيمنة الأمريكية في إطار معظم المواد و تجهيزات صناعة الإعلام بيد الدول المصنعة وعلى رأسها ، الو،م،أ، وجميع المواد وتجهيزات الاتصال الحديثة يتحكم فيها كليا مركز واحد للهيمنة ، وأيضا جميع تجهيزات المعلوماتية والحاسوبية وغزو الفضاء وكذلك المواد الثقافية والمرجعية والمكتبات وبنوك المعلومات بيد مركز الهيمنة ، إضافة إلى أن مصادر البث الإعلامي والأقمار الصناعية وطرق تجارتها والأشكال القانونية التي تنظمها بيد هذه الجهة نفسها .

حيث يرى د "محمد شومان" أن الإشكاليات التي تطرحها العولمة في مجال الإعلام على الصعيد المجتمع الدولي ، مدى قدرة الدولة على التحكم أو التأثير في التدفقات الإعلامية الوافدة ، حيث تأثيرها يؤدي إلى وجود فوارق الإ ج ، وتتعمق فيه الاختلافات القومية والثقافية ، وتتعمق فيه الشركات متعدية الجنسية وتتكامل رأسيا وأفقيا ، وتنمو فيه سطوة الإعلان والمضامين الإعلامية والترفيهية السطحية ، التي تهدد مجموعة القيم والعناصر الخاصة بشعوب وقوميات لها خصوصيات ثقافية .

تتيح التقنية وسائل جديدة ومنها سرقة البرامج حيث قدرت قيمة البرامج المسروقة عام 1993م ببليوني دولار ، وسرقة أرقام بطاقة الائتمان حيث قامت عصابة واحدة بسرقة 140000 بطاقة عام 1994 هذه الجوانب من المخاطر الذي يهدد الدول الوطن العربي عامة ويمكن أن يحولها إلى شبكة ملكية خاصة للشركات الغربية العملاقة متعددة الجنسيات [1].

كما تتيح وسائل جديدة للمجرمين واللصوص وتجار المخدرات ، حيث إن توجد سوق وضخامة ما يضخ فيه من المال يغطي عمليات السرقة وغسيل الأموال ، فهناك كثير من عصابات المافيا وأساليب الاحتيال ، وقد تغري بدخول أجهزة استخبارات لبعض الدول وسط معمعة الفوضى لتحقيق أغراض مالية أو سياسية ومن مظاهر ذلك ،مواقع على الانترنت فيها إرشادات للإرهابيين ، حتى وصل الأمر إلى أن يناقش هذا الموضوع في الكونغرس الأمريكي تحت عنوان " الإنترنت وعلاقته بالإرهاب" ، كما أن هناك عشرات الآلاف من المواقع تشرح طرق استعمال المخدرات ووسائل استخدام العنف .

(1) د: نجاح كاظم ، " العرب وعصر العولمة (مركز الثقافي العربي، المغرب ، دار البيضاء ، الطبعة الأولى سنة 2002) ،ص156 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

ونلاحظ هذا من خلال قطاع الاتصالات الثقافية للنظام العالمي الذي أخذ بتطور طبقا لتدفق المعلومات من منطقة مركز الو ،م ، أ، أول منتج للتقنية الحديثة إلى أطراف الدول العربية الخاصة وهو ما يؤيده انتشار لغة بمفردها إلى اللغة الإنجليزية .

حيث أن وسائل الإعلام الأمريكية تسيطر على 65% من مجمل المواد، والمنتجات الإعلامية، والإعلانية، والثقافية، والترفيهية.

استطاع الإعلام في عصر العولمة بوسائله التي تتخطى كل الحدود أن يعمل على تحويل المجتمعات والبنيات الداخلية إلى مجتمعات وبنيات عالمية وهو الأمر الذي أثر في السياسات الداخلية وصانعيها في الوطن العربي ، واستطاع بقدراته التكنولوجيا الهائلة أن يضعف من نظم الإعلام الوطنية ويزيد من تبعيتها له لتنقل منه ما يجود به عليها من صور ومعلومات وإعلانات .

وفي التحليل سوسيولوجي لأبعاد وجود شبكات الانترنت وانعكاساتها المباشرة على المجتمعات العربية، يشير التقرير أنه مع تحول الاتصالات إلى الرقمنة فإنها تعد بتغير بعيد المدى عالميا وإقليميا ومحليا ، فالاتصالات الشبكية تربط كل شيء بكل شيء، خالقة مجتمعا شبكيا يفرض تحولات معقدة ومتناقضة ، كما أن الوجود التقليدي لمجتمعات وطنية يخترقه نشوء مجتمعات الموصولة شبكيا تجمع بينها السياسة أو الأصل العرقي أو المصالح أو الجنس أو العمل أو القضية الأج ، وباستخدام الشبكة تستطيع تلك المجتمعات أن تشعل المناقشات وأن تحشد استجابات فورية. [1]

المطلب الثالث خصوصية العربية

منذ ظهور الاهتمام بموضوع العولمة، أصبحت قضية حقوق الإنسان في الوطن العربي ربما من أهم القضايا المطروحة على الساحة. وليس ذلك فقط لتردي حالة حقوق الإنسان في منطقتنا وإنما أيضاً لالتباس المفاهيم في مجتمعاتنا العربية. فما زال البعض يعتقد أن حقوق الإنسان مفهوم دخيل على ثقافتنا العربية صاغه

(1) د: نجاح كاظم ، المرجع نفسه ، ص158 .

المجتمع الغربي لتحقيق مآرب سياسية. ويدلل أصحاب هذا الرأي على ذلك بطابع الازدواجية والانتقائية في تعامل الغرب مع قضايا حقوق الإنسان في المنطقة.

الفرع الأول : عالمية حقوق الإنسان

وبجانب الجدل حول المفاهيم هناك الجدل أيضاً حول الإطار المرجعي لحقوق الإنسان الذي يتنازعه تياران، يرى أحدهما ضرورة الالتزام الكامل بالعهود والمواثيق الدولية كمرجعية حاسمة لحقوق الإنسان، بينما يرى الآخر تعارض المفاهيم الدولية مع الخصائص الدينية والثقافية والحضارية السائدة في بلداننا العربية ثم اتجاه البعض لتوظيف هذه الاختلافات في العراك السياسي القائم بين التيارات العلمانية والتيارات الإسلامية.

ثم هناك الجدل حول عالمية حقوق الإنسان، وما يجره ذلك من تدخل في الشئون الداخلية للدولة. ولا يغيب عن الحكومات العربية كيف استُغلّت حقوق الإنسان لتفكيك الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية. وقد أسفر هذا اللبس عن انصراف بعض الحكومات العربية عن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، كما ظهر أيضاً في موقف الدول العربية من الميثاق العربي لحقوق الإنسان والذي صدر من خلال جامعة الدول العربية ولم تصدّق عليه سوى دولة واحدة فقط.

وتقف المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع المفاهيم التي جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومنظومة الإعلانات والعهود والمواثيق الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة وذلك اعتقاداً منها أنه لا يوجد تعارض بين هذه المواثيق وجوهر الثقافة العربية والإسلامية وما أتت به الأديان السماوية الأخرى.

ورغم أن عبارة حقوق الإنسان استخدمها الغرب أولاً، إلاّ أن مضمون وجوهر هذه الحقوق جاء نتيجة نضال إنساني طويل وثورات إنسانية وعالمية كان للعرب والمسلمين مساهماتهم الهامة في تأكيد هذه الحقوق[1].

كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يكن مجرد وثيقة غربية أو مجرد أفكار غربية فرضت علينا، ولكنها جاءت نتيجة مفاوضات وجهود إنسانية شارك فيها المجتمع الدولي كله شرقه وغربه، وشماله وجنوبه، بكل

(1) أ : محمد فائق، المرجع السابق، ص 08.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

حضاراته وثقافاته من خلال الأمم المتحدة. فهو بالتالي عمل إنساني شاركنا فيه، ويمثل الحد الأدنى من التوافق بين كل هذه الدول بحضاراتها وثقافاتها المختلفة.

والغريب أن كل الجهود الجادة والمخلصة التي انصرفت إلى عمل مواثيق حقوق إنسان إسلامية توصّلت إلى أن الإسلام أمر بهذه الحقوق قبل أن يتحدّث بها الغرب و أنها في الإسلام أوسع وأشمل مما جاء في المواثيق الدولية وأنها ليست مجرد حقوق ولكنها في حكم الإسلام واجبات تُلزم المسلم الأخذ بها. وهذا يزيل التناقض فمن يؤمن بالأشمل والأعم يقبل بما هو أدنى لتعميمه دولياً، ولا يمنع ذلك من أن نذهب إلى ما هو أبعد منها إقليمياً لتأكيد خصوصيتنا التي هي ربما أوسع من الحد الذي اتفق عليه دولياً.

ولكن الملاحظ أن المواثيق التي تصيغها الحكومات تعمل بعكس ذلك فالميثاق العربي لحقوق الإنسان جاء هزيلاً وأقل كثيراً مما نصت عليه المواثيق الدولية، وكذلك جاء إعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر الإسلامي (حقوق الإنسان في الإسلام).

والحقيقة أن معظم الذين يأخذون الخصوصية في مجال حقوق الإنسان نقيضا للعالمية، يفعلون ذلك للإفلات من الالتزامات الدولية في هذا المجال.

ففكرة العالمية في مجال حقوق الإنسان هي التي نقلت حقوق الإنسان من مجرد شأن من الشئون الداخلية لتصبح جزءاً من القانون الدولي[1].

وفكرة أن جميع البشر يدخلون القرن الجديد وهم يمتلكون منظومة من الحقوق الغير قابلة للتصرف والتي لا يمكن إنكارها باعتبارها حق مكتسب منذ ولادتهم، هي فكرة تستحق أن نتمسك بها وأن نناضل من أجل جعلها حقيقة.

وعالمية حقوق الإنسان – كما أكدت قرارات مؤتمر فينا العالمي لحقوق الإنسان – لا تتعارض مع فكرة التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية التي هي أيضاً حق من حقوق الإنسان والشعوب.

---

(1) أ : محمد فائق، المرجع نفسه، ص 09.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الفرع الثاني : تأثر عالمية حقوق الإنسان بالعولمة

في اعتقادي أن العالمية شئ مختلف عن العولمة، فالعالمية لا تُنهي دور الدولة، ولا تسعى للتقليل من شأنها. فالعالمية تضع على الدولة التزامات معينة وهي تحتاج لدور الدولة لتنفيذ هذه الالتزامات.

هذا بعكس العولمة التي تحد من دور الدولة وسلطاتها لتضعف تأثير الحدود السياسية والسيادة. والعالمية توحي بالمشاركة حيث يتم التعاهد أو التوافق بين المجتمع الدولي على أهداف محددة أو مفاهيم معينة مقابل التزامات يقبلها الجميع، وهي تعني الانفتاح على الآخر، وتعبر عن الرغبة في الأخذ والعطاء.

أما العولمة فهي تسييد أوضاع معينة على العالم أجمع أي أنها تعتمد على التحول من الخارج، فلن تتغير الاقتصاديات من داخل الدولة – على سبيل المثال – لذلك لا بد من فرضها من خلال المؤسسات الدولية والضغوط الخارجية من أجل تحويل هذه الاقتصاديات وإدماجها في النظام العالمي وليس اعتماداً على الدينامكية الذاتية، وهي بذلك اختراق للآخر وسلب لخصوصيته.

فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص على حالة حقوق الإنسان فإن عالمية حقوق الإنسان تعني الالتزام في هذا المجال بالمفاهيم التي أقرّها المجتمع الدولي من خلال أكثر من مئة اتفاقية وإعلان وعهد دولي، وتعني أنّ حقوق الإنسان كل لا يتجزأ.

أما العولمة في مجال حقوق الإنسان فتعني تعميم مفهوم حقوق الإنسان في ثقافة الدولة الأقوى، والتي هي حالياً الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها ثقافة الأمة الصاعدة والساعية للهيمنة على مستوى العالم كله.[1]

المبحث الثاني : دراسة نقاط التداخل بين العولمة وحقوق الإنسان ومخلفاتها

لقد أضحت حقوق الإنسان جزء من الوعي المتمدن المعاصر ، وإطارا عاما لكل المجالات الإنسانية ، وخطابا عالميا تتصارع حوله السياسات الدولية ، وتتنازع الحجج لدعم اتجاهاتها ، موضوعا للتفاعل ، والتواصل بين مختلف الثقافات والحضارات والمجتمعات وتزايد عدد المنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجال الدفاع عن الحقوق الإنسان ، والمنظمات الحكومية التي أنشأتها الدول لتعبر عن وجهة نظرها ولتدافع عن سياستها وما يوجه إليها من

---

(1) أ : محمد فائق، المرجع السابق، ص 11 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

اتهامات ، واستحداث إدارات ومؤسسات متخصصة بحقوق الإنسان في المختلف القطاعات خاصة الأمن ، العدل والمنظمات ، ولجان وأمانات لشؤون المرآة أو الطفل ، أو لذوي الاحتياجات الخاصة أو للبيئة ... أو غيرها ، ويرجع ذلك لأسباب كثيرة [1]

وبتوضيح التراجع الذي حصل على صعيد حقوق الإنسان في تهميش الإنجازات التي حققتها البشرية خلال العقود السابقة ، وتراجعها باسم الربح ، وهذا الربح الذي يتطلب توحيد السوق.

بالإضافة إلى المظهر السياسي للعولمة الذي يتجسد في ازدياد أحكام الأمن على المجتمع وهنا نجد أن المنظمات حقوق الإنسان في العالم العربي ، تواجه مشكلة إيجاد التوازن بين سيادة الدولة وتوسعها.

لذا يجب أن يكون الموقف من العولمة حقوقيا ، قانونيا وليس إيديولوجيا ، مما يزيد من مسؤولية حركة حقوق الآن فضلا عن توثيق علاقاتها مع الحركات الأج كما يجب على منظمات حقوق الإنسان ، التركيز على حقوق الإنسان والشعوب معا.[2]

وكل هذا سوف نتعرض لها من خلال ثلاثة مطالب : المطلب الأول نستعرض فيها الأثر الإيجابية للعولمة ، والمطلب الثاني نستعرض فيها الآثار السلبية للعولمة أما المطلب الثالث وهو الأهم في هذه الدراسة الموجزة سوف نتعرض أثار العولمة على السيادة الدولة.

المطلب الأول : الآثار الإيجابية للعولمة

كما للعولمة آثار السلبية على حقوق الإنسان لها آثار الإيجابية ، وتكون في الصالح الشعوب المقهورة ، ونذير الشؤم على الاستبداد ، والمستبدين الذين يتمركزون وراء الدولة العربية والسيادة الوطنية من أجل الانفراد بشعوبهم .

يرى أنصار العولمة أن إيجابياتها على حقوق الإنسان كثيرة لا يمكن حصرها ، فهي تشمل جميع النواحي والمجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والإيديولوجية ، والثقافية ، والسياسية ، والتقنية والمعلومات وغير ذلك،

---

(1) د: سحر مهدي الياسري : انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان (**جريدة الأهالي العراق**، العدد الأول سنة النشر 14 ماي 2002) ،ص 01 .

(2) د: رضا عبدا السلام ،انهيار العولمة، (دار الإسلام للطباعة، مصر ، الطبعة الثالثة سنة 2003)، ص 148 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

وهي تعمل على إعادة تشكيل العالم من حيث إنتاج المعلومات و غير ذلك ،و هي تعمل على إعادة تشكيل العالم من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل ، وزيادة فرص العمل، ورفع الكفاءة الفنية والبشرية .

فالعولمة تتحقق من خلال تطوير الزراعة والصناعة والخدمات الإنتاجية وتطوير السياحة على المستويين المحلى والدولي ، وتحسين وسائل السفر ، وخفض تكلفتها ، وتوحيد السياسات المالية والنقدية وتوسيع الاستثمار والتكامل الاقتصادي، وأهم إيجابيات العولمة[1]:

1-تجاوز الفرد للدائرة الضيقة للإعلام الوطني في ظل الثورة التكنولوجية .

2-اتساع مساحة الحرية أمام المتلقي وتزايد قدرة القنوات الفضائية غير الحكومية على مناقشة جميع القضايا بطرح الرأي ، والرأي الآخر , بحيث صارت تلك القنوات ساحات للممارسة الديمقراطية التي تفتقدها على مستوى الواقع أغلب الوطن العربي.

3- تنشيط الصناعات المختصة للاتصال المرئي, و فتح مجالات للعمل أمام العمالة المتخصصة و إن كان التطور المتلاحق في تكنولوجيا الفضائية قد ترك أثرا حول العملية إحلال العمالة المدربة و الاستغناء عن سواها بحيث أصبحت سوق العمل هنا أكثر تخصص.

4-فتح ظهور شبكة الإنترنت ، وانتشارها عالميا في مجالات لا حدود لها للمعرفة ، واكتساب المعلومات لتسهيل الاتصال بين الأفراد من ثم بين الثقافات ، ومع نهاية القرن العشرين تنامي باطراد الاتجاه نحو المزج بين هذه الشبكة ، وبين وسائل الاتصال الجماهيري ، إلى حد يتنبأ فيه البعض بأن يصبح الكمبيوتر الشخصي هو وسيلة الاتصال المجمعة لباقي الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية .[2]

5-الانفتاح على العالم وخاصة في المجال الثقافي ، الاقتصادي ، والتجاري ، والشيوع مبادئ الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية ، وتأكيد قيم الاحترام الإنسان ، وتقدير آدميته ، وحقه في الحياة الكريمة.

---

(1) د: سحر مهدي الياسري، المرجع السابق ،ص 03.

(2) **د:** مهند إبراهيم : " العولمة وغياب المشروع الحضاري العربي (دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى سنة2002) ،ص 36 .

6-العولمة تؤدي إلى تسريع التطبيقات الجديدة في الثقافة الحديثة ، وتعمل على أن تجعل العالم يعيش ولادة الشئ الجديد في كل الدقيقة يفضي بالضرورة على خدمة الإنسان ، وتقضي على الشمولية والسلطوية.

7-تعمل العولمة على تحويل الشعور بالانتماء من حالة خاصة (تعصب لقبيلة ، ومجتمع ، وطن) إلى الحالة العامة ، وهي الإنسانية حيث يخفض العداء بين المجتمعات ، وتهدئة النزاعات التي تقود الحروب بين الدول وتجعل الأرض مدينة إنسانية تسمى بالمجتمع المدني العالمي.

8-أدت إلى بروز تيارات فكرية منادية باحترام حقوق الإنسان وآدميته ورفع الاستبداد ، والجور ، والطغيان ، والتعسف ، وكل أشكال القهر والهيمنة وتطبيق إجراءات تأديبية من خلال هيئة الأمم المتحدة ضد كل من يتطاول على هذه الحقوق.

9-تمثل الانفتاح على العالم ، والتأثير الثقافي المتبادل بين أقطاره المختلفة ، وحرية الحركة السلع والخدمات والأفكار والتبادل دون الحواجز أو الحدود.

10- انهيار الدولة القومية ، وسيادة فكرة الديمقراطية والمطالبة بحقوق الإنسان ، ومنها الحقوق الاقتصادية ، المتمثلة في الأسواق الحرة والشركات متعددة الجنسية ، والمتعدية الحدود ، ومنها الاجتماعية ، والثقافية ، نحو التجانس الثقافي ، وانفتاح الأنظمة الاجتماعية ، وبخاصة نظام التدرج الاجتماعي ، ونظام الأسرة والجوانب التكنولوجية ، والتقنية المتمثلة في التقنية الصناعية والحربية والكمبيوتر ، ووسائل الاتصال التي تستخدم تقنيات الأقمار الصناعية .

كما أن من أبرز إيجابيات العولمة التركيز على قيم حقوق الإنسان والقانون والشرعية الدولية في سياق التوجهات العالمية الجديدة وهذه المبادئ والقيم من الصميم رسالة الإسلام الخالدة والأمة الإسلامية أولى الأمم التزاما بهذه القيم والتي تعمل بمقتضاها ، وتعمم اشاعتها [1] .

المطلب الثاني : الآثار السلبية للعولمة

لم تكن العولمة عملية منظمة مائة بالمائة ، ولكنها في معظمها نتاج" القرار السياسي للعديد من الدول " مما يفسر هذا الاندفاع الذي يصعب إيقافه ، وتفسيره ، واستيعابه ، كما اهتم المشهد الثقافي، والاجتماعي ،

(1) د. أمل فؤاد ، آليات العولمة وآثارها وتجلياتها ، (**مجلة منير الدنيا الوطن** ، العدد 58325، ستة النشر 2006)، ص 35 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

والسياسي العربي بشكل كبير بكل جوانب العولمة ، وحظي هذا المشروع الكوني باهتمام منقطع النظير في جميع هذه الأوساط نتيجة الإحساس المبرر بمخاطره في ظل الغياب الواضح للمشروع الحضاري العربي ، والمقومات دخول الألفية الثالثة بشكل يضمن حجم وفاعلية التعاطي مع هذه التغيرات

كما أصبحت حقوق الإنسان وسيلة ، للضغط الدولي أكثر مما هي مصدر للالتزامات قانونية فعلية، وقد تؤدي إلى إنزال العقوبات على الدول اعتبرت خارجة عن القانون من المنظور مجلس الأمن الذي تحول إلى أداة بيد الولايات المتحدة الأمريكية ،لسيادة منطق القوة من الجهة ، والمصلحة الخاصة للدول الأعضاء الدائمين وغير الدائمين ، الذين لا يتفانون عن عقد التسويات واستغلال أزمات الدول التي قد

تطرد من الجماعة الدولية أو تمتهن كرامة شعوبها بتجويعها وإفقارها ، بحجة انتهاكها لحقوق الإنسان ، في حين الدول الأخرى مرضي عنها تمارس أبشع أشكال انتهاك حقوق الإنسان لا يجري الحديث عن سجلها الإجرامي.[1]

ويرى البعض في العولمة مشروع الاستحواذ جديد يقوم على ما يسمى بالوحدة الاقتصادية العالمية ، التي تجسد أساسها في اتفاقيات الجات التي تم استبعادها لصالح منظمة التجارة العالمية ، لأن العولمة الاقتصادية هيّأت العالم لكونية تشهد الانتقال إلى إلغاء الحدود التجارية في العالم ، والانتقال إلى عصر الشمولية السوق ، ومحاولة التوحد الثقافي في ظل ما عرف بالأمركة إلى الجانب الاتفاقات الساعية إلى توحيد الجهد الأمني لمواجهة الإرهاب ، وقد جاءت العولمة استجابة لمنطق الرأسمالية العالمية التي تبلورت احتياجاتها الخمسة في سياق الاحتكارات الخمسة : الاحتكار التكنولوجي ، الاحتكار المالي ، الاحتكار الموارد الطبيعية ، الاحتكار الإعلامي ، واحتكار وسائل التدمير الشامل .

ومن سلبياتها ما يلي :

1. الهيمنة على اقتصاديات العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال السعي لسيطرة الاحتكارات والشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاديات العالم .
2. التحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في الدول العالم .

(1) د: حسن المكاوي:أبعاد العولمة وإعادة هيكلة وسائل الإعلام ، (**مجلة البحوث والدراسات العربية** ، العدد 31، سنة النشر 1999) ،ص 02.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

3. إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب .

4. سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية ، على قنوات الإعلام الثقافي أدى إلى تدعيم الاختراق الثقافي الذي يتعرض له الوطن العربي .

5. تغير سلوكيات الحياة العربية (المأكل ، المشرب ، الملبس ، طريقة التفكير والحياة)

6. انخفاض الاهتمام بالجوانب الروحية للحياة ، والتركيز على الجوانب المادية (العقلانية على حساب الروحية)

7. تأثر وسائل الإعلام العربية بوسائل إعلام العالمية ، وقصورها عن حماية وتجريد الثقافة العربية .

8. تغير القيم و السلوكات الاستهلاكية أي التركيز على العلامات التجارية العالمية ، وانتشار السلوكيات الاستهلاكية الغربية .

9. سيادة المستويين من الثقافة .

أ – الثقافة الجماهيرية استطاعت حماية القيم والتقاليد من الاختراق الغربي رغم قصورها من خلق الثقافة التجدد.

ب – الثقافة العالمية ، تمكنت من خلال الانفتاح على الثقافات العربية إلى أن ذلك لم يحل دون المس بالقيم والتقاليد العربية الإسلامية .

10- وجود مستويين من الثقافة أدى إلى زيادة الفجوة الثقافية بين مناطق الريف والحضر في الوطن العربي .

11- الاتجاه نحو فصل الثقافة عن السياسة .

12- التهديد المباشر للغة العربية ، حيث أصبحت اللغة الإنجليزية هي اللغة التجارية الرسمية في معظم الأحيان حتى التجارة العربية أو داخل الدولة نفسها .

13- تأثر القيم والمعتقدات الثقافية العربية بالعولمة أدى إلى عدم قدرتها على تحقيق التجديد المتوازن للثقافة العربية ، الأمر الذي يهدد الفنون والآداب العربية .

14- أدى انتشار شبكات الانترنت والأقمار الصناعية والاستخدام غير المتوازن لهما ، إلى انحراف الثقافة عن القيم والمعتقدات الإسلامية.[1]

كما اهتم المشهد الثقافي و الاجتماعي ، والسياسي العربي ، بشكل كبير بكل جوانب العولمة وحضي هذا المشروع الكوني باهتمام في جميع هذه الأوساط نتيجة الإحساس المبرر بمخاطر في ظل غياب واضح للمشروع الحضاري العربي ومقومات دخول الألفية الثالثة بشكل يضمن حجم وفاعلية التعاطي مع هذه المتغيرات الجامحة .

المطلب الثالث : أثار العولمة على سيادة الدولة

لقد شغل تأثير العولمة على مفهوم السيادة ووضعية الدولة القومية حيزا لا يتهانى به من اهتمامات المحللين السياسيين ،في رؤيتهم للعولمة التي تهدف إلى جعل الشئ على المستوى العالمي ,أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينافي عن كل المراقبة ,والمحدود طبقا لهذا التعريف يؤكد على دور الدولة القومية التي تتمتع بسيادة وطنية كاملة تستطيع من خلالها توفير الحماية الداخلية والخارجية , أما اللامحدود فهو النطاق العالمي حيث تسعى العولمة إلى إلغاء حدود الدولة القومية في مجالات الإق ،والمالية والتجارية وتعميم نمط معين من الأفكار ليشمل الجميع.

الفرع الأول:الأثر الداخلي

تعد السياسة من أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على عدم التفريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني. وهذا الحرص ضِمن المجال المحلي، وبعيد عن التدخلات الخارجية ترتبط أشد الارتباط؛ بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية.

والدولة القومية هي نَقيض العولمة، كما أن السياسة ونتيجة لطبيعتها ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصاديات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلِّي.

(1) د: مصطفى أبو زيد الفهمي : مبادئ أنظمة السياسية (دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية، الطبعة الثانية سنة 2003)،ص29.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

إن الدولة التي كانت دائماً الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الآن مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطاً . فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً إلى كل العواصم، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره، والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيراً حاسماً في السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات القريبة والبعيدة[1].

ترتبط" العولمة السياسية" ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية و المحلية جديدة خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي، ومن أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة لتشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف المركزي الأوروبي الذي أنشئ عام 1999 ليشرف على عملية اليورو.

إن النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساساً على تخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض من مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة الاقتصادية، وربما لاحقاً الوحدة السياسية من خلال بروز الولايات المتحدة الأوروبية التي تتمتع بسياسة خارجية ودفاعية واحدة لتصبح قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن القادم.

مع السياق الاقتصادي هناك المؤسسات المالية والتجارية والاقتصادية العالمية، وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية، والتي تأسست عام 1996، لتشرف إشرافاً كاملاً على النشاط التجاري العالمي. كما يشرف صندوق النقد الدولي على النظام المالي العالمي.

لقد أصبحت هذه المؤسسات التجارية والمالية من الضخامة والقوة، حيث أنها أصبحت قادرة على فرز قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم. كذلك هناك الشركات العابرة للحدود التي شكلت نتيجة للتحالفات عابرة القارات بين الشركات الصناعية والمالية و الخدماتية العلاقة في كل من أوروبا وأمريكا واليابان. .

---

(1) أ : باسيل يوسف، حقوق الإنسان بين العالمية الإنسانية و العولمة السياسية،(**مجلة الموقف الثقافي** دار الشؤون الثقافية بغداد، العدد 10 ستة 1997) ، ص 17.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

إن ما تقوم به هذه الشركات هو إعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية وزيادة سيطرتها وتحكمها في الأسواق العالمية وتوجيه سياساتها خلال القرن القادم.[1]

ومع أن هذا التطور الذي يصب في سياق بروز الحكم العالمي، والذي يتضمن بروز شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة التي تضم الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقارات، والهيئات الدولية، كالأمم المتحدة يستثمرها البعض ليعدها خطوة في الطريق المستقبلي نحو قيام الحكومة العالمية الواحدة والتي هي الهدف النهائي للعولمة السياسية. في حين، أن ما يجري يمثل موقف تلك الدول بكل سيادتها واستقلالها باتجاه التعاون في تناول قضايا مهمة تخص المجتمع الدولي وتعمل سوية من أجل حلها .

أولا:أبرز إفرازات العولمة السياسية

1- توسع دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، مما حدا بالبعض إلى اعتبار العولمة مرادفاً للأمركة بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها.

2- إن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسيات خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل في كيانات أكبر، إنما تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات وبخاصة في الوطن العربي ، والتأثير على سياساتها وقراراتها السيادية، وليس بجديد القول إن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لعشر أو خمس عشرة دولة إفريقية مجتمعة، وهو ما يجعل هذه الكيانات في وضع أقوى من الدول[2].

3- إن الدول الصناعية الغربية وبعض دول العربية المصنعة حديثاً اتجهت نحو إقامة وتدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية كجزء من إستراتيجيتها لتتكيف مع عصر العولمة .كما هو الحال في التطورات التي لحقت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس "النافاتا" التي تضم إلى جانبها كل من كندا والمكسيك. كما حرصت دول جنوب شرق آسيا على تدعيم علاقاتها من خلال رابطة "الآسيان ."وإذا كان تعزيز التكتل الاقتصادي

---

(1) أ : باسيل يوسف، المرجع نفسه ، ص 18.

(2) د: رضا عبد السلام ،انهيار العولمة (مصر، دار الإسلام للطباعة، الطبعة الثالثة سنة 2003)، ص 45 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الإقليمي يمثل آلية مهمة لتمكين الدول الأعضاء في تلك التكتلات من تعظيم فرص وإمكانيات استفادتها من إيجابيات عملية العولمة، وتقليص ما يمكن أن تتركه عليها من سلبيات، فإن الكثير من المناطق العربية تعاني من ضعف وهشاشة أطر وهياكل التكتل والتكامل الإقليمي بين دولها.

4- على الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على صعيد الخطاب السياسي الرسمي وبعض الممارسات العملية إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البركماتية والانتهازية السياسية التي تتجلى أبرز صورها مع المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، وعدم ترددها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية.

وهكذا يتبين لنا أن أمريكا لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية.

5- إن القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية تعمد إلى استخدام قواتها ونفوذها لتوظيف الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين بصفة عامة.

6- إن فرص وإمكانيات تحقيق المزيد من الاستقرار في النظام العالمي في عصر العولمة تبدو بصفة عامة محدودة، فالتأثيرات قائمة ومحتملة للعولمة على بلدان العربية وبخاصة فيما يتعلق بتهميش بعض الدول، وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب واستمرار تفاقم بعض المشكلات التي يعاني منها الوطن العربي . نظراً لذلك فإن بعض المناطق العربية ستبقى رهينة للحروب الداخلية والإقليمية التي يمثل بعضها عناصر لعدم الاستقرار في النظام العالمي[1].

(1) د: رضا عبد السلام ،المرجع نفسه، ص 46 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

ثانيا:استنتاجات :

إذن فإن تأثير العولمة على سيادة الدولة يتمثل في أن قدرات الدول تتناقص تدريجياً بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها. فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام حدّت من أهمية حواجز الحدود والجغرافية.

كما أن قدرة الدولة سوف تتراجع إلى حد كبير خاصة في ظل وجود العشرات من الأقمار الصناعية التي تتنافس على الفضاء .كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية يحد أيضاً من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما سيكون له تأثير بالطبع على سياساتها المالية والضريبية وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية.[1]

فالعولمة إذن نظام يقفز على الدولة والوطن والأمة، العولمة تقوم على الخصخصة، إي نزع ملكية الأمة والوطن والدولة ونقلها إلى الخواص في الداخل والخارج .وهكذا تتحول الدول إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه، وهذا سيحقق إيقاظ أطر للانتماء سابق على الأمة والدولة هي القبيلة والطائفة والتعصب المذهبي... الخ . والدفع بها إلى التقاتل والتناحر والإفناء المتبادل، إلى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية والقومية... إلى الحرب الأهلية

الفرع الثاني :أثار الشركات متعددة الجنسية السياسية و الأمنية على الدول

1- ممارستها لأدوار مختلفة التأثير على السياسات الوطنية للدولة المضيفة.

2- إن هذه الشركات تمثل جزاء منها في عملية صنع السياسة الخارجية لدولها.

3- تكرار التهديدات التي تمارسها حكومات هذه الشركات ضد الدول المضيفة والناجمة عن عزم تلك الحكومات على تطبيق قوانينها الخاصة على هذه الشركات مما يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول المضيفة.

---

(1) د: سيار جميل ، العولمة و المستقبل إستراتيجية تفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن 21 ،(المطبعة العربية للنشر، لبنان ،الطبعة الأولى سنة 2000)، ص 81.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

4- استهداف الأنظمة السياسية المناهضة لسياسات حكومات الشركات أو السعي إلى المحافظة على أنظمة سياسية معينة وتثبيتها في السلطة. (1)

كما أن العلاقات في ظل العولمة أصبحت تتشكل حول محورين رئيسيين هما الاعتماد المتبادل بين الدول القومية بهدف تحقيق المصلحة المشتركة لتلك الدول خاصة في المجال الإق ،وتبعية الدول العربية للدول القومية بسبب عدم قدرة الدول العربية على إشباع الاحتياجات الأساسية لمواطنيها كما أصبحت الوسيلة الأكثر الفاعلية في تحقيق انتقال السلع ورأس المال والمعلومات والأفكار هي الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تتخذ العا لم كله مسرحا لعملياتها .

ويعني ذلك إعادة توزيع وتغير الأوزان النسبية للفاعلين في النظام الدولي لصالح المؤسسات المجتمع المدني على الحساب الدول والمنظمات الدولية الحكومية

والواقع أن الشركات متعددة الجنسيات سعت إلى احتواء الدولة وتسخيرها لخدمتها ،حيث أصبحت الحكومات العربية تتعرض لضغط مضاعف فمن ناحية هي مطالبة مثل الحكومات في الدول المتقدمة بأن تقوم بوظيفة التدبير وفق ماتمليه إدارة الشركات متعددة الجنسيات في مواجهة متطلبات المؤسسات الدولية ، ومن الناحية الأخرى فإنها لا تعتبر شريكا في استفادة من مهارات والخدمات الشركات المتعددة الجنسيات لأن هذه الاستفادة مقصورة على الدول المتقدمة التي تقع فيها المراكز تلك الشركات

ومن بين التطورات الدولية التي صاحبت العولمة هناك تغير هيكل لنظام الدولي من نظام ثنائي القطبية تسيطر عليه قوتان عظيمتان هما الو ، م، أ، و الإ ، السوفيتي إلى نظام أحادى القطبية تنفرد الو ، م، أ بسيطرة عليه ومن هنا أثيرت تساؤلات حول أفضل نظام يمكن من خلاله ضمان أمن السيادة الدولة القومية ، إذ ذهب البعض إلى أن النظام أحادي القطب يؤدي إلى انتهاك سيادات الدول خاصة الدول العربية وعلى سبيل المثال لم يكن من ممكن أن يحدث لسيادة العراق ما يحدث لها الآن من انتهاكات لو استمر النظام الدولي ثنائي القطبية أن العولمة ستؤدي حتما إلى القيام نظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب وأن هذا النظام هو الذي سيحفظ سيادات الدول بقدر أكبر من النظامين الأحادي وثنائي القطبية .

---

(1) د: جلال أمين ،العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوراغواي 1998/1798 ، (مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ،الطبعة الأولى ستة 1999)، ص 158.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

كما أن ازدياد عدد هذه الشركات الذي وصل إلى 400 ألف شركة أدت إلى تقليص دور الدولة والقضاء على القطاع العام في عدد كبيير من الدول على الأقل الحد منه الذي سيزول حتما، مع العلم أن هذه الشركات متعددة الجنسيات لا تساهم في تشغيل إلا بالنسبة 7% من اليد العاملة في العالم ولا

تتجاوز نسبة الضرائب التي تؤديها إلا 4% من مجموع الضرائب في العالم بينما تحتكر 80% من حجم التجارة العالمية .

لقد أصبحت هذه الشركات تسيطر على العالم من حيث سعة النشاط ونوعيته ، حيث تسيطر على أغلب الإنتاج العالمي ، وعلى ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة وثلثي من نسبة المساهمة في التجارة العالمية،وهذا كله أدى إلى تقليص المسافات بين الدول العربية والدول المتقدمة التي تحتكرها وعدم الاهتمام بالحدود السياسية .

ومن خلال هذا يتضح لنا وجود علاقة طردية بين المتغيرات التي صاحبت العولمة وتقلص السيادة الدولة الوطنية ، إلى أن تأثيرات السلبية للعولمة على سيادة الدولة ليست بدرجة متساوية على جميع الدول ، فالدول العربية تعرضت لتأثيرها بدرجة أكبر من الدول المتقدمة خاصة في المجال الثقافي والإق .

فقد أصبحت الدول العربية محاصرة من الداخل بمجتمع مدني يتمتع بدعم عالمي ، وبعجز متزايد في الوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها ، أما خارجيا فأصبحت محاصرة بصندوق النقد الدولي وسياسات الدول الكبرى ، مما يثير تساؤلات بشأن حدود اسيادة والأدوار المنتظرة للدولة العربية في ظل هذا الوضع[1].

ففي الوقت التي كانت فيه كثير من الدول العربية تعاني من التهميش الإق لعدم قدرتها على المنافسة وتذويب ثقافتها الوطنية في الثقافة الكونية كدولة فلسطين مثلا ، نجد أن هناك شعوبا وثقافات أخرى شتى في العالم لا تخشى العولمة ، فاليابانيون مثلا لا يخافون العولمة بل يتفاعلون معها ، فهم لم يتأثروا في خصائصهم الثقافية وسماتهم القوية بالغرب ، بل أن انجازهم الإق ، يساعد على توليد الثقة في عنصر اختلاط ثقافتهم المحلية بالثقافات الأجنبية لاسيما منها الغربية .

وهكذا فإن هناك علاقة عكسية بين تقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات العولمة، وبعبارة أخرى هناك تأثيرات متفاوتة للعولمة تجاه الدول من وجهة النظر مدى احتفاظها بسيادتها الوطنية

---

(1) د: جلال أمين_،المرجع نفسه ، ص 200.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

وعلى الرغم من القيود التي تحاول العولمة فرضها على الدولة القومية لتحد من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدي ، وعلى الرغم من أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد أو الأقوى في النظام العالمي ، إلى أنه لا يوجد ما يدل على أن هذه التحولات ستؤدي إلى إلغاء دور الدولة ، أو خلق بديل لها حيث سيبقى للدولة دور مهم في بعض المجالات وخاصة في الوطن العربي[1].

(1) د: محمد مصطفى عرقي ،العرب و عولمة الناتو، (**جريدة الأهرام القاهرة** ،العدد 54 ،23 مارس 2001)، ص03 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الخاتمة :

في نهاية هذه الدراسة، سنحاول إعطاء أجوبة مقنعة حول الإشكالية التي طرحناها في مقدمة هذه الدراسة.

إذ أنه منذ بروز مصطلح العولمة في السنوات الماضية والجدلية مستمرة حول تعريفها ، بل وحول حقيقتها فالبعض يراها دعوة زائفة وآخرون يرونها حقيقية تقوم على سند ، وأيا كان الوضع فإن العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور كثيرة منها الاقتصاد والثقافة والاجتماع ، ولاشك أن للعولمة إيجابيات ، كما لها سلبيات ينبغي علينا حصرها بشكل مستمر وعلى مختلف الأصعدة ، فنحن في الوطن العربي مازلنا في غمار المنافسات الإيديولوجية الرافضة للعولمة من دون دراسة كافية لقوانينها أو التيارات التي يقبلها من دون أي شرط أو تحفظ.

أضحت ظاهرة العولمة هاجس طاغي في المجتمعات المعاصرة ، فهي تستقطب اهتمام الحكومات ومؤسسات ومراكز البحث ووسائل الإعلام ، وتعاظم دور العولمة وتأثيرها على أوضاع الدول والحكومات وأسواقها وبورصاتها ومختلف الأنشطة الإق فيها .

تمثل العولمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي تحديا خارجيا وخطيرا للبلدان العربية ، واقتصادياتها ، فالوطن العربي مراقب و مهدد في نفس الوقت يعيش مرحلة من التناحر و التآكل و التهميش فاقدا لأية إستراتيجية إق و سياسية و دينامكية للدفاع أو الهجوم ، أن عمليات الضغط و الإضعاف التي تستهدف وطننا العربي من أجل زعزعت استقراره و تعطيل مؤهلاته حتى لا يبقى أمامه سوى الاندماج السلبي في آليات العولمة و بالصيغة التي يعرفها الأقوياء تحت اسم التدويل الشامل للاقتصاد.

غيرأننا نعيش في عالم كثير من الإمكانيات التي لا يمكن إنكارها ، و لكنه أيضا عالم مفعم بالكثير من المخاطر، و مظاهر العولمة تلك التي تتطلب بناء مؤسس قادر على الاستجابة لتوفير الاستقرار و النمو المستديم و توزيع أكثر عدالة لفوائد العولمة[1].

(1) د رضا عبد السلام ، انهيار العولمة (دار إسلام للطباعة، مصر، الطبعة الثالثة سنة 2003)، الصفحة 195.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

كما أن البشرية عاشت و ستعيش مستقبلا عمليات الصعود و الهبوط في الأنظمة الإق و العولمة قد تكون بداية نهاية للرأسمالية العالمية و لكنها لن تكون النهاية للنظام الرأسمالي الذي يؤمن بوجود الدولة الفاعلة في الإق ، إلا أن العولمة هو التنافس الحر بين المراكز الصناعية و الزراعية و البحوث العلمية و المراكز المعلوماتية و الخدماتية.

غير أن على الدول العربية لمواجهة هذه ظاهرة عليها أن تقوم بتهيئة الظروف لكي يكون التنافس في بيئة عادلة و متكافئة و لكي يكون تنافسا حرا ليس فيه تحيزا أو محسوبية أو فساد و حتى يكون شفافا واضحا بعيدا عن الغموض يتطلب إجراءات معينة و إعداد المصانع و الشركات و إعداد الهياكل الإدارية و التنظيمية في الدولة العربية ،و مصادر الإنتاج إعدادا جيدا و هذا يستلزم استعداد مصادر الإنتاج و المصانع للتطوير و التجديد و التحديث في ظل المنافسة الشرسة التي تتيحها العولمة ، إن إعمال المنافسة و تعزيزها في النظام الإق ليس واقف على النظام الرأسمالي فقط فهي من المكتسبات الفطرية الطبيعية التي كانت سائدة في العصور المختلفة ، كما كانت سائدة و منتشرة طوال التاريخ الإسلامي و بالإضافة إلى حرية الانتقال و تنقل الرؤوس الأموال و البضائع و الأفراد في سائر بلاد العالم الإسلامي[1].

و على العرب الآن العمل من أجل الاستفادة من العولمة و أخذ ما هو إيجابي منها وترك ما هو سلبي وأن لا يجعلوا من الصراع مع أمريكا و موقفها من الكيان الصهيوني ، حالة تؤدي إلى ضياع فرصة الاستفادة من العولمة بهذه الذريعة أو تلك ، و لمواجهة هذه الظاهرة لا بد على الوطن العربي من تحيق التكامل الإق العربي و العمل على إنجاح السوق العربية المشتركة ، و الاتفاقيات الجماعية و الإسراع في إقامة منطقة التجارة العربية البينية و تحسين الإنتاج الزراعي و الصناعي العربي و تحسين الخدمات بما يكفل له التسويق في الأسواق العالمية ;و فتح المجال أمام القطاع الخاص و مبادراته في الاستثمار و الإنتاج و التصدير و إزالة العوائق التي تحول دون تفعيل دور القطاع الخاص و الاعتماد على الحث العلمي و الابتكار لتطوير الإنتاج و تبني معيار الجودة وخاصة معيار الجودة الشاملة;إقامة المزيد من الاتفاقيات التعاون الثقافي بين الدول العربية و ذلك بتكثيف جهود المؤسسات الثقافية العربية لزيادة الوعي الثقافي وخاصة في مناطق الريف العربي و حماية اللغة العربية من خلال العديد من الوسائط من أهمها التركيز على التبادل التجاري العربي اللغة العربية ، و تدعيم جهودها في وسائل الإعلام السمعية و المرئية و

(1) د أحمد ثابت وآخرون; ، العولمة و تداعياتها على الوطن العربي ،(م د و ع ، بيروت ، الطبعة الثانية مارس 2004)، الصفحة 225 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

المقروءة و تعزيز المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من ناحيتي السعر و الجودة لتتمكن من استغلال إمكانات التصدير إلى الأسواق العالمية التي يتيحها الانفتاح الإق العالمي و لا شك إلي أن مواجهة هذا التحدي الكبير لا يأتي إلا من خلال تضافر الجهود على المستوى العام و الخاص ، فعلى سبيل المثال يستطيع القطاع العام المساعدة في التنمية المقدرة التنافسية و التبادل الثقافي العربي (1).

كما أشار التقرير الاستراتيجي على أن الوطن العربي يحتاج إلى إصلاحات سياسية تضع حدا للإحباط العام و اليأس سعيا إلى تضيق فجوة القوة الشاملة التي لا يظهر منها ميزان القوى العسكري بالقدر الكافي ولكنها تبدوا واضحة و مؤلمة في أي مقارنة على صعيد الأداء العام و التقدم التكنولوجي و التطور الإق ومستوى الحياة و أن تعمل و بسرعة من أجل بناء قوي قادرة على أن تلتمس كل الجوانب المضيئة من تراثنا العربي و تستفيد من التراث الإنساني لتعمل على بناء المجتمع العربي المنشود وطنيا و إقليميا و قوميا.

و فيما ينبغي على الدول العربية أن تؤديه في محاولات حملها على التنازل عن الحقوق لها لصالح كيانات كبرى قد تكون الشركات متعددة الجنسيات أو المنظمات الإق الدولية أو الدول الكبرى أو حتى لصالح ترتيبات إقليمية أو فوق إقليمية جديدة كالسوق الشرق أوسطية و الشركات المتوسطية فإن الدول العربية يتحتم عليها أن تنخرط في سياق مجتمع إقليمي عربي يشحذ قدراتها على كسب رهانات المنافسة التي أطلقتها العولمة ، و يؤدي إلى تعظيم مصالحها الإق و إذا كان لابد من تنازل على بعض حقوق السيادة الوطنية فليكن للنظام الإقليمي قدرة على تعظيم المصالح العربية و صيانة الهوية القومية و الحضارية لا لصالح الترتيبات الإق شرق أوسطية.

إذا كان الوطن العربي يريد أن تكون العولمة لصالحه يجب أن تتخذ حقوق الإنسان لتكون المؤشر الرئيسي لتوجيه مسار العولمة ، و لا شك أن أخطر ما يواجه البشرية في مجال العولمة ، هو النظر لهذه العولمة هي أنها عولمة اقتصادية دون عدها إنسانية.

لقد أصبح العالم في حاجة إلى مشروع عالمي تلتقي عنده شعوب الأرض بجميع ما يوحد هذه الشعوب و يسمح لها في نفس الوقت بالتمايز الذي يحفظ الهوية.

---

(1) د أحمد ثابت وآخرون; ، المرجع نفسه، ص 310 .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

و يقوم هذا المشروع على أساس المساواة ليكون هدفه أساس تحيق السلام و التقدم للبشرية كلها ويكون هذا المشروع قادرا على توفير إدارة جيدة للشؤون المشتركة للعالم بأكمل هو خاصة العالم العربي و أن حقوق الإنسان لا تتحقق و تتعزز بمجرد تطوير القواعد و توقيع الصكوك أو الاعتماد على وصفة فكرية أوأخلاقية جامدة بل هي في حاجة أكيدة إلى التوصل إلى حل إشكالية التنظيم المجتمعي مثلما ترتبط بأهمية ألا يؤدي هذا التنظيم تضحية الفرد تحت مبرر المصلحة العامة ، و ذلك لن يتحقق إلا إذا أصبح لدينا نظام اجتماعي أكثر ديمقراطية يلغي الصراع و الاستغلال و أن النظام من هذا النوع ضرورة على المستويات الوطنية و العالمية و أن أهم مكون لهذا هو تحقيق نظام عالمي ديمقراطي حقيقي على مستوى المؤسسات و السياسات، ومن المؤكد أن هناك ضرورة لإحداث نقلة نوعية في المفاهيم و طريقة التفكير بحقوق الإنسان أن ذلك شرط أساسي لتحقيق التوازن و لمواجهة الهيمنة و سطوة الاقتصاد في ذات الوقت الذي ينبغي فيه النظر إلى حقوق الإنسان من جانب شمولي يؤكد على تكامل الحقوق السياسية و المدنية و الإق و الأج و الثقافية و ليحول دون بروز نظام تهيمن فيه السياسة على كل شيء [1].

(1) د رضا عبد السلام ، المرجع السابق، ص 210.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

قائمة المختصرات

- **الو. م. أ:** الولايات المتحدة الأمريكية
- **إ . السوفيتي** : الإتحاد السوفيتي
- **ح . ع . 1** : الحرب العالمية الأولى
- **ح.ع .2** : الحرب العالمية الثانية
- **الاق** : الاقتصادية
- **الأج**: الاجتماعية
- **د:** الدكتور
- **م.د.و.ع** : مركز الدراسات الوحدة العربية
- **ص**: الصفحة.
- **ف** : فقرة

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

قائـمة المراجـع :

1 - *الكـتب*

أ- الكتب باللغة العربية

1- د . أحمد صديقي الدجاني ، **ندوة العرب والعولمة** ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، سنة 1998) .

2- د . أحمد ثابت نورخآو، **"العولمة وتداعياتها على الوطن العربي"** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، مارس 2004) .

3- د.أكرم عبد الرحيم ، **"التحديات المستقبلية لتكتل الاقتصاد العربي"** ، (بيروت : مكتبة مدبولي ، الطبعة الثانية 2003/2002) .

4- د.إمام حسنين عطا الله ، **" حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية "**،(الإسكندرية : دار النهضة العربية ،الطبعة الأولى ، سنة 2003) .

5- د. برهان غليون : **حقوق الإنسان** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، الطبعة الثانية سنة 2006) .

6- د. جلال أمين ، **" العولمة والدولة "**، ندوة العرب والعولمة ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الثانية ،سنة 2000) .

7- د.جلال أمين : **"العولمة والتنمية العربية "**من حملة نابليون إلى جولة الأوراغواي 1998/1798 ، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى، ستة 1999) .

8- دكتور حسن عماد المكاوي : **"التكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات "**،(القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الثانية، سنة 1997) .

9- دكتور خالد الحربي : **" العولمة بين الفكريين الإسلامي و الغربي"**، (الاسكندرية: توزيع منشأة المعارف ،الطبعة الأولى سنة 2003)

10- الدكتور راسم الجمال **: " الأقمار الصناعية ووظائفها الاتصالية "**،(القاهرة :مكتبة الصباح ، الطبعة الأولى سنة 1989) .

11- الدكتور رأفت رضوان : **عالم التجارة الإلكترونية "** ،(القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الطبعة الأولى سنة 1999).

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

12- الدكتور رضا عبدا السلام ، **انهيار العولمة**، (مصر، دار الإسلام للطباعة ، الطبعة الثالثة، سنة 2003) .

13- الدكتور سعيد حارب : **" العولمة والثقافة "**، (الإمارات العربية ،دار الكتاب الجامعي العين ، الطبعة الأولى سنة 2000).

14- الدكتور سيار جميل : **" العولمة و المستقبل"**، إستراتيجية تفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن 21" (لبنان ،المطبعة العربية للنشر ،الطبعة الأولى ، سنة 2000) .

15- الدكتور صادق جلال العظيم **:" ما هي العولمة "** ،(تونس ،المنظمة العربية للتربية الثقافة ، الطبعة الأولى سنة 1996).

16- الدكتور صبري محمد حسن : **" نحو تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان "**، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة ،سنة 2003) .

17- الدكتور : عبد العال حماد : **" التجارة الإلكترونية – الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية "**، (الدار الجامعية،الإسكندرية ، الطبعة الثانية ،سنة 2002) .

18- الدكتور عبد المطلب عبد الحميد : **"العولمة واقتصاديات البنوك"** ، (الدار الجامعية تانسي، الطبعة الثانية، سنة 2003/2002) .

19- الدكتور عبد العزيز طيبي عناني : **" مدخل إلى آليات الأممية لحماية وترقية الحقوق "** (الجزائر: دار القصبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى سنة 2000).

20- الدكتور عبد الفتاح بيومي حجازي **" النظام القانوني لتجارة الإلكترونية "**،(الاسكندرية : دار الفكر الجامعي طبعة الأولى 2002) .

21- الدكتور عمر صقر : **"العولمة وقضايا الاقتصادية المعاصرة "** ،(قطر:جامعة حلوان ، الطبعة الأولى سنة 2003).

22- الدكتور : محي محمد مسعد **:" ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق "**،(القاهرة: مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية ، الطبعة الأولى،سنة 2000) .

23- الدكتور محسن أحمد الخضيري **:" العولمة "**، (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، الطبعة الثانية سنة 2000).

24- الدكتور محمد السعيد الدقاق **: " حقوق الإنسان في إطار النظام الأمم المتحدة "** (منشأة المعارف الإسكندرية ، الطبعة الأولى سنة 1999) .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

25- الدكتور عابد الجابري ، فاروق السامراني: **"حقوق الإنسان في الفكر العربي"**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية، السنة 2002

26- الدكتور محمد يوسف علوان : **"القانون الدولي لحقوق الإنسان (مصادر وسائل الرقابة الجزء الأول)"**،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة سنة 2005) .

27- الدكتور : محمد أديب رياض غنيمي : **" شبكات المعلومات (الحاضر والمستقبل)"**، **(** مكتبة الأكاديمية ، الطبعة الأولى ، سنة 1998) .

28- الدكتور محمد حسين أبو العلا : **"ديكتاتورية العولمة "**(بـ يروت:مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، سنة 2004).

29- محمد الجوهري حمد الجوهري : **" العولمة والثقافة الإسلامية "**، (القاهرة ، دار الأمين، الطبعة الأولى سنة 2002) .

30-الدكتور مهند إبراهيم : **" العولمة وغياب المشروع الحضاري العربي "**(دار الفكر ، الطبعة الأولى سنة2002)

31-الدكتور مصطفى أبو زيد الفهمي : **"مبادئ أنظمة السياسية "** ،(الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر ، الطبعة الثانية ، سنة 2003.)

32-الدكتورة نهلة القصراوي : **"بيئة وفرص التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات "**(كتاب البيان ، الإمارات :طبعة الأولى، سنة 2001.)

33-الدكتورة نجاح كاظم : **" العرب وعصر العولمة"** ،(المغرب، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء ، الطبعة الأولى ، سنة 2002)

34-الدكتور وائل أحمد علام : **" الميثاق العربي لحقوق الإنسان "** دراسة حول دور الميثاق في تقرير حقوق الإنسان في الجامعة العربية ،(دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى، سنة 2005.)

35--مجموعة الباحثين : **حقوق الإنسان في الفكر العربي "** (بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة، سنة 2002.)

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

ب- الكتب باللغة الأجنبية :

1- Adrew.Hartman: **the globalisation of mouvement**,(Humanisait organisation, november-december 2001).

2- David Held: **democracy and globale order frome the modern**, (state to consmopolitan, goveranancy-washington ,1995.).

3- Friedman Jonathan : **cultural i denty and global process**, (Gage publications, London,1994.)

4- Joe.R.Feagin: **Social justice and sociology**, (Agendas for the Twenty First contury, Américain Sociological Review Febrauary 2001.)

5- O.Rouke.J.Williamson: **whend did globalisation Begin**?(National ,Bureau of économique Research .March 2000)

المجلات

1- د. أمل فؤاد ، آليات العولمة وآثارها وتجلياتها ، **مجلة منير الدنيا الوطن** ، العدد 58325 ، 2006.

2- د: إسماعيل صبري عبدا لله :" الكوكبة"، **مجلة مصر المعاصرة** ،العدد 44 ، القاهرة ، جويلية 1997.

3- د: إسماعيل صبري عبد الله :" العولمة وآثرها على الشعوب العربية " **مجلة مصر المعاصرة**، العدد 1509 ، 26 سبتمبر 1999 .

4- أ : باسيل يوسف ، حقوق الإنسان بين العالمية الإنسانية و العولمة السياسية ، **مجلة الموقف الثقافي** ،دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، العدد 10، ستة 1997)

5- د: حسن المكاوي:"أبعاد العولمة وإعادة هيكلة وسائل الإعلام " **مجلة البحوث والدراسات العربية** ، العدد 31 سنة النشر 1999.

6- د : رونالدو ربرتسون :" تخطيط الوضع الكوني للعولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي " **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 228 سنة النشر 1988

7- د. زهير الحسيني : الرقابة السياسية الدولية لحماية الحقوق الإنسان **"المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد 45 سنة النشر 2000

8- د. سحر مهدي الياسري : انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان" **جريدة الأهالي العراق**، العدد الأول،سنة النشر، 14 ماي 2002.

9- صادق جلال العظيم : العولمة" **مجلة الطريق**، بيروت ، العدد الرابع ، سنة النشر 1998.

10- عبد الحميد محمد راشد : العرب والعولمة ، نموذج معرفي لظاهرة العولمة وآثارها على الأمة العربية ' د.ت.

11- محمد فائق : حقوق الإنسان في عصر العولمة (رؤية عربية) ، **مجلة منير ابن رشد للفكر الحر**، برلين ، 24مارس .2000

12- محمد مصطفى العوفي : العرب وعولمة ناتو، **جريدة الأهرام القاهرة** العدد54 23 مارس 2001

مذكرات التخرج

1- بلوفة الشيخ : " **حقوق الإنسان في الوطن العربي** "(مذكرة تخرج في العلوم القانونية والإدارية) ،المركز الجامعي الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة ، السنة الجامعية 2007/2006 .

2- بن دحو أحمد : " **التجارة الإلكترونية وواقعها في الجزائر** " ، (مذكرة التخرج في العلوم التجارية)، المركز الجامعي الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة ، السنة الجامعية 2006/2005.

3- الأستاذة عياشي حفيظة :**"العولمة والسيادة في ظل العلاقات الدولية المعاصرة"**، (رسالة ماجستير في القانون الدولي العام والعلاقات السياسية الدولية غير منشورة) كلية الحقوق ، جامعة وهران سنة 2007/2006.

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

مواقع الانترنت :

1- غالب أحمد عطايا _ العولمة و انعكاساتها على الوطن العربي في :

[A//:FILLE . العولمة و انعكاساتها على الوطن العربي . HTM , 16 : 00]

2- جوزيف عبد الله- العولمة ماذا؟ وكيف؟ لمن ، في :

[HTM.URFIGA//:FILLE ,/4/10/200،714 :00]

3- المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، في :

[www.AOHR.net/ARABIC/07/11/2007,4:51h]

المواثيـق :

1-الميثـــاق العربي لحقـــوق الإنســـان 15 سبتمبر 1941 في إطار الجامعة العربية.

2-الإعـــــلان العالمي لحقـــوق الإنســـان 10ديسمبر 1948 بالولايات المتحدة الأمريكية .

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

خطة البحث

مقدمـــة

الفصل الأول : ظاهرة العولمة

المبحث الأول : مفهوم ظاهرة العولمة

المطلب الأول : تعريف العـولمة

الفرع الأول : لغة

الفرع الثاني : اصطلاحا

المطلب الثاني : الإطار التاريخي للعولمة

الفرع الأول : نشأة العولمة وتطورها

الفرع الثاني : ظروف بروز ظاهرة العولمة

المبحث الثاني : مقومات العولمة وأهدافها

المطلب الأول : قوى العولمة

الفرع الأول : الشركات المتعددة الجنسية

الفرع الثاني : المؤسسات الاقتصادية العالمية

الفرع الثالث : الحركات الاجتماعية

الفرع الرابع : الحكومات

المطلب الثاني آليات العولمة

الفرع الأول : شبكة الاتصالات العالمية

الفرع الثاني : شبكة الانترنت

الفرع الثالث : التجارة الإلكترونية

المطلب الثالث :أهداف العولمة

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

الفرع الأول : أهداف العولمة الظاهرة

الفرع الثاني : أهداف العولمة الخفية

الفصل الثاني : حقوق الإنسان في الوطن العربي

المبحث الأول : حقوق الإنسان في إطار الجامعة العربية

المطلب الأول : حقوق الواردة في الميثاق العربي

الفرع الأول : حقوق الجماعية

الفرع الثاني : حقوق المدنية والسياسية

الفرع الثالث : حقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الفرع الرابع : حقوق الفئات الضعيفة

المطلب الثاني : الرقابة على احترام حقوق الإنسان

الفرع الأول : آليات الرقابة وأثرها على الدول العربية

الفرع الثاني : لجنة حقوق الإنسان

المبحث الثاني : تقييم حقوق الإنسان في الوطن العربي

المطلب الأول : حقوق الإنسان بين النظرية والممارسة

الفرع الأول : حقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية

الفرع الثاني : واقع حقوق الإنسان في الوطن العربي

المطلب الثاني : معوقات الممارسة العملية

الفرع الأول : المعوقات السياسية

الفرع الثاني : المعوقات القانونية

الفرع الثالث : المعوقات الاجتماعية والاقتصادية

الفصل الثالث : انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

أثر العولمة على حقوق الإنسان في الوطن العربي

المبحث الأول : حقوق الإنسان في عصر العولمة

المطلب الأول : واقع العولمة

الفرع الأول : واقع العولمة المادي

الفرع الثاني واقع العولمة القيمي

المطلب الثاني : العولمة وأثرها على مجالات حقوق الإنسان

الفرع الأول : العولمة وأثرها على حقوق السياسية المدنية

الفرع الثاني : العولمة وأثرها على حقوق الثقافية

الفرع الثالث : العولمة وأثرها على حقوق الاقتصادية

الفرع الرابع : العولمة وأثرها على حقوق الاتصالية (الإعلامية)

المطلب الثالث: الخصوصية العربية

الفرع الأول: عالمية حقوق الإنسان

الفرع الثاني : تأثر عالمية حقوق الإنسان بالعولمة

المبحث الثاني : دراسة نقاط التداخل بين العولمة وحقوق الإنسان ومخلفاتها

المطلب الأول: الآثار الإيجابية

المطلب الثاني: الآثار السلبية

المطلب الثالث : أثار العولمة على سيادة الدولة

الفرع الأول : الأثر الداخلي للعولمة على الدول

الفرع الثاني : آثار شركات المتعددة الجنسية السياسية و الأمنية على الدول

الخاتمة